المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
كلية الأنظمة والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

دراسة في مسيرة التكامل والوحدة

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية، بكلية الأنظمة والعلوم السياسية، بجامعة الملك سعود

إعداد

خالد بن فهيد السبيعي

سبتمبر ٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى كلّ من آمن بالكلمة الصريحة البعيدة عن الغرض والهوى، الهادفة لما هو أفضل، أهدي هذه الدراسة، فإن أخطأتُ فعذري أني إنسان، وإن أصبت فهو هدى من ربّ العالمين.

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الكرام في قسم العلوم السياسية، الذين تعلمت على يديهم وفي مقدمتهم سعادة الدكتور: سرحان العتيبي الذي كان لتوجيهاته الفضل بعد الله في إتمام هذه الدراسة، وكذلك اشكر سعادة الأستاذ الدكتور: محمد مفتي وسعادة الدكتور: عبد الرحمن العنقري وسعادة الأستاذ الدكتور: منير السيد على توجيهاتهم وملاحظاتهم في تقويم هذه الدراسة، كما أتوجه بالشكر الجزيل لأساتذتي الآخرين الذين استفدت منهم الكثير.

المحتويات

الصفحة	البيان
أ	- إهداء
ب	- شكر وتقدير
١	- مقدمة
٣	**الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيم الأساسية للدراسة**
٣	- مشكلة الدراسة
٤	- أهمية الدراسة
٥	- هدف الدراسة
٥	- فرضيات الدراسة
٦	- منهج الدراسة
٦	- حدود الدراسة
٦	- نظريات الدراسة
١١	- مفاهيم الدراسة
١٤	- الدراسات السابقة
١٩	- خطة الدراسة
٢٠	**الفصل الثاني: مجلس التعاون لدول الخليج العربية: مرحلة ما قبل التأسيس**
٢١	**المبحث الأول: الاعتبارات الجغرافية والتاريخية بين دول الخليج العربية**
٢١	أولاً: الاعتبارات الجغرافية
٢٤	ثانياً: الاعتبارات التاريخية
٢٤	١ - دور القوى الاستعمارية
٢٨	٢- دور القوى الإقليمية
٣٠	٣- دور القوى العظمي

البيان	الصفحة
المبحث الثاني: النظام السياسي والاجتماعي والتعليمي والاقتصادي والأمني في دول الخليج العربية	٣٤
أولاً: النظام السياسي	٣٤
ثانياً: النظام الاجتماعي	٣٥
ثالثاً: النظام التعليمي	٣٧
رابعاً: النظام الاقتصادي	٣٨
خامساً: النظام الأمني	٤٠
المبحث الثالث: تطور علاقات التعاون بين دول الخليج العربية قبل تأسيس مجلس التعاون	٤٢
أولاً: المؤسسات الاقتصادية المشتركة	٤٢
ثانياً: المؤسسات الاجتماعية المشتركة	٤٤
ثالثاً: المؤسسات الإعلامية المشتركة	٤٤
الفصل الثالث: مجلس التعاون لدول الخليج العربية: مرحلة التأسيس	٤٦
المبحث الأول: تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية وردود الفعل الإقليمية والدولية على تأسيسه	٤٧
أولاً: تأسيس مجلس التعاون	٤٧
ثانياً: ردود فعل الدول الإقليمية والدولية على تأسيس مجلس التعاون	٤٩
١ – ردود الفعل الإقليمية	٤٩
٢ – ردود الفعل الدولية	٥٠
المبحث الثاني: الأحكام الأساسية والهيكل التنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية	٥٢
أولاً: الأحكام الأساسية لمجلس التعاون	٥٢
١– الأهداف	٥٢

البيان	الصفحة
٢- المقر	٥٣
٣- العضوية	٥٤
ثانياً: الأجهزة الرئيسة في مجلس التعاون	٥٤
١- المجلس الأعلى	٥٥
٢- المجلس الوزاري	٦٣
٣- الأمانة العامة	٦٦
المبحث الثالث: تقييم الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية	٧٠
أولاً: مفهوم مجلس التعاون	٧٠
ثانياً: آليات اتخاذ القرارات في مجلس التعاون ومتابعة تنفيذها	٧٦
الفصل الرابع: الأبعاد الداخلية المؤثرة على مسيرة التكامل والوحدة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٨٣
المبحث الأول: البعد السياسي	٨٥
أولاً: طبيعة نظم الحكم في دول مجلس التعاون	٨٥
ثانياً: البنية السياسية في دول مجلس التعاون	٨٧
ثالثاً: طبيعة العلاقات البينية في مجلس التعاون	٨٧
رابعاً: متطلبات التعاون والاندماج ومتطلبات السيادة بين دول مجلس التعاون	٩٠
خامساً: المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون	٩٢
المبحث الثاني: البعد الاجتماعي	٩٦
أولاً: أثر النفط على العلاقات الاجتماعية الخليجية	٩٦
ثانياً: البنية الاجتماعية في دول مجلس التعاون	٩٧
ثالثاً: مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى في مجلس التعاون بشأن إصلاح الاختلال في التركيبة السكانية في المجتمع الخليجي	١٠٣
المبحث الثالث: البعد الاقتصادي	١٠٦
أولاً: مفهوم التكامل الاقتصادي	١٠٦

البيان	الصفحة
ثانياً: الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون	١٠٩
١ – التبادل التجاري	١٠٩
٢ – التنسيق الصناعي	١١٤
٣- الطاقة	١١٥
٤ – التنسيق الزراعي	١١٥
٥ – المواصلات	١١٦
٦ – التنسيق في شؤون الماء والكهرباء	١١٧
٧-دعم القطاع الخاص	١١٧
ثالثاً: صعوبات تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة	١١٨
رابعاً: دور النفط في التكامل الاقتصادي الخليجي	١٢٠
خامساً: عقبات التكامل الاقتصادي الخليجي	١٢١
المبحث الرابع: البعد الأمني	١٢٦
أولاً: الأمن الداخلي الخليجي	١٢٧
ثانياً: الأمن الخارجي الخليجي	١٢٩
ثالثاً: قوة درع الجزيرة	١٣١
رابعاً: عقبات التكامل الأمني الخليجي	١٣٣
الفصل الخامس: الأبعاد الخارجية المؤثرة على مسيرة التكامل والوحدة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية	١٣٩
المبحث الأول: البعد الإقليمي	١٤٠
أولاً: العلاقات الخليجية مع دول الجوار الإقليمي	١٤٠
١-إيران	١٤٢
٢- العراق	١٤٣
ثانياً: تطور العلاقات الخليجية الإيرانية	١٤٤

البيان	الصفحة
١- مسببات الاختلاف والتباعد	١٤٧
٢- مسببات التقارب والائتلاف	١٤٨
ثالثاً: الملف النووي الإيراني وأمن الخليج العربي	١٥١
المبحث الثاني: البعد الدولي	١٥٥
أولاً: المصالح الأمريكية في الخليج العربي	١٥٥
ثانياً: تطور العلاقات الخليجية الأمريكية	١٥٦
ثالثاً: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي	١٥٨
رابعاً: الحماية الأمريكية لدول مجلس التعاون	١٦٠
خامساً: الدور المحتمل لحلف شمال الأطلسي – الناتو- في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي	١٦٢
الخاتمة	١٦٨
المراجع	١٧٥

فهرس الجداول

البيـــــــــان	الصفحة
١- مساحات دول مجلس التعاون	٢١
٢- أعداد السكان في دول مجلس التعاون	٢٣
٣- التركيب العرقي للسكان في دول مجلس التعاون	٩٩
٤- القوى العاملة في دول مجلس التعاون	١٠٢
٥- أهم المنتجات الزراعية في دول مجلس التعاون	١١٦
٦- إنتاج الأسمدة الكيماوية والإسمنت في دول مجلس التعاون	١٢٣
٧- إجمالي أعداد منسوبي القوات المسلحة للدول المطلة على الخليج العربي	١٣٦

المقدمة

يعد التكامل الإقليمي عملية شاقة ومعقدة، يتخللها الكثير من العثرات والقليل من الانجازات. ويشكل التكامل الإقليمي غالباً إما لتشابه الخصائص والبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما بين أعضائه أو نتيجة الشعور بخطر خارجي يهدد المنظومة. لقد كان الدافع الأساسي لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مواجهة التحديات التي تفرضها الظروف المحيطة بمنطقة الخليج العربي، ولقد شكل التجاور الجغرافي لدول مجلس التعاون والتشابه في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية عوامل إضافية ساعدت على تأسيس مجلس التعاون.

في الثاني من مايوعام ١٩٨١م، أعلن قادة لكلاً من دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين (مملكة البحرين)، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت في اجتماع عقد في الرياض عن تأسيس مجلس التعاون تكون له أمانة عامة تعقد اجتماعات دورية من أجل تحقيق أهدافه وذلك من خلال التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين؛ وصولاً إلى وحدتها، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروة المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها[١].

وعلى الرغم من التشابه الكبير بين دول مجلس التعاون والتماثل في الخصائص المشتركة التي تميزها عن غيرها، إلا أنها لم تتمكن حتى الآن وبعد مرور ما يقرب من ربع قرن، من تحقيق التكامل والوحدة. فلم ينجز سوى القدر اليسير من

---

[1] - مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النظام الأساسي(الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط٢، ١٩٨٧م)، ص ٧-٨.

الأهداف الاندماجية الواردة في النظام الأساسي لمجلس التعاون. ولقد ظل طوال هذه السنوات مجرد إطار للقاء قمة سنوي اعتيادي يصدر بيانات عامة وغير ملزمة لأعضائه في قضايا ثنائية أو إقليمية أو دولية. فلا تزال معالم طريق التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون، غير واضحة حتى وقتنا الراهن. لذا ستحاول هذه الدراسة فهم طبيعة التجارب الوحدوية، والأسس التي تقوم عليها والأسباب التي تؤدي إلى فشلها، وذلك من خلال التركيز على دراسة وتحليل تجربة مجلس التعاون.

الفصل الأول
الإطار النظري والمفاهيم الأساسية للدراسة

مشكلة الدراسة

ترى هذه الدراسة أن هناك إشكالية في مسيرة التكامل والوحدة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. تتمحور هذه الإشكالية حول التباين بين مقومات الوحدة التي توافرت في المجتمع الخليجي وبين الدوافع التي قام على أساسها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمرتبطة بتباين مواقف القيادات السياسية في مشاريعها ومقترحاتها حول تأسيسه. حيث قام مجلس التعاون بناءً على ثلاثة مقترحات أو مشاريع:

١- المشروع السعودي: يقضي بإنشاء منظمة خليجية، تعمل على إقامة تعاون واسع النطاق بين قوات الأمن الداخلي في دول الخليج العربية؛ وذلك لتسهيل المحافظة على القانون والنظام الداخلي فيها[2].

٢- المشروع العماني: ركز على الجانب العسكري، ودعا إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز والدفاع عنة بوصفة شريان الحياة في الخليج العربي.

٣- المشروع الكويتي: تجنب الحديث عن الجوانب الأمنية والعسكرية التي ركز عليهما المشروع السعودي والعماني، ودعا إلى إقامة تعاون مشترك في المجالات الاقتصادية والنفطية والصناعية والثقافية بما يؤدي في النهاية إلى إقامة اتحاد إقليمي بين دول الخليج العربية[3].

---

2 – نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، ١٩٩٦م)، ص ١٣١.

3 – عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي(الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،١٩٨٣م)،ص٢٣.

إن مجلس التعاون قام من خلال اقتراحات ومشاريع متباينة التوجهات، وحاول أن يوفق بينها، ويمزج بين الغايات الأمنية والعسكرية والاقتصادية. فكان ولا يزال ينظر إليه بأنه مشروع للاندماج الاقتصادي، في حين يراه العالم الخارجي حلفاً عسكرياً. بينما هناك نظرة ترى أنه مجرد إطار للتنسيق والتعاون في المجالات السياسية والأمنية.

إن لكل عضو من الدول الأعضاء تصوره وتوقعاته الخاصة عن مجلس التعاون ويتعامل معه وفقاً لتحقيق غاياته وأهدافه الخاصة. لذلك اختلفت الأهداف وتداخلت الغايات ولم يكن بالإمكان تحديد طبيعة مجلس التعاون, الذي مازال يعاني من الغموض على الرغم من مرور قرابة ربع قرن على تأسيسه. هذه المشكلة تحتاج إلى دراسة وتحليل عميق، وهذا هو مجال الدراسة.

أهمية الدراسة

بعد تزايد وتيرة العولمة التي دفعت إلى التداخل بين الشعوب، والاعتماد المتبادل بين الدول، ازدادت أهمية التكتلات الإقليمية، التي تسعى لتعظيم مصالح أعضائها بشكل جماعي، بعد أن وجدت الدول صعوبة في تحقيق ذلك على مستوى الدولة. وبما أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أحد التكتلات الإقليمية التي تقع في منطقة إستراتيجية في غاية الأهمية للعالم؛ بسبب موقعها الجغرافي ولما تحتويه من مخزون نفطي، تزداد توقعات الدارسين والمتابعين لمجلس التعاون قيام أعضائه باتخاذ خطوات ثابتة وواضحة نحو التكامل والوحدة، على غرار تجربة الاتحاد الأوروبي، وذلك في إطار سعي مجلس التعاون للحفاظ على مصالح أعضائه، ومواجهة تحديات العولمة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في أنها ستتناول بالتحليل مسيرة مجلس التعاون كمنظمة إقليمية وكيفية تفاعلها مع النظام العالمي الجديد الذي أعلن عنه الرئيس

الأمريكي السابق(جورج بوش) بعد حرب الخليج الثانية عـام١٩٩١. فالأدبيـات السياسية التي تناولت مسيرة مجلس التعاون لم تتطرق إلى مسيرة المجلس في هذه المرحلة الهامة. مما يعني أن هذه الدراسة ستقدم إضافة جديدة للدراسـات التـي تعنى بمواقف ودور التنظيمات الإقليمية في النظام العالمي الجديد.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العوامل التي تعيق مسيرة التكامل والوحـدة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال البحث في العلاقة بين مقومات الوحدة ودوافع قيامها. كما تركز على العوامل التي تدفع نحو التكامل والوحـدة. ولتحقيق تلك الأهداف تطرح هذه الدراسة تساؤلات مهمة على النحو التالي:

- لماذا لم يحقق مجلس التعاون الوحدة بين أعضائه ؟
- هل عدم تحقيق الوحدة مرتبط بتعارض مقومات الوحدة ، والدوافع التي قامت على أساسها ؟
- هل لطبيعة النظم السياسية في دول مجلس التعاون دور في أزمة الوحدة ؟
- هل تغييب الدور الشعبي يؤدي إلى عدم نجاح الوحدة ؟
- هل العامل الخارجي أحد الأسباب الرئيسة لتأسيس مجلس التعاون ؟ وهل له أثر في تعثر التجربة الوحدوية ؟

فرضيات الدراسة

من سياق التساؤلات السابقة تحاول هذه الدراسة صياغة الفرضيات التالية:

- غالباً ما يصعب إيجاد صيغة توفيقية بين اعتبارات السيادة الوطنيـة والعمـل المشترك في الدول التي تحكمها أنظمة ملكية.
- غالباً ما تؤدي التجارب الوحدوية المفروضة من القيادات السياسية، والتي تـتم بعيداً عن مقومات الوحدة إلى تعثر التجربة الوحدوية.

- إن الوحدة التي تدفعها التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي تنطلق من مقوماتها الطبيعية لا تستمر طويلاً.

- غالباً ما تدفع المخاطر الخارجية التي تواجهها بعض الدول إلى الاتحاد فيما بينها، وعند زوال الخطر تتراجع هذه الدول عن مخططاتها الاتحادية.

منهج الدراسة

سوف تستخدم هذه الدراسة، المنهج الاستقرائي التحليلي " الذي يقوم على الملاحظة المباشرة للواقع والالتحام بالظاهرة السياسية وإخضاعها للتحليل الكمي والكيفي، ويهتم بتجميع المعلومات وتصنيفها وتبويبها للوصول إلى تفسير دقيق للظواهر السياسية" [4]، والذي سيتم توظيفه لمعرفة أسباب تعثر قيام الوحدة بين دول مجلس التعاون.

حدود الدراسة

البعد الزمني: ستناقش هذه الدراسة الأوضاع والتطورات التي أثرت على مسيرة التكامل والوحدة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخصوصاً خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٦م. فخلال هذه الفترة واجهت مسيرة مجلس التعاون تحديات وتهديدات خطيرة تمثلت في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠١م.

نظريات الدراسة

حظيت دراسات التكامل والوحدة باهتمام العديد من علماء السياسة والباحثين، وقد تناول عدد من المفكرين كيفية تحقيق التكامل والوحدة بين الدول انطلاقاً من أن التكامل والوحدة بين الدول هو نتاج تفاعلات داخلية وخارجية. ويلاحظ أن مفهوم التكامل تتجاذبه مجموعة من النظريات التي سوف نستعرضها على النحو التالي:

---

[4] - نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة(عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط٣، ١٩٨٩)، ص١٩.

١- نظرية التكامل

يرى أميتاي أتزيوني Amitai Etzioni أن الروابط بين القوى الاجتماعية تعزز التكامل بين الوحدات السياسية. لذلك يجب نقل بؤرة الاهتمام من القضايا السياسية الحادة إلى القوى الفاعلة في المجتمع من أجل تحقيق الوحدة بين الدول. إن التوحيد السياسي مرتبط بالتكامل بين المجتمعات من حيث التماثل القيمي والتركيبة السكانية والبناء السياسي والاقتصادي والمصالح المتطابقة[5].

لقد ركز أتزيوني على أربع مراحل لعملية التكامل بين الدول:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الوحدة, وفيها تتسع القطاعات التي يجري في نطاقها التعامل المتبادل بين الدول في إطار نظام الاعتماد المتبادل. ومن هنا تبرز العوامل المشتركة التي قد تكون موجودة في مرحلة ما قبل الوحدة مثل التجانس الثقافي أو الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وذلك لما لهذه العوامل من تأثير على عملية الوحدة. المرحلة الثانية فهي المرحلة التي تبرز فيها قوى التوحيد والتي تكون لها طبيعة قسرية - الجيش والشرطة-، أو طبيعية نفعية- الجوانب الاقتصادية والإمكانات الإدارية والفنية- ، أو مرتبطة بالهوية الاجتماعية-الطقوس والشعارات والقيم السائدة في المجتمع- ومن الممكن استغلالها في عملية التوحيد. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التوسع في التكامل حيث يزداد فيها تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات السياسية المكونة للاتحاد وعندما يسري هذا التفاعل بين القطاعات المختلفة تتحقق المرحلة الرابعة وهي مرحلة الانتهاء أو نضوج عملية التوحيد ووصولها إلى أهدافها المخطط لها. إن هذه المراحل الأربع المترابطة إذا اكتملت مسيرتها تحقق التوحيد بين الدول[6].

---

5 - جيمس دورتي وروبرت بالستغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،ترجمة وليد عبدالحي(الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٥م)، ص ٢٧٨.

6 - المصدر نفسه. ص ٢٧٨-٢٧٩.

من هذا المنطلق نجد أتزيوني يركز على جوانب مهمة لتحقيق الوحدة مثل مدى تطابق أهداف القوى الداخلية والخارجية، القيادات السياسية ومدى اهتمامها بعملية الوحدة ومدى توافق مصالحها السياسية والاقتصادية ومكانتها الاجتماعية في حالة تحقيق الوحدة، كذلك يركز على دور القوى الإقليمية في دفع أو إعاقة الوحدة السياسية[٧].

٢- النظرية الوظيفية

يربط إرنست هاس Ernst B. Haas بين مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية، ويؤكد أن التكامل في أي منها يؤدي تدريجياً إلى تمدد أو انتشار التكامل في قطاعات أخرى. الأمر الذي يؤدي إلى نقل تدريجي لبعض سيادة الدول إلى المؤسسات التكاملية فوق قومية[٨].

وفي ظل النجاحات التي تحققها تلك المؤسسات من نشر التكامل من قطاع إلى آخر تتحول إلى محور استقطاب للولاء من مجتمعات الدول الأعضاء وبالتالي يكون هناك توازن في الولاء بين الدولة القومية والاتحادية، وسوف تتطور المؤسسات التكاملية لتصبح قوة للحكومة الاتحادية حتى تصل إلى نقطة الانطلاق أو الإقلاع (Takeoff) عندها تكون النخب والشعوب في الدول الأعضاء مهيأة لقيام وحدة اندماجية(Amalgamation) بينها[٩]. ومع أن هذا الاتجاه يعتبر، كما يقول بعض أصحابه، إنه مخصص لدول المجموعة الأوروبية ذات السياسة الليبرالية الديمقراطية والاقتصاد المتطور، إلا أن البعض يرى بان هذا المنهج قابل للتطبيق في مناطق أخرى، إذا توفرت السمات والخصائص السياسية والاجتماعية، وتم اتباع الخطوات نفسها التي تم تطبيقها في المجموعة الأوروبية.

7 – المصدر نفسه. ص ٢٨٠.
8 – يوسف ناصيف حتى،النظرية في العلاقات الدولية(بيروت: دار الكاتب العربي، ط١، ١٩٨٥)، ص٢٧٨.
9 – المصدر نفسه. ص ٢٧٩.

٣- نظرية الاتصال

يرى كارل دويتش Karl Deutsch أن أسلم الطرق التي تؤدي إلى التكامل ثـم الوحدة، تتم عن طريق التفاعل بين أفراد ومجتمعات الـدول المكونـة للإتحـاد. ويركز على الجماعة الأمنية وهي التي تملك جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعوراً كافيا بالجماعية، وتماثلاً في مؤسساتها الاجتماعية، وسلوكها الاجتمـاعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي[١٠].

إن التفاعل والتواصل بين المجتمعات يؤدي إلى التجانس الثقافي والقيمي بينهـا حسب رأي دويتش. لذلك يجب تسهيل عملية انتقال الأفراد والجماعات والثقافـات والقيم وكافة الاتصالات المختلفة عبر الحدود بين تلك المجتمعات ليتحقق التكامل. فعندما تنشأ الجماعة الأمنية يسهل على القيادات السياسية في دول الاتحاد تحقيـق التكامل والوحدة. فالدول التي تبني تكاملها على قاعدة شـعبية لا تحقـق الوحـدة فحسب بل تحافظ على استمرارها[١١].

٤- النظرية الواقعية

يركز هانز مورجانثو Hans J. Morgenthan على دور القوة فـي الـسياسة الدولية. حيث يرى أن السياسة الدولية هي سياسة الـصراع علـى القـوة، وأن سلوكيات الدول يحكمها البحث عن مصادر القوة. وينظر إلى أن النظـام الـدولي يحكمه قوانين وأعراف غير ملزمة لذلك، فإن سعي الدول لامتلاك القـوة يكـون سبباً للصراع فيما بينها[١٢].

---

10 – جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مصدر سابق، ص ٢٧٥.

11 – المصدر نفسه. ص ٢٧٦.

2-Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. (New York: Alfred A. Knopf,1978). P.4.

ويرى أن السياسة محكومة بقوانين موضوعية وهذه القوانين تنبع من الطبيعة الإنسانية، وأن القوة علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم فهي تمنح من يملكها سيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال عن طريق النفوذ الذي يملكونه على عقولهم، وهذا النفوذ قد يمارس بأسلوب الأمر أو التهديد أو الإقناع، فالقوة هي أساس نشأت الدولة؛ لأنها تنطلق من أن من يملك القوة يستطيع أن يسيطر ويهيمن على من لا يملكها. وأن الدولة عندما تتأسس تحتاج إلى القوة والسيطرة وذلك من أجل فرض سيادتها في الداخل والخارج. ولقد ساهمت القوة أيضاً في توحيد الدول عندما تستخدمها الدولة الأقوى أي من تملك القوة في إخضاع الدول الأضعف التي لا تملكها. وتؤمن الواقعية بأن فكرة المصلحة لا تتأثر بظروف الزمان والمكان وأن البيئة تلعب دوراً هاماً في تشكيل المصلحة والتي تحدد بدورها وجهة العمل السياسي. لذا فإن طبيعة المصلحة تنبثق من الوضع السياسي والثقافي والحضاري في الدولة[١٣].

٥- نظرية الوحدة والتكامل

يرى نديم البيطار أن انتقال الدول من الانفصال إلى الاتحاد ومن التجزئة إلى الوحدة يكون من خلال ثلاثة شروط رئيسية هي:

أ – وجود الإقليم القاعدة:

إن نجاح أي تجربة وحدوية يرتبط بوجود إقليم قاعدة أي دولة يتمحور حولها التوحيد السياسي أو النشاط الوحدوي في الوحدات المستقلة التي تؤدي إلى نشوء الدولة الموحدة. وتوفر الإقليم القاعدة يعتبر من أهم مقومات الوحدة؛ لأنه يوجه المجتمع والوحدات السياسية المكونة للاتحاد بأن تنقل ولاءها والتزاماتها السياسة

---

[13]- Ibid, p5-6.

نحو محور جديد له هوية جديدة تحل محل هوياتها السابقة. كما أنه يوجه كافة الإمكانات المادية والبشرية لدعم الوحدة[14].

وفي تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نجد أن المملكة العربية السعودية هي الأقرب لتمثيل دور الإقليم القاعدة نظراً لما يتوفر فيها من مقومات القيادة سياسياً واقتصادياً وسكانياً.

ب – وجود القائد أو الشخصية الكارزمية:

للقائد أو الشخصية الكازمية قدرة على كسب مشاعر الشعب، بحيث تكون له شخصية معبرة عن الوحدة . فكثير من التجارب الوحدوية تقترن بقائد يرمز لها ويجسد فكرتها ويعبر عن إرادتها كشخصية الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر. في حالة مجلس التعاون لم يبرز قائد سياسي يمثل هذا الدور المهم[15].

ج – وجود مخاطر خارجية:

يعد الخطر الخارجي الذي يهدد وحدات سياسية مستقلة لاعباً أساسياً في إيقاظ المشاعر القومية، وتحفيز الشعوب المجزأة، والأنظمة السياسية المنفصلة إلى الاتحاد. لقد واجهت دول مجلس التعاون مخاطر خارجية وما زالت تواجهها خاصة من الدول الإقليمية المجاورة لها[16].

مفاهيم الدراسة

إن عملية تحديد المفاهيم بشكل دقيق تساعد القارئ على فك الالتباس الذي قد يواجهه في ظل تشابه عدد كبير من المفاهيم المختلفة. لذا يقدم الباحث في هذه الدراسة تعريفاً للمفاهيم التالية:

---

14 – نديم البيطار، من التجزئة إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨٣)، ص٣٢.

15 – المصدر نفسه. ص٣٢-٣٣.

16 – المصدر نفسه. ص ٣٤.

١- الأنظمة الملكية

هي الأنظمة التي يتقلّد فيها رئيس الدولة منصبه عن طريق الوراثة، لمدة غير محددة أي طوال حياة الملك، وذلك استناداً إلى كونه ينتسب إلى عائلة معينة تتولى شئون الحكم بناء على حق ذاتي مقرر لها. ورئيس الدولة هنا غالباً ما يسمى بالملك، ولكنه قد يسمى الأمير أو السلطان أو الإمبراطور[١٧].

٢- الاتحاد الكونفدرالي أو التعاهدي Confederalism

هو اتحاد يجمع دولتين أو أكثر، لا يترتب عليه انصهار الدول الأعضاء في دولة جديدة أي لا يترتب عليه نشأة شخص دولي جديد، بل تظل الدول الأعضاء برغم الاتحاد مستقلة في المجال الخارجي وكذلك في مجال الشئون الداخلية. ولا يجمع هذه الدول الأعضاء رئيس دولة واحد، بل يكون لكل دولة عضو في الاتحاد رئيسها الخاص. ومن الأمثلة على هذا النوع من الاتحاد، جامعة الدول العربية، حيث تم في عام ١٩٤٥ توقيع معاهدة تحالف بين الدول العربية، وأخذت هذه المعاهدة اسم(ميثاق جامعة الدول العربية). وقد نص الميثاق على استقلال كل الدول العربية الداخلة في الجامعة العربية من الناحيتين الخارجية والداخلية[١٨].

٣- الاتحاد الفدرالي أو المركزي Federalism

في الاتحاد الفدرالي تنصهر الدول الأعضاء في دولة واحدة وتتحول الدول الأعضاء إلى ولايات أو دويلات وتفقد سيادتها الخارجية تماماً وجزءاً هاماً من سيادتها الداخلية. ومن الأمثلة على هذا النوع من الاتحاد، دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك دولة الولايات المتحدة الأمريكية، ففي المجال الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية فقدت جميع الولايات شخصيتها الدولية ولا توجد إلا شخصية دولية واحدة هي الحكومة الفدرالية. وفي المجال الداخلي تحتفظ كل ولاية

---

17 – محمد رفعت عبد الوهاب، مبادئ النظم السياسية(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٢)، ص١٤٣-١٤٤.

18 – المصدر نفسه. ص٧١.

بقدر من السيادة الداخلية في مسائل يحددها دستور الاتحاد المركزي، وكذلك تتمتع كل ولاية بدستور خاص بها وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية خاصة بها[19].

٤- العولمة globalization

مفهوم ومصطلح انتشر في السنوات الأخيرة، تقوم فكرته الأساسية على ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار وسرعة تدفقها، أو في تأثر أمة بقيم وعادات وتقاليد وقواعد غيرها من الأمم، وواكب انتشار العولمة الطريق السريع للمعلومات وانتشار الفضائيات واتفاقية الجات التي ألغت الحواجز الجمركية بين الشعوب والأمم والحماية الفكرية للأعمال والأفكار والمنتجات وسيطرة القيم الغربية الأمريكية على العالم فيما يخص أساساً الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

فالعولمة ما هي إلا فرض الأسلوب الرأسمالي على العالم من خلال الاقتصاد والسياسة والتجارة والحياة الاجتماعية، وتتم السيطرة عليه في ظل هيمنة دول المركز وسيادة النظام العالمي الواحد وبالتالي إضعاف القوميات وإضعاف فكرة السيادة الوطنية وصياغة ثقافة عالمية واحدة تضمحل إلى جوارها الخصوصيات الثقافية، والنمط السائد حالياً هو العولمة الأمريكية بمعنى أمركة العالم وسيادة الأيدلوجية الأمريكية على غيرها من الأيدلوجيات[20].

٥- المجتمع المدني Civil Society

يعرف المجتمع المدني بأنه تلك التنظيمات التي تسعى لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير التسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، كما أنها

---

19 – المصدر نفسه. ص ٧٥-٧٦.

20 – إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نفسيه، إعلامية(القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ط١، ٢٠٠٤)، ص١٣٣.

لا تمارس السلطة ولكنها تساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات الرسمية للدولة وهو بهذا يضم المنظمات غير الحكومية والنقابات بكل أنواعها المهنية والعمالية، والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية، وكذلك المبادرات والحركات الاجتماعية والسياسية[٢١].

الدراسات السابقة

بعد أن اطلع الباحث على معظم الدراسات التي تناولت مسيرة التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لاحظ أن الدراسات السابقة إما أنها تمثل وجهة النظر الحكومية التي تساند مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهي دراسات تتخلل بعض الكتب والمقالات الصحفية والتقارير التي تصدر عن الجهات الإعلامية الرسمية في الدول الأعضاء. أو دراسات تنظر إلى مجلس التعاون من منظور إصلاحي ترى بضرورة توسيع قاعدة المشاركة السياسية بشكل عام. وهناك دراسات ركزت على أسباب قيام مجلس التعاون والتحديات التي تواجهه. وسوف يستعرض الباحث أهم الدراسات التي تتحدث عن التكامل والوحدة، وهي على النحو التالي:

أولاً: الدراسات العربية

الدراسة الأولى: مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخصوصية الخليجية والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي، للدكتور مصطفى عبد العزيز مرسي(١٩٨٢م).

---

21 – مسعود، عادل. " المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي". مجلة شؤون خليجية(عدد:٤٢، ٢٠٠٥): ٢٢– ٢٨.

توضح هذه الدراسة أنه في ظل الظروف الموضوعية لخصوصيات اقتصاديات دول الخليج العربية التي تتميز باختلاف التركيب الاقتصادي، والتبعية المزدوجة للاقتصاديات المتقدمة، والنقص في عدد من الموارد الإنتاجية، وضيق السوق المحلية، إلى جانب الوفرة في عنصر رأس المال وفي مادة النفط، فإن إستراتيجية التكامل بين دول مجلس التعاون لابد أن تأخذ بمبدأ تكامل التنمية. إذ لا معنى للتكامل إذا لم ينجم عنه تنمية سريعة لكل عضو في مجلس التعاون، ولا دوام للتعاون والتكامل إذا لم يقم على هذا الأساس. ومن هنا يجب أن تتماشى فلسفة مجلس التعاون مع مفهوم المدرسة الاقتصادية التدخلية، التي تقوم على أساس إعادة تركيب البنيان الاقتصادي والاجتماعي لدول الخليج العربية بالتركيز بصفة خاصة على المشروعات التكاملية الإنتاجية ضمن تطور خليجي شمولي تنموي[٢٢].

الدراسة الثانية: الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، للدكتور محمد الرميحي(١٩٨٣م).

تنطلق هذه الدراسة من أن مستقبل منطقة الخليج العربي يتمحور حول محورين أساسيين هما محور التنمية الشاملة، ومحور الوحدة. حيث أن مستقبل الإنسان الخليجي يرتكز على نجاح حقيقي في التنمية بمعناها الشامل، الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، وتحقيق الوحدة بين دول الخليج العربية. لقد ربط الدكتور الرميحي في هذه الدراسة بين تحقيق الوحدة والتنمية الشاملة، لأن الأخيرة تخلق فرصاً أكبر للتعاون بين أفراد وجماعات الدول المكونة للإتحاد[٢٣].

---

22 – مصطفى عبد العزيز مرسي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخصوصية المشتركة والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي(الدوحة: وزارة الخارجية القطرية،ط١، ١٩٨٢).

23 – محمد الرميحي،الخليج ليس نفطا:دراسة في إشكالية التنمية والوحدة(الكويت:كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،١٩٨٣).

الدراسة الثالثة: التكامل الاجتماعي والسياسة السكانية الموحدة لــدول الخلــيج العربي، للدكتور محمد رشيد الفيل(١٩٨٧م).

ترى هذه الدراسة أن التكامل الاجتماعي بين دول الخليج العربي يمكن أن يكون منطلقاً لتكامل إقليمي. لذلك ركزت هذه الدراسة على أهمية وضع خطة لتكامــل اجتماعي وسياسة سكانية موحدة لدول الخليج العربي تقوم أساساً علــى معالجــة العوامل المعوقة للتكامل، والتي يمكن إيجازها في الإقليميــة الــضيقة، والقبليــة، واختلاف مناهج التعليم، وتماثل مشروعات ومؤسسات تنمية الموارد البشرية فــي أكثر من دولة كلاً على حدة دون إيجاد أدنى حد من التنسيق. ويشدد الكاتب على أن تنفيذ هذه الخطة يتطلب بالدرجة الأولى إرادة وقرار سياسي من قيــادات دول الخليج العربي، وأنها ليست مجرد عملية فنية[٢٤].

الدراسة الرابعة: مجلس التعاون لدول الخلــيج العربيــة: طبيعتــه ومــسيرته، للدكتور عبد الخالق عبد الله(١٩٩٨م).

تطرح هذه الدراسة تساؤلات مشروعة لدى المــشككين والمتحمــسين لتجربــة مجلس التعاون، عن مدى جدية هذا المشروع التكاملي، وحول مجمل مسيرته وما حققه و ما لم يحققه حتى الوقت الراهن.

يشدد الدكتور عبد الخالق على أن مجلس التعاون يمر بمرحلة دقيقة وحافلة بكل الاحتمالات، فالتماسك والانسجام الداخلي بين الدول الأعــضاء، ولــيس التهديــد الخارجي هو محور الاهتمام وأحد أهم الأولويات خلال السنوات القادمة. فبالرغم من أن الظروف الإقليمية غير المستقرة ما زالت علــى رأس أولويــات مجلــس التعاون، فإنما الأهم الآن في ظل المستجدات الإقليمية والعالمية الراهنة والمستقبلية هو التركيز على الأولويات الداخليــة وإيجــاد حلــول للمــشكلات الاقتــصادية

---

24 – محمد رشيد الفيل، التكامل الاجتماعي والسياسة السكانية الموحدة لدول الخليج العربي(الكويت:جامعة الكويت،ط١، ١٩٨٧).

والاجتماعية المتفاقمة وتحقيق أكبر قدر من الوفاق بين الدول الأعضاء، والتغلب على الخلافات البينية ومنع تفاقمها وتحولها إلى أزمات تعيق مسيرة التعاون الخليجي.

لذلك ترى هذه الدراسة أن نجاح أو فشل مجلس التعاون يكمن في التعامل مع الداخل وليس الخارج. والتحديات المستقبلية هي تحديات داخلية وليست خارجية، خاصة في ظل التعثر المزمن في تحقيق الأهداف السياسة والأمنية والاقتصادية لدول مجلس التعاون[٢٥].

ثانياً: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى: نماذج من التكامل الاقتصادي: مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، لـ بولا سباتشي (٢٠٠٦م).

Models of economic Integration:EU and GCC, Paola Subacchi.

تؤكد هذه الدراسة الاقتصادية أن الاتحاد بين الدول الأوروبية قد ساعد على تحقيق الرخاء لأكثر من جيلين لشعوب تلك الدول. فإزالة العوائق الاقتصادية خلق تجارة حرة وأسواق عمل وساهم في انتشار الشركات المنافسة وزيادة الاستثمار وتحقيق الرفاهية. وترى أنه إذا سارت دول مجلس التعاون الخليجي نحو تعميق العلاقات الاقتصادية وذلك بتنفيذ بنود " الاتفاقية الاقتصادية الموحدة " التي وقعت بين الدول الأعضاء وشكلت اتحاداً فعلياً مثل الاتحاد الأوروبي، فان دول مجلس التعاون ستجني ثمرة هذا الاتحاد بتحقيق الرخاء والرفاهية لشعوبها.

وتوضح هذه الدراسة أنه ليس من الصحيح عموماً النظر إلى تجربة الاتحاد الأوروبي على أنها نموذج للتكامل الاقتصادي يمكن أن يطبق على أي تجربة

---

25 – عبد الخالق عبد الله وآخرون، قمة أبو ظبي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٨ ١٩٩)، ص٦٥٣-٦٧٣.
موقع مؤتمر قطر

وحدوية أخرى فلا يوجد مقاس واحد يناسب الجميع وخاصة مجلس التعاون، حيث يواجه بعض الصعوبات الاقتصادية والتي تكمن في إنتاج نفس السلع مثل البترول والغاز. وترى أن دول مجلس التعاون عليها أن تبني خطة لتطوير الصناعات الغير بترولية لتنويع صادراتها وخاصة في مجال الخدمات المالية والبنكية لتحقيق التكامل المنشود بين الدول الأعضاء في المجلس[٢٦].

الدراسة الثانية: التكامل الإقليمي وتطوير الدول الصغيرة، لـ موريس سكيف.

Regional Integration and Development in Small States, Maurice Schiff.

ترى هذه الدراسة أن التكامل الاقتصادي بين الدول النامية والصغيرة لا يتيح الفرصة لهذه الدول في تطوير اقتصاداتها وتحقيق الرخاء لشعوبها بسبب الصعوبات الاقتصادية والأوضاع السياسية المتردية التي تواجهها.

لذا على الدول النامية والصغيرة التي تسعى للتكامل مثل دول مجلس التعاون الخليجي أن توقع على اتفاقية التجارة الحرة وأن تُنظم علاقاتها مع الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي حتى تستفيد من المساعدات المادية والفنية والتقنية والتي ستساهم في تحقيق التنمية في تلك الدول وتدعم اقتصاداتها[٢٧].

الدراسة الثالثة: التكامل الاقتصادي وعدالة التوزيع، لـ وليم مولي (١٩٩٧م).

Economic Integration and Equal Distribution, Willem Molle.

توضح هذه الدراسة أن عدالة التوزيع للمكاسب والخسائر في موضوع التكامل الاقتصادي مهم. فالدول تساهم في خطط التكامل، لأنها تتطلع للمكاسب على الرغم

---

[26] - http://www.qatar-conferences.org/newdemocracy/pdf2/DDF006_Paper_Paola_Subacchi.pdf. -

[27] - موقع البنك الدولي

http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/IW3P/IB/2002/03/22/000094946_02031010384556/additional/107507322_20041117161517.pdf.

موقع Iadb

من ضريبة هذا التكامل. وترى أن نجاح التجربة الوحدوية الأوروبية - الاتحاد الأوروبي- تعود إلى الأسس الشرعية والدعم الشعبي والتوزيع للمكاسب والخسائر بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

وتؤكد هذه الدراسة أن التكامل الاقتصادي بين الدول النامية مثل دول مجلس التعاون الخليجي لا يظهر نوع من عدالة التوزيع في الثروة والإنتاج، فالصراعات على عدالة التوزيع تعد من العوامل التي قللت من إحياء نجاح أي خطط للتكامل والاتحاد[٢٨].

خطة الدراسة

تقسم هذه الدراسة إلى خمسة فصول وخاتمة. يتناول الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة. الفصل الثاني: يتحدث عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية: مرحلة ما قبل التأسيس. الفصل الثالث: يتحدث عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية: مرحلة التأسيس. والفصل الرابع: يتناول الأبعاد الداخلية المؤثرة على مسيرة التكامل والوحدة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أما الفصل الخامس: فيركز على الأبعاد الخارجية المؤثرة على مسيرة التكامل والوحدة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأخيراً الخاتمة وتحتوى على توصيات الدراسة.

---

[28] - c m c O c m NT T

الفصل الثاني
مجلس التعاون لدول الخليج العربية:
مرحلة ما قبل التأسيس

تمهيد:

إنَّ منْ يتصدى للدراسة والكتابة عن منطقة الخليج العربي، سيجد نفسه أمام منطقة استحوذت ومنذ زمن بعيد على اهتمام كبير من قبل الساسة والتجار والباحثين. هذه الأهمية لمنطقة الخليج هي بخلاف ما يعتقده البعض بأن هذه المنطقة لم تدخل في بؤرة الاهتمام العالمي إلا بعد ما اكتشف النفط فيها، وهذا فهم خاطئ. فمنطقة الخليج، قد اكتسبت هذا الاهتمام بسبب موقعها الاستراتيجي المميز والذي يقع بين القارات الثلاث، آسيا، وأوروبا، وأفريقيا[٢٩].

سيقدم الفصل الثاني، لمحة عامة عن دول الخليج العربية، يتناول موقعها الجغرافي والسياق التاريخي لها، والتطورات في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والأمني فيها، وعلاقات التعاون التي مرت بها هذه الدول، قبل تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وسيحتوي الفصل الثاني على ثلاثة مباحث تغطي هذه الجوانب، وهي:

المبحث الأول: الاعتبارات الجغرافية والتاريخية بين دول الخليج العربية.

المبحث الثاني: النظام السياسي والاجتماعي والتعليمي والاقتصادي والأمني في دول الخليج العربية.

المبحث الثالث: علاقات التعاون بين دول الخليج في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية.

---

29 – علي حسن القرني، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات(الرياض: مكتبة العبيكان، ط١، ١٩٩٧م)، ص ١٧.

المبحث الأول: الاعتبارات الجغرافية والتاريخية بين دول الخليج العربية

أولاً: الاعتبارات الجغرافية

تقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في جنوب غرب قارة آسـيا، في منطقة الوصل بين قارات العالم القديم الثلاث الكبرى آسيا وأفريقيا وأوربا، بين أفريقيا الغربية وإيران، إلى الجنوب الشرقي من الهلال الخصيب. ويبين الجدول رقم (١) مساحة دول مجلس التعاون حيث تبلغ مساحتها مجتمعة ٢٦٧٣٠٥٢كم٢، تغطي المملكة العربية السعودية مساحة كبيرة تبلغ ٢٢٥٠٠٠٠كم٢.

جدول رقم (١)

مساحات دول مجلس التعاون

(كيلو متر مربع) *

م	الدولة	المساحة	الترتيب
١	السعودية	٢٢٥٠٠٠٠	١
٢	الإمارات	٨٣٦٠٠	٣
٣	قطر	١١٤٣٧	٥
٤	الكويت	١٧٨١٨	٤
٥	عمان	٣٠٩٥٠٠	٢
٦	البحرين	٧٠٧	٦
٧	دول مجلس التعاون	٢٦٧٣٠٥٢	-

*** المصدر: السيد خالد المطري، جغرافية الخليج العربي(جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م)،ص ١٣.**

تقع الكويت على رأس الخليج الشمالي، ويلي الكويت جنوباً السواحل الشرقية للمملكة العربية السعودية - ساحل الإحساء- ويمتد هذا الساحل حتى حدود شبه جزيرة قطر، وخليج سلوى الذي يحتضن جزر البحرين ويحصرها بين شبه جزيرة قطر وساحل الإحساء ، وتبدأ بعد ذلك حدود الإمارات العربية المتحدة، ثم تليها عمان من الزاوية الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية[٣٠].

ويبدأ الخليج العربي جنوباً من مضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي وخليج عمان بالمحيط الهندي، وينتهي الخليج شمالاً عند شط العرب ملتقى نهري دجلة والفرات، وتطل عليه ثمان دول هي: عمان، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، المملكة العربية السعودية، الكويت، العراق، إيران. ويغطي الخليج العربي مساحة مغمورة من المياه تقدر بحوالي ربع مليون كم. ويبلغ طوله حوالي ٩٨٤ كم، وعرضه بين ٣٣٦ كم، و ٥٦ كم عند مضيق هرمز وعمقه في الغالب لا يتعدى ١٠٠ متر[٣١].

ويوجد في الخليج العربي عدد كبير من الجزر بعضها قبب ملحية وأخرى ترسبات مرجانية، والشاطئ الإيراني جبلي وعمقه أكثر. أما الشاطئ العربي فمعظمه رملي حيث تمتد السهول الصحراوية باستثناء الجزء الجنوبي من قطر، وعند الطرف الجنوبي الشرقي عند مضيق هرمز[٣٢]. ومضيق هرمز مضيق دولي تمر في مياهه جميع السفن في طريقها من خليج عمان إلى الخليج العربي وبالعكس. ولهذا المضيق أهمية خاصة، حيث تعبر منه صادرات الخليج النفطية ووارداتها إلى أنحاء العالم ومنه[٣٣].

---

30 -مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وانجازاته(الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط٢، ١٩٨٨م)،ص١١.

31 - السيد خالد المطري، مصدر سابق، ص١١- ١٢.

32 - علي حسن القرني، مصدر سابق، ص ١٩-٢٠.

33 - يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربي رؤية مستقبلية: دراسة قانونية سياسية اقتصادية(الكويت:مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٣م)، ص ٢١-٢٣.

وتشكل دول مجلس التعاون فيما بينها وحدة جغرافية طبيعية متكاملة، وحدودها متصلة لا تفصل بينها عوائق طبيعية أو سياسية. وتعتبر مواردها المائية نادرة نظراً لكون معظم أراضيها صحراوية[٣٤].

أما بالنسبة لعدد سكان دول مجلس التعاون، يبين الجدول رقم (٢) هذا العدد حيث تشير إحصاءات عام ٢٠٠٣م، إلى أنه يبلغ نحو ٣٣,٢٥٣,٢٣٨ مليون نسمة، يبلغ سكان المملكة العربية السعودية لوحدها نحو ٢٤,٢٩٣,٨٤٤ نسمه.

جدول رقم (٢)

أعداد السكان في دول مجلس التعاون

(تقديرات يوليو ٢٠٠٣م)*

م	الدولة	عدد السكان	الترتيب
١	السعودية	٢٤,٢٩٣,٨٤٤	١
٢	عمان	٢,٨٠٧,١٢٥	٢
٣	الإمارات	٢,٤٨٤,٨١٨	٣
٤	الكويت	٢,١٨٣,١٦١	٤
٥	قطر	٨١٧,٠٥٢	٥
٦	البحرين	٦٦٧,٢٣٨	٦
٧	دول مجلس التعاون	٣٣,٢٥٣,٢٣٨	–

- **المصدر : فهد بن سعود آل سعود، جغرافية الخليج العربي(الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية،٢٠٠٥)، ص٥٩.**

---

34 – مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة. " النشرة الاقتصادية" الأمانة العامة،(عدد:٤، ١٩٨٩م): ٢١-٢٦.

ثانياً: الاعتبارات التاريخية

١ – دور القوى الاستعمارية

كان الخليج العربي وما زال محط أطماع القوى الخارجية لما له من أهمية إستراتيجية حيث يشكل رابطاً تجارياً ونقطة مواصلات بين أوربا، وأفريقيا، وآسيا، مما جعل ساحل الخليج العربي هدفاً رئيسياً على مدى قرون لمطامع الاحتلال وهجماته. لقد قاوم سكان دول الخليج العربية حملات قديمة من الفرس والرومان، وقرابة قرن من الاحتلال البرتغالي، وقرابة ١٧٠ عاماً من الهيمنة البريطانية، فضلاً عن هجمات متقطعة على حدود دول الخليج العربية من دول إقليمية أخرى، مثل إيران.

ويتحدث ريموند أوشيا Raymond Oshea عن أهمية منطقة الخليج العربي بقوله: " إنها شريان الحياة الرئيسة بالنسبة لنا– الإنجليز– ، وقد أكد اكتشاف النفط وتقدم الطيران هذه الحقيقة، وسيظل الخليج العربي يسيطر على إستراتيجيتنا الدولية سنين طويلة، فهو يتوسط جميع خطوطنا البحرية الرئيسة إلى الشرق ويحتوي على الموانئ والمراكز البحرية ومحطات الوقود اللازمة لأساطيلنا وبواخرنا وطائراتنا "[٣٥].

ونتيجة لهذه الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، أصبح هناك إدراك عند صناع القرار في دول الخليج العربية بضرورة الاستقلال وحفظ الأمن في هذه المنطقة الإستراتيجية، وإبعادها عن الصراعات الدولية. وكان هذا الاعتبار عند الكثير من الباحثين هو أحد الأسباب الرئيسة وراء تأسيس مجلس التعاون. لقد تعرضت منطقة الخليج العربي لتهديدات القوى الكبرى على مدى التاريخ الحديث والمعاصر، وسوف نستعرض تلك القوى وأطماعها التاريخية في المنطقة.

---

[35] – نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص ٤٣.

أ- البرتغال:

مع بداية القرن السادس عشر الميلادي تعرضت منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية عموماً للتصدع والتفكك بسبب ظهور التنافس الاستعماري في تلك المنطقة، عندما شن البرتغاليون حملة تهدف إلى الهيمنة على الخليج العربي والتي دامت أكثر من قرن. كان هدف البرتغال هو احتلال الهند واستعمارها لما كانت تتمتع به من حضارة وثراء، واعتبر الخليج العربي البوابة المؤدية إلى الهند، فأخذوا يحتلون بعض مناطق شبه الجزيرة العربية والخليج العربي. ولقد استغلوا التفكك السياسي الحاصل بين شيوخ وأمراء القبائل والإمارات في الخليج العربي نتيجة لخلافات داخلية قبلية.[٣٦]

اتصفت فترة الحكم البرتغالي بالتسلط وبروح التعصب الديني والتنكيل بسكان الخليج العربي والسيطرة على اقتصاديات بلادهم. وعلى الرغم من قيام عرب الخليج بثورات على البرتغاليين في عام ١٥٢١م وعام ١٥٢٦م، إلا أن منطقة الخليج العربي بقيت ترزح تحت عبء الاستعمار والسيطرة البرتغالية حتى بدأ التدهور البرتغالي في نهاية القرن السادس عشر، وبعد أن ضمت البرتغال إلى أسبانيا في عام ١٥٨٠م، عندها تمكنت شعوب الخليج العربي بالقيام بمهمة تحرير بلادها من السيطرة البرتغالية[٣٧].

ب- الهولنديون:

في أوائل القرن السابع عشر ظهر الهولنديون على مسرح الأحداث في المحيط الهندي، وكان هدفهم الأول التجارة، حيث أقاموا شركات تجارية - احتكارية-، تكفلت برعاية وحماية مصالحهم. فقد كانت الحكومة الأم تتنازل لهذه الشركات

---

36 - علي حسن القرني،مصدر سابق، ص ٢٦-٢٧.

37 - معهد الدراسات الدبلوماسية، التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي: محاضرات الموسم الدبلوماسي(الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٨٦م)، ص١٥٥.

عن حق إعلان الحرب وعقد المعاهدات مع الدول الآسيوية والأفريقية في مناطق نفوذها واحتكارها. كما قامت هذه الشركات باحتكار منتجات البلاد المحليــة، ثــم تأتي بعد ذلك الخطوة الأخيرة، وهي تنازل هذه الشركات الاحتكارية عن امتيازها للحكومة الأم في هولندا. فكانت هذه الــشركات مجــرد أداة لخدمـــة الاســتعمار الهولندي[٣٨].

لقد استمر النفوذ الهولندي في الخليج العربي قرابة قرن من الزمان، حيث انتهى في عام ١٧٥٠م على أثر ظهور النفوذ البريطاني وقرار الحكومة الهولندية بتركيز اهتمامها على جزر الهند الشرقية، كما انسحبت هولندا في الوقت نفسه من موانئ الهند تاركة الساحة للنفوذ الفرنسي والبريطاني[٣٩].

ج- فرنسا:

بعد الانسحاب الهولندي ظهرت فرنسا وأخذت تمهد لإقامة علاقــات تجاريــة وسياسية مع العرب. وأسست الشركة الفرنــسية لجــزر الهنــد الــشرقية، إلا أن وجودهم في الخليج العربي كان سياسياً أكثر منه تجارياً، إذ بقي نشاطهم مقصوراً على تتبع الخصوم البريطانيين، حيث قام الأسطول الفرنسي بالهجوم المفاجئ على الوكالتين الإنجليزية والهولندية ودمرهما في بندر عباس التي تقع علــى الــساحل الإيراني المطل على الخليج العربي، وذلك في عام ١٧٥٩م.

وتعد الفترة الواقعة بين عامي ١٧٩٣م و ١٨٠٩م، من فترات الصراع الفرنسي البريطاني، فترة مهمة في تاريخ الخليج العربي، ففي نهايتها حصلت بريطانيا على امتيازات سياسية، وتدهورت مكانة فرنسا السياسية في الخليج العربي[٤٠].

---

38 - المصدر نفسه.ص ١٥٥-١٥٦.

39 - نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص٤٥.

40 - صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي(القاهــرة: مكتبة الانجلــو المــصرية ،١٩٨٣م)، ص ٦٣-٦٥.

د- بريطانيا:

يعود اهتمام بريطانيا بمنطقة الخليج العربي إلى عام ١٥٦١م، وذلك بسبب موقعها الجغرافي ولكن ذلك الاهتمام لم يتأكد إلا في القرن الثامن عشر الميلادي. وكان هم البريطانيين الأول هو احتلال الهند، من أجل السيطرة عليها أمنت الطرق الموصلة إليها، وفي مقدمتها طريق الخليج العربي. فأخذت تتبع شتى الوسائل من أجل السيطرة على أكبر جزء من أراضية، ومن أهم تلك الوسائل استعمال القوة ضد أي محاولة للنفوذ في الخليج العربي من قبل القوى الكبرى الأخرى المنافسة.

استتبت الأمور لبريطانيا في الخليج العربي ابتداءً من عام ١٨١٩م. فقد نتج عن استخدام القوة والدبلوماسية البريطانية في ذلك الوقت، إبعاد القوى المنافسة من منطقة الخليج العربي ووضعها تحت النفوذ البريطاني، وقد ربطت المنطقة بها بعدة طرق أهمها ما سمي بـ - معاهدات الحماية - التي أخذت تبرمها مع معظم أمراء وشيوخ الخليج العربي وغالباً ما كانت تنص تلك المعاهدات على شرطين، هما:

ـ يتعهد - حاكم إمارة كذا- بعدم الاتصال بأي دولة أخرى إلا عن طريق بريطانيا، وبإعطاء بريطانيا دون سواها تسهيلات عسكرية واقتصادية في بلاده.

ـ تقوم بريطانيا مقابل ذلك بتوفير الحماية لذلك الحاكم وتلك الإمارة ضد الأخطار التي يمكن أن تهددها.

لقد كانت معاهدة الحماية وسيلة من وسائل تدعيم الاستعمار البريطاني وإضفاء الشرعية عليه. فرغم إعطاء كل حاكم حرية كبيرة في التصرف داخلياً، إلا أن بريطانيا كانت تتدخل في معظم أمور تلك الإمارات وتهيمن عليها، إضافة إلى

قيامها بإدارة علاقات تلك الإمارة مع الغير، وتقديم المصالح البريطانية على أي مصلحة أخرى[41].

في عام ١٩٧١م، انتهى التواجد والنفوذ البريطاني في الخليج العربي، بعد أن تفككت الإمبراطورية البريطانية نتيجة تورطها في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، وبذلك بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الخليج العربي مع بروز الكيانات السياسية المستقلة[42].

٢- دور القوى الإقليمية

لقد كانت دول الخليج العربية الصغيرة قبل الاستقلال وبعده، عرضة لمزاعم وإدعاءات إيران والعراق، الدولتين المتفوقتين في إقليم الخليج العربي.

تشكل إيران والعراق منطقة مساحتها ٨٠٠,٠٠٠ ميل مربع، أو ما يقارب ٨٠% من أراضي دول الخليج العربية. كما تضم إيران والعراق عدد سكان أكبر من سكان دول الخليج العربية مجتمعة. لذلك كانت العلاقة بين الدول الصغرى في الخليج العربي من جهة، وبين إيران والعراق من جهة أخرى، علاقة فرضتها علاقة القوي بالضعيف.

أ- إيران:

حاولت إيران مع بداية القرن العشرين التوسع والسيطرة على حساب أراضي بعض دول الخليج العربية الصغيرة ، وتركزت تلك المخططات التوسعية بشكل خاص على البحرين، وعلى أجزاء من الإمارات العربية المتحدة (جزر أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى). كما قامت أيضاً بأعمال مباشرة وغير مباشرة بهدف زعزعة الأمن والاستقرار في دول الخليج العربية الأخرى.

---

41 – علي حسن القرني، مصدر سابق، ص٢٨.

42 – محمود علي داود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك(البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي،١٩٨٠م)، ص ١٥٨.

كما كان هدف إيران من هذه الأعمال تأكيد الهيمنة الإيرانية على مضيق هرمز، ولضمان مشاركة أكبر على الرصيف القاري لإيران، حيث كانت تعتبر الخليج العربي بمثابة بحيرة إيرانية[٤٣].

ب- العراق:

سعى العراق في ظل ثلاث حكومات متتالية لضم الكويت إلى أراضية، بحجة أن الكويت كانت تابعة لمتصرفة البصرة إبان الحكم العثماني للعراق. ففي عام ١٩٣٩م حاول الملك غازي بن فيصل، ملك العراق غزو الكويت. وفي عام ١٩٦١م، عند إعلان استقلال الكويت وبداية زوال الوجود البريطاني الرسمي من الكويت، تجددت المطالبة العراقية في ظل حكم عبد الكريم قاسم بضم الكويت. فقد أرغمت الكويت على أن تضع اتفاقياتها الدفاعية مع بريطانيا موضع التنفيذ كي تحول دون قيام العراق بعمل عسكري ضدها.

وفي عام ١٩٧٣م هاجمت قوات عراقية مركزين على الحدود شمالي الكويت، كرد على رفض الكويت السماح للعراق باستخدام جزيرة بوبيان الكويتية. ثم انسحبت القوات العراقية نتيجة ضغط من المملكة العربية السعودية ومن جامعة الدول العربية. ولكن ذروة النزاع كان في الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من شهر أغسطس عام١٩٩٠م[٤٤].

وحدث آخر، كان له تأثير كبير في منطقة الخليج العربي، وهو اندلاع الحرب بين العراق وإيران في عام١٩٨٠م، والذي تعود أسبابه إلى الصراع على الحدود والتنافس على المصالح الإقليمية واختلاف الأنظمة السياسية.

---

43 – المصدر نفسه.ص١٦٢.

44 – نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص ٥١-٥٢.

لقد كانت الحرب العراقية – الإيرانية واحتمالية تصعيد الأزمة لتشمل هجمات مباشرة أو غيرة مباشرة على دول الخليج العربية، دافع رئيسي من وجهة نظر الكثير من الباحثين، وراء تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية[٤٥].

٣- دور القوى العظمى

نتيجة احتواء منطقة الخليج العربي على أكبر احتياطي للنفط في العالم، إضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي، استمرت هذه المنطقة تشكل أهمية كبرى لدى القوى العظمى أثناء الحرب الباردة، لذلك ستستعرض هذه الدراسة دور كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق في المنطقة.

أ- الولايات المتحدة الأمريكية:

في أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن الماضي، اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة الخليج العربي لملء الفراغ الذي أحدثه الانسحاب البريطاني في تلك الفترة، والذي كانت تخشى الولايات المتحدة الأمريكية أن يؤدي إخفاقها في ملئه إلى إحداث مضاعفات أمنية حادة في الخليج والمحيط الهندي قد يحاول السوفيت استثمارها لصالحه. وضعت الولايات المتحدة الأمريكية أولى استراتيجياتها في منطقة الخليج العربي، التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون، وعرفت بـ – مبدأ نيكسون–. تجسدت منطلقات الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي في مجموعة من المبادئ والتوجهات، وهي:

١- التأكيد على ضرورة دعم الجهود الإقليمية وتوجيهها نحو إقامة نظام للدفاع عن الأمن، وتحقيق التنمية في مناخ من الاستقرار العام بعيداً عن التدخلات الدولية، والمقصود التدخلات السوفيتية.

---

45 – المصدر نفسه. ص ٥٢-٥٣.

٢- تشجيع صيغة الحل السلمي للمنازعات التي تحدث بين دول المنطقة، وكان الهدف من هذا هو إغلاق كافة الثغرات التي تتيح للاتحاد السوفيتي التسلل منها إلى الخليج العربي وتعزيز نفوذه فيه.

٣- تأمين منفذ دائم إلى نفط الخليج العربي بأسعار معتدلة وبكميات تكفي لاحتياجات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في أوروبا واليابان.

٤- تنمية المصالح التجارية والمالية للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي الحيوية[٤٦].

لقد أسس مبدأ نيكسون على إستراتيجية تدعى العمود المزدوج أو العمودين المتساندين، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى مساندة إيران والمملكة العربية السعودية؛ للقيام بدور في السياسة الإقليمية ولتقديم مساندة للدول الصديقة في منطقة الخليج العربي في جهودها لتحقيق أمنها وتطورها، وفي تحديث القوات المسلحة لإيران والمملكة العربية السعودية لتمكينها من تحقيق أمنها بفعالية ولتعزيز أمن المنطقة ككل. وقد التقت هذه الجهود والخطط الأمريكية مع الدور الجديد الذي كانت إيران في عهد الشاه تسعى للقيام به في الخليج العربي، حيث سارعت إيران بالإعلان عن عزمها على أن تحل محل بريطانيا كقوة عسكرية وتقوم بدور شرطي الخليج[٤٧].

وفي أواخر السبعينات من القرن الماضي، كان لتطور الأحداث أثر بارز في تطور الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، كالغزو السوفيتي لأفغانستان في ١٩٧٩م، وسقوط نظام الشاة في إيران واندلاع الثورة الإيرانية في تلك الفترة. هذه الأحداث حطمت مبدأ نيكسون، وفرضت على الولايات المتحدة الأمريكية تصوراً استراتيجياً جديداً مع بداية الثمانينات في القرن الماضي، وهو ما

---

46 - إسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط: الأبعاد الإقليمية والدولية(الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٦م)، ص ٤٣٦.

47 - نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص ٥٥.

عرف بـــ – مبدأ كارتر–، والذي تبلور في يناير ١٩٨٠م، ويقضي" بأن أي اعتداء على منطقة الخليج العربي يعد اعتداءً على المـــصالح الأمريكيـــة، وأن الولايـــات المتحـــدة ستستخدم جميع الوسائل، بما في ذلك القوة العسكرية للتصدي لمثل هذا الاعتداء ".

ولهذه الأسباب، ارتفعت أهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحـــدة الأمريكية، إلى ثالث أعظم منطقة حيوية للمصالح الأمريكية. لذلك أنشأت قـــوات تدخل سريع في منطقة الخليج العربية، وتتلخص مهمة هذه القوات في مواجهة أي عدوان سوفيتي مباشر ضد أي دولة منتجة للنفط أو ضد حقول النفط أو طرق نقل النفط البحرية في المنطقة[٤٨].

ب- الاتحاد السوفيتي(السابق):

يعود دور الاتحاد السوفيتي السابق في منطقة الخليج العربي، إلى أيام الثـــورة الروسية عام ١٩١٧م، حيث كانت أهداف الروس في تلك الفترة الوصـــول إلـــى المياه الدافئة التي تسمح لهم بتعويض النقص في الموانئ الدافئة في الإمبراطورية الروسية. لقد كان العامل الأساسي في السياسة السوفيتية تجاه منطقة الخليج العربي ما بعد الحرب العالمية الثانية يقوم على القرب الجغرافي لتلك المنطقة من الحدود السوفيتية، الأمر الذي جعله حساساً لما يدور فيها من أحداث وما يطرأ عليها مـــن متغيرات ومستجدات، مع ما يمكن أن تتمخض عن ذلك من تأثيرات ومـــضاعفات تؤثر – سلباً أو إيجاباً – على مصالحه وأمنه القومي[٤٩].

وقد ركزت السياسات السوفيتية على محاولة تجنـــب الانـــزلاق إلـــى مخـــاطر الاشتباك أو المواجهة العسكرية المسلحة مع الغرب في منطقة الخلـــيج العربـــي

48 – زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر(بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢م)، ص ٣٤-٣٥.

49 – مصطفى عبد القادر النجار، أضواء على أطماع روسيا القيصرية والاتحاد السوفيتي في الخليج العربي والجزيرة العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين: دراسة في التاريخ الدولي(عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م)، ص ٧٤.

لإدراك السوفيت أن تلك المنطقة منطقة حيوية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية بصفة خاصة والمصالح الغربية بصفة عامة[50].

وضمن هذا السياق يمكن فهم الدوافع التي حركت السوفيت للمطالبة بتحييد وعزل منطقة الخليج العربي عن صراعات القوى العظمى، والتي ترجمت فيما بعد على لسان الرئيس السوفيتي الأسبق ليونيد بريجنيف والمسئولين السوفيت حيث أكدوا على أن الهدف الرئيس للإستراتيجية السوفيتية في منطقة الخليج العربي ليس كفالة الأمن والاستقرار السياسي لدول المنطقة، وإنما يتمثل في محاولة إبعاد تهديدات القوى الغربية المتواجدة على حدود الاتحاد السوفيتي أو على الأقل العمل على تقليصها واحتوائها[51].

ويتضح مما سبق، أن تأثير الاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي كان محدوداً في السنوات التي سبقت تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية لانشغاله في الحرب على أفغانستان، مع أن الاتحاد السوفيتي قد حقق موضع قدم له في تلك المنطقة، بعد أن طوَّر علاقاته بثبات مع العراق، وعلاقاته الدبلوماسية مع الكويت، كما كان للسوفيت روابط مع اليمن الديمقراطي السابق القريب من منطقة الخليج العربي. فقد سمحت اتفاقيات موسكو مع اليمن الجنوبي بشكل بارز باستخدام تسهيلات بحرية وجوية في عدن، الأمر الذي أعطى هذا الوجود إمكانية لم يسبق لها مثيل كي يمارس السوفيت نفوذاً سياسياً. إذن كان لهذه الأحداث والتطورات التي مرت بها منطقة الخليج العربي الدور الكبير في دفع صناع القرار في دول الخليج العربية إلى تشكيل مجلس التعاون، والذي سنتطرق له في الفصول التالية.

---

50 – المصدر نفسه. ص٧٥.

51 – إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات(الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م)، ص١٠.

المبحث الثاني: النظام السياسي والاجتماعي والتعليمي والاقتصادي والأمني في دول الخليج العربية

أولاً: النظام السياسي

حصلت معظم دول الخليج العربية على استقلالها السياسي في فترات متفاوتة. فقد حصلت كلاً من قطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة على استقلالها السياسي، على أثر تصفية معاهداتها مع بريطانيا خلال عام ١٩٧١م، بينما حصلت الكويت على استقلالها السياسي خلال عام ١٩٦١م. أما المملكة العربية السعودية فقد تأسست كوحدة سياسية عام ١٩٣٢م، وبالنسبة لسلطنة عمان كان عام ١٩٦٧م أساساً لبناء هيكلها السياسي[٥٢].

وحتى منتصف القرن العشرين كانت الأنظمة الملكية والأنظمة المشابهة لها تسود في منطقة الخليج العربي ومعظم أنحاء منطقة الشرق الأوسط، أما في الوقت الحاضر فيوجد في منطقة الخليج نظامين ملكيين في كل من المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين التي تم تحويل نظام الحكم فيها من نظام أميري إلى نظام ملكي في الرابع عشر من فبراير ٢٠٠٢م، ونظام سلطاني في سلطنة عمان، وهو نظام شبه ملكي ويكاد لا يختلف عن النظام الملكي سوى بالتسمية، مع بعض الخصوصية العمانية، كما توجد النظم الأميرية في كل من دولة الكويت ودولة قطر، وهي أيضاً متشابهة فيما بينها مع وجود فروقات داخلية خاصة بكل دولة. أما نظام الحكم في الإمارات العربية المتحدة فهو يختلف عن نظم الحكم في بقية دول الخليج من حيث الشكل لا المضمون حيث تتكون الدولة من سبع إمارات لكل منها نظام حكمها الخاص، إلا أنها تتجمع في صورة اتحاد فيدرالي أو مركزي

---

52 – بدر الدين عباس خصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي(الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط٢، ١٩٨٤م)، ص٦١.

* أمين عام المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت.

واحد له رئيس يتم اختياره من بين أعضاء المجلس الأعلى للدولة الذي يتكون من أمراء الإمارات السبع المكونة للاتحاد[٥٣].

إن نظم الحكم في دول الخليج العربية نظم وراثية ملكية، تتولى الأسرة الحاكمة كافة شئون المجتمع، ومن هنا يمكن تفسير الصعوبات الشديدة التي تواجهها اليوم دول مجلس التعاون في بناء مؤسسات سياسية حديثة[٥٤].

ثانياً: النظام الاجتماعي

تمثل القبيلة الكيان الاجتماعي الثابت إلى حد كبير، في دول الخليج العربية، ولم يكن للفرد كيان إلا مع قبيلته حيث تكفل له ولنفسها الديمومة. وكان الحكم في السابق بيد القبيلة التي لها قوانينها وعاداتها وتقاليدها ومنطقتها التقليدية التي تجوبها ولها رئيس – شيخ القبيلة– بيده السلطة[55].

إن القبيلة هي الجماعة الاجتماعية السائدة في مجتمعات الخليج قبل النفط ، وعندما استقرت في الواحات وفي المدن البحرية على امتداد الخليج العربي، ضعف بناؤها الاجتماعي وحلت محلها الأسرة الممتدة، وهي الأسرة المكونة من الجد والأبناء والأولاد، وهي جزء من بناء قبلي أوسع. هذه الأسرة كانت تشكل قاعدة الإنتاج الاقتصادي الاجتماعي، وكذلك تتحكم في الضبط الاجتماعي في مجتمعات الخليج التقليدية.

وللدين– الإسلام– تأثير كبير في قيم أفراد المجتمع الخليجي، وفي عاداتهم وتقاليدهم والتي تتصف بالوفاء بالعهد والأمانة والكرم. لقد ساد منطقة الخليج

---

53 – فهد بن سعود آل سعود، مصدر سابق، ص ٤٩.
54 – بدر الدين عباس خصوصي، مصدر سابق، ص ٦٠-٦١.
55 – محمد رشيد الفيل،مصدر سابق، ص١٩.

مذهبين سني وشيعي، وعلى الرغم من الاختلاف بين المذهبين إلا أن مبادئ الإسلام لعبت دوراً مهماً في توازن البنى الاجتماعية [٥٦].

ولقد كان لاكتشاف النفط وتدفق عوائده في دول الخليج العربية، أثر في حدوث تغير كبير ليس في عادات وتقاليد المجتمع الخليجي فحسب بل في تركيبة المجتمع ككل. والتغيير الاجتماعي ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية تفرضها ظروف حياتها الجديدة وهو سبيل بقائها ونموها، فبالتغيير يتهيأ لها التطور مع واقعها الراهن، وبالتغيير يتحقق التوازن والاستقرار في بنيتها ونشاطاتها، وعن طريق التغيير يواجه المجتمع متطلبات الأفراد وحاجاتهم المتجددة.

فكانت آفات الأمية والجهل والمرض وانتشار الخرافات متفشية وعلى الأخص في المناطق الريفية والمناطق الفقيرة في دول الخليج العربية. ولقد كان لتدفق مداخل النفط أثره على عادات وتقاليد وسلوك المجتمع الخليجي، فقد توسع مجال الإنفاق سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الأفراد، وتغيرت أنماط الاستهلاك وظهرت حرف جديدة لم تكن موجودة في الماضي مثل حرفة المقاولات. وكنتيجة لجذب النفط تغيرت التركيبة السكانية في منطقة الخليج ونمت قطاعات جديدة. فقد أخذ النفط يفكك العلاقات القديمة القائمة على القبيلة وعلاقاتها وحلت محلها قيم جديدة منبثقة من أساس طبقي وحرفي ، فقد أفرز الاقتصاد الحديث طبقات جديدة كالطبقة العاملة والفنية والطبقة المتوسطة المتعلمة كما نشأت وتوسعت المدن[٥٧]. ففي سبعينيات القرن الماضي، أدت الانطلاقة السريعة للمشاريع والبرامج الاقتصادية في دول الخليج إلى تأثيرات اجتماعية وسياسية

---

56 – محمد الرميحي، الخليج ليس نفطا: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، مصدر سابق، ص٢٣.

57 – محمد رشيد الفيل، مصدر سابق، ص ١٩.

كبيرة في تلك الدول. فقد أدى زيادة دخل النفط إلى رفاهيــة اجتماعيــة أساسـية للمجتمع الخليجي وزيادة نسبة تحضره[58].

ثالثاً: النظام التعليمي

نشأت البذرة الأولى للتعليم في دول الخليج العربية من قطاع التجار المتنــورين الذين شعروا أن تنظيم عملهم بشكل أفضل واتساع علاقاتهم مع الدول الخارجيــة وانفتاحهم على مجتمعات أخرى يحدو بهم إلى إنشاء نوع أولي من التعليم. فقبــل تأسيس مجلس التعاون، لعب الكتّاب- المطوع – دور أساسي في التعليم في دول الخليج العربية، وهو تعليم اعتمد على قراءة القــرآن الكــريم وحفظــه و تعلــيم الحساب. لقد كانت المبادرة الأولى لإيجاد تعليم حديث في دول الخليج العربية من قطاع التجار، الذين جمعوا بعض المال لفتح مدارس على النمط الحــديث، كمــا حدث في الكويت والبحرين وإمارة دبي وهي المراكز التجارية والبحرية الرئيسة في منطقة الخليج العربي في العشرينات والثلاثينيات من القرن الماضي[59].

وتجدر الإشارة إلى أن التربية المتمثلة بالتعليم هي عملية تسريع وتسهيل تنفيــذ خطط التنمية القومية، وإحداث التغييرات الاجتماعية البناءة، والتطور الــسياسي، ولها جدوى في زيادة إنتاجية المواطن[60]. إن التعليم يلعب دوراً فعالاً فــي تهيئــة المناخ الملائم للتكامل المنشود بين دول مجلس التعاون، لذلك يجب أن يكون للنظم التعليمية القائمة أهداف مبنية على فهم الواقع الخليجي وربط مناهجــه بعمليــات التحرك من أجل تكامله وتنمية الشعور الوطني عند المواطن الخليجي[61].

58 – نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص ٧٩.
59 – المصدر نفسه. ص٢٧-٢٨.

60 – خلدون حسن النقيب. "حول التعليم العالي والتنمية في البلدان النامية " مجلة الباحث(عــدد:١٤،١٩٨٠): ١١- ١٣.

61 – محمد رشيد الفيل، مصدر سابق، ص ٢٧.

رابعاً: النظام الاقتصادي

حتى السنوات الأولى من القرن العشرين كانت النشاطات الاقتصادية في دول الخليج العربية متشابهة إلى حد كبير، فهي إما أنها تعتمد على الزراعة في الواحات وحول منابع المياه، وهي زراعة بسيطة وأولية توجد في الأراضي الخصبة في شمال جزيرة البحرين، ومنطقة الاحساء وبعض الواحات الداخلية، وإما على الرعي المنتشر في أراضي الداخل، أو بعض الصناعات الحرفية البسيطة كصناعة الحوائج المنزلية والحياكة. وتعتمد القرى الكبيرة في الساحل على الغوص للبحث عن اللؤلؤ، والذي كان تجارة مربحة، فقد فرض الموقع الجغرافي للدول الساحلية في الخليج العربي العمل في الأنشطة البحرية، حيث اعتمد اقتصادها على صيد الأسماك واللؤلؤ وبناء السفن [٦٢].

وعندما برزت بعض المدن الساحلية على طول الساحل الخليجي كمراكز تجارية، بسبب موقعها على طرق التجارة الدولية مثل البحرين وإمارة دبي، توجه سكانها نحو الخدمات المتصلة بالتجارة والملاحة البحرية، والتي تمت ممارستها خلال حقب طويلة من الزمن، لتأمين مصدر المعيشة. وأصبحت مهنة الملاحة البحرية والسفر والتجارة ما بين منطقة الخليج العربي والأجزاء الأخرى من آسيا وأفريقيا بمثابة مهنة رئيسية لسكان المنطقة[٦٣].

على الرغم من ذلك شهدت منطقة الخليج العربي في بداية القرن العشرين بعض الازدهار الاقتصادي. فعلى سبيل المثال كانت تجارة اللؤلؤ تحقق دخلاً كبيراً من دخل صادرات المنطقة. إلا أن تجارة اللؤلؤ تعرضت للكساد في فترة ما بين الحربين العالميتين نتيجة للركود الاقتصادي العالمي ولظهور اللؤلؤ الصناعي

62 – محمد الرميحي، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، مصدر سابق، ص١٠٤.

63 – فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي: المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعلمية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢ ،١٩٨٧)،ص ٣٤.

الياباني ومنافسته اللؤلؤ الطبيعي الخليجي، الأمر الذي حرم المنطقة الساحلية في الخليج العربي من عائدات هذا المصدر الحيوي. كما أن هجرة السكان من منطقة إلى أخرى زادت من تأثير الحالة الاقتصادية سوءاً. لقد اتسم النشاط الاقتصادي في دول الخليج العربية في مجمله، بعدم قدرته على إفراز تراكم رأسمال نسبي إلا في بعض مدن دول الخليج العربية التي نشطت تجارياً- المنامة ، الكويت ، إمارة دبي- ، أدى هذا الفائض إلى تشكيل شريحة اجتماعية تجارية مستقرة، أصبح لها نفوذ اقتصادي فيما بعد[٦٤].

إلا انه بعد اكتشاف النفط في البحرين عام ١٩٣٤م، وفي الكويت والمملكة العربية السعودية عام١٩٣٨م، وفي قطر والإمارات العربية المتحدة عام ١٩٣٩م، تغيرت البنية الاجتماعية والسياسية في دول الخليج العربية، خاصة بعد أن فرضت هذه الدول سيادتها على مصادرها النفطية[٦٥].

حاولت دول الخليج العربية تسخير قسطاً كبيراً من ثروتها النفطية الهائلة لتطوير اقتصاداتها، إلا أنها واجهت عقبات هيكلية أساسية في البناء الاقتصادي، من أبرزها:

١- قلة عدد السكان الذي نجم عنه الاعتماد الأساسي على القوى العاملة الوافدة للقيام بتنفيذ المشاريع الجديدة التي يتطلبها تحديث دول الخليج العربية، فضلاً عما صاحب ذلك من آثار غير مباشرة لهذه العمالة في البنية السياسية والاجتماعية لمجتمعات الخليج[٦٦].

٢- ندرة الموارد المائية، وذلك لكون معظم أراضي دول الخليج العربية صحراوية قاحلة أو شبه قاحلة. وقد ترتب على ذلك وجود محددات

64 – محمد الرميحي، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، مصدر سابق، ص ١٤-١٦.
65 – فؤاد حمدي بسيسو، مصدر سابق، ص٣٨-٣٩.
66 – خالد بن محمد القاسمي، العمالة الأجنبية وآثارها السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي(بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٧م)، ص ١٩.

هيكلية شكلت قيداً صارماً على المساحات المزروعة والإمكانيات والإنفاق المتاحة للتوسع فيها، وذلك قبل البدء ببرامج تحليه المياه في السبعينات.

٣- توزيع السكان، فقد أدى انتشار السكان في دول الخليج العربية التي تتميز بمساحات شاسعة، مثل المملكة العربية السعودية، وعمان، والإمارات العربية المتحدة، إلى إعاقة عملية التحديث. فعلى سبيل المثال ينتشر سكان عمان في منطقة شاسعة تقسمها سلسلة جبلية ذات وديان عميقة، بحيث شكلت حاجزاً وقف حجر عثرة في طريق تنفيذ برامج التنمية. كما شكلت الأراضي السعودية ذات المساحة الشاسعة عقبة كبيرة في إيصال الخدمات العامة إلى السكان الذين يقطنون في مناطق معزولة[67].

خامساً: النظام الأمني

ترجع فكرة تعاون أمني إقليمي في منطقة الخليج العربي إلى شاه إيران حيث كان أول من طرحها في أبريل ١٩٧٤. فقد سعى الشاه إلى أن يقود دول الخليج العربية - ماعدا العراق - من أجل أن يحقق هيمنة إقليمية، إلا أن خطته باءت بالفشل نظراً لاستبعاد العراق من هذا الإطار الأمني. لقد حاولت إيران توقيع اتفاقية تعاون عسكري بشأن أمن الخليج العربي مع المملكة العربية السعودية وإمارات الخليج العربي الأخرى، لكن المملكة العربية السعودية لم توافق ودعت بدلاً من ذلك إلى إقامة ترتيبات أمنية بين دول الخليج العربية[٦٨].

في أواخر سبعينيات القرن الماضي كان هناك تعاون أمني واستخباراتي وعسكري بين دول الخليج العربية. فقد جرت مناورات مشتركة بين البحرين

67 – نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص ٧٤.

68 – عبد الملك التميمي" تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربية". مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية(عدد:٢٠، ١٩٩٤): ٧٤-٧٧.

والمملكة العربية السعودية في يونيو/ ١٩٧٥م. كما أجرت دول الخليج العربية الأخرى تدريبات عسكرية مشتركة في المملكة العربية السعودية في يوليو/ ١٩٧٩م، وتم تشكيل تعاون في شؤون الأمن الداخلي في أواخر عام ١٩٧٦م. وقد أدى هذا التعاون المتزايد في المجال الأمني بين دول الخليج العربية إلى إبرام عدد من الاتفاقيات الثنائية في مجال الأمن الداخلي بين المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٨٠.

إن تطور الأحداث في منطقة الخليج العربي في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينيات بدءاً بالثورة الإيرانية، ومروراً بالغزو السوفيتي لأفغانستان، وانتهاءً بالحرب العراقية – الإيرانية، زاد من عدم الاستقرار الإقليمي في تلك المنطقة. الأمر الذي دعا دول الخليج العربية إلى ضرورة التعاون الإقليمي فيما بينها، حيث دفعت هذه الأحداث إلى الإسراع في الخطط التعاونية التي كانت قائمة بين هذه الدول لبلورة صيغة رسمية مؤسساتية جماعية لتنظيم هذا التعاون وتنسيقه من أجل تحقيق مصالحها والحفاظ على أمنها.[٦٩]

---

69 – نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص٢٧٤.

المبحث الثالث: تطور علاقات التعاون بين دول الخليج العربية قبل تأسيس مجلس التعاون

يعود تطور علاقات التعاون بين دول الخليج العربية إلى عقود ماضية من الزمن. فقد حدث مثل هذا التعاون وخصوصاً في المجال الاقتصادي في فترة ما بين الحربين العالميتين – فترة الركود الاقتصادي العالمي- حيث كانت الدول الأقل تضرراً تقدم المساعدة إلى المناطق الأكثر تضرراً. فعلى سبيل المثال كانت الدول الواقعة في أسفل الخليج العربي تتلقى مساعدات من البحرين والكويت والاحساء، بينما تتلقى دبي والشارقة وإمارات الجنوب الأخرى المساعدة من قطر. إن مثل هذه المساعدات مهدت الطريق للتعاون بين دول الخليج العربية بشكل أكبر، وخاصة بعد استقلال هذه الدول، وازدياد عائدات النفط، الأمر الذي خلق إمكانيات جديدة للتعاون، حيث أخذت تكثف من مشاريع التعاون في جميع المجالات، إلى أن تبلورت صيغة تعاون رسمي منظم وشامل في إطار عمل مجلس التعاون. ومن أهم المؤسسات التعاونية المشتركة بين دول الخليج العربية، قبل تأسيس مجلس التعاون، المؤسسات التالية:

أولاً: المؤسسات الاقتصادية المشتركة[٧٠]

مثل منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات، والشركة المشتركة للنقل البحري، واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة لدول الخليج العربية.

لقد أظهرت حركة التعاون الاقتصادي بين دول الخليج العربية ثلاثة أطر تنظيمية، تكونت من التعاون الثنائي والتعاون متعدد الأطراف ثم التعاون شبه

---

70 – مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، دليل المنظمات والمؤسسات العامة الخليجية(الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدو ل الخليج العربية،١٩٨٢م)، ص ٦٦-٨٠.

الإقليمي. نشير فيما يلي إلى معظم الاتفاقات التي انبثقت عن فكرة التعاون الثنائي بين دول الخليج العربية[71]:

- اتفاقية الترانزيت بين المملكة العربية السعودية والكويت عام ١٩٧٠م.
- اتفاقية الترانزيت بين المملكة العربية السعودية وقطر عام ١٩٧١م.
- ترتيبات التعاون العماني الكويتي في المجالات الاقتصادية والثقافية والإعلامية عام ١٩٧٢م.
- ترتيبات التعاون الاقتصادي بين الكويت والإمارات العربية المتحدة خلال عام ١٩٧٣م، والتي اشتملت على الآتي: تشجيع الاستثمار المشترك، وحرية الحركة لرأس المال وأرباح المشروعات المشتركة، وإلغاء الرسوم الجمركية، ولجان متابعة للمشروعات المشتركة، والاستثمار والمسائل النقدية، والتجارة والجمارك والثقافة والإعلام.
- اتفاق التعاون الاقتصادي بين المملكة العربية السعودية وقطر عام ١٩٧٣م، واشتمل على الآتي: معاملة المواطنين بالمثل، ومعاملة رأس المال بصورة مماثلة، وتشجيع إقامة المشروعات المشتركة، وإلغاء الرسوم الجمركية، وتشكيل لجان مشتركة.
- ترتيبات التعاون الاقتصادي بين المملكة العربية السعودية والكويت في مارس ١٩٧٥م ، وتوقيع مذكرة تفاهم.
- ترتيبات التعاون الاقتصادي القطري – العماني في عام ١٩٧٦م. نجم عن زيارة أمير قطر لعمان خلال ذلك العام، وتم الاتفاق على برنامج للتعاون الاقتصادي. وجرى تشكيل عدة لجان لمعالجة مواضيع مختلفة.

---

71 – المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، معلومات حول الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية واليمن الشمالي(الرياض: وزارة التخطيط،١٩٧٩م)، ص٢٨ –٣٠.

- ترتيبات التعاون الكويتي - القطري، نجم عن زيارة الشيخ سـعد العبـد الله الصباح ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي إلى قطر في ديـسمبر ١٩٧٨م، فتم الاتفاق على برنامج للتعاون الاقتصادي والثقافي والتعليمي والإعلامي.

ومما تجدر ملاحظته أن معظم اللجان التي شكلت لمتابعة شئون التعاون الثنائي خلال فترة السبعينات كانت قد أعقبت الزيارات الرسمية التي قام بها ملوك وأمراء دول الخليج العربية.

ثانياً: المؤسسات الاجتماعية المشتركة[٧٢]

مثل مكتب التربية العربية لدول الخليج، والأمانة العامة الصحية لدول الخلـيج، ومكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في الخليج.

ثالثاً: المؤسسات الإعلامية المشتركة [٧٣]

مثل مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول الخليج، وجهاز تلفزيون الخلـيج، ووكالة أنباء الخليج، والمركز الخليجي لتنسيق التدريب الإذاعي والتلفزيوني.

بجانب هذه المؤسسات والهيئات هناك مجموعة من الأعمال المشتركة خاصة في القطاع الصحي لم تظهر لها مؤسسات مثل الشراء الموحد للعديد من الأدوية مـن السوق العالمية، وبناء مصانع الأدوية. وعلى الرغم من كثرة هـذه المؤسـسات التعاونية بين دول الخليج العربية قبل تأسيس مجلس التعاون، إلا أنها كانت تفتقر إلى المظلة الشاملة التي من خلالها تستفيد من كل أجزائها وجهودها المشتركة[٧٤].

---

72 - مجلس للتعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، دليل المنظمات والمؤسسات العامة الخليجية، مصدر سابق، ص ٦٦-٨٠.

73 - المصدر نفسه.٦٦-٨٠.

74 -محمد الرميحي، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، مصدر سابق،ص ١٤٨-١٤٩.

أخيراً وفي ضوء مجالات التعاون بين دول الخليج العربية في مرحلة ما قبل تأسيس مجلس التعاون والنزعة الواضحة إلى التعاون فيما بين هذه الدول، فإن البرنامج الاقتصادي الشامل لمجلس التعاون، والذي تبلور تحت اسم الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، يجب النظر إليه على أنه امتداد لسنوات سابقة من التفاعل المتنامي بين الدول الأعضاء، فضلاً عن الجوانب الأخرى الاجتماعية والإعلامية.

الفصل الثالث
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: مرحلة التأسيس

تمهيد:

إن التنظيمات الدولية والإقليمية لا يمكن أن تنشأ فجأة، ولكنها تكون في العادة تعبيراً عن تفاعل مجموعة من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تمر بها دول الاتحاد. والمبنية على خطوات تمهيدية، حيث تظهر في النهاية بما يمكن تسميته بمنطلقات التعاون. إن المتتبع لخطوات تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سيدرك أن الظروف الإقليمية والدولية دفعته لحيز الوجود، حيث تفاقمت هذه الظروف في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات، الأمر الذي استوجب من قيادات دول الخليج العربية الست، اتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة، وعقد اجتماعات متلاحقة لبلورة إطار عمل جماعي قابل للتطبيق، ينظم التعاون السابق بين هذه الدول، ويحقق حمايتها من التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها. وسيبحث هذا الفصل بدايات تأسيس مجلس التعاون، وسيدرس هيكلة التنظيم الذي اقره النظام الأساسي لمجلس التعاون، وتقييم هذا الهيكل من خلال تسليط الضوء على مهام وأداء أجهزته الرئيسة والتي أنشأت لتحقيق الغاية المنشودة للدول الأعضاء في تحقيق التكامل والوحدة فيما بينهما.

وسيحتوي الفصل الثالث على ثلاثة مباحث تغطي هذه الجوانب، وهي:

المبحث الأول: تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية وردود الفعل الإقليمية والدولية.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المبحث الثالث: تقييم الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المبحث الأول: تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية وردود الفعل الإقليمية والدولية على تأسيسه.

أولاً: تأسيس مجلس التعاون

بدأت الجهود المكثفة بالتفكير في إنشاء مجلس التعاون مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان في نوفمبر ١٩٨٠، حيث أطلع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت الزعماء الخليجيين على التصور الكويتي لإستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في مجالات مختلفة [٧٥].

وفي أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٥ – ٢٨ يناير ١٩٨١، انعقدت قمه لدول الخليج العربية على هامش هذا المؤتمر حيث ولدت فكرة إنشاء مجلس التعاون. وذكرنا سابقاً انه كانت أمام قادة دول الخليج العربية ثلاثة مشاريع، وهي: المشروع السعودي: المهتم بجانب الأمن الداخلي لدول الخليج العربية[٧٦]، والمشروع العماني: والذي ركز على الجانب العسكري كنقطة انطلاق لمجلس التعاون، والمشروع الكويتي: ذو الطابع الاقتصادي والذي اتخذ أساساً لتأسيس مجلس التعاون.

وفي الثاني من مايو ١٩٨١، أعلن قادة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين (مملكة البحرين)، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت في اجتماع عقد في الرياض عن تأسيس مجلس التعاون يضم هذه الدول الست لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق فيما بينها في مختلف الميادين والمجالات[٧٧].

كما قرر وزراء الخارجية عقد اجتماع آخر لهم في العاصمة العمانية مسقط في مارس ١٩٨١، وقد أصدر الوزراء المجتمعون بياناً بهذه المناسبة تلاه وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل وفيما يلي نصه:

---

75 – يحيى حلمي رجب، مصدر سابق، ص٦٣.

76 – عبد الله الأشعل، مصدر سابق، ص٢٣.

77 – أمين ساعاتي، مجلس التعاون الخليجي ومستقبلة(القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٥)، ص٥٣.

" إدراكاً من كل من الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة، ولما تشعر به من أهمية قيام تنسيق وثيق بينها في مختلف المجالات، وخاصة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولإيمانها بالمصير المشترك ووحدة الهدف، ولرغبتها في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين، رأت أن تقيم تنظيماً يهدف إلى تعميق وتوثيق الروابط والصلات والتعاون بين أعضائها في مختلف المجالات، يطلق عليه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مقره الرياض، بالمملكة العربية السعودية، ويكون هذا المجلس الوسيلة لتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات بين أعضائه في مختلف المجالات، وكذلك وضع أنظمة متماثلة في المجالات الاقتصادية والمالية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والمواصلات بأنواعها المختلفة، والإعلامية والجوازات والجنسية وحركة السفر والتنقل والشؤون التجارية والجمارك ونقل البضائع والشؤون القانونية والتشريعية "[٧٨].

وقد جاءت هذه الخطوة تمشياً مع الأهداف القومية للأمة العربية وفي نطاق ميثاق جامعة الدول العربية الذي حث على التعاون الإقليمي الذي يهدف إلى تقوية الأمة العربية وما يؤكد تدعيم انتماء هذه الدول لجامعة الدول العربية وتعزيز دورها في تحقيق أهداف ومبادئ ميثاقها بما يخدم القضايا العربية والإسلامية[٧٩].

لقد وافق المؤتمر على تعيين عبد الله يعقوب بشارة كأول أمين عام لمجلس التعاون، كما وافق على تشكيل خمس لجان من الوزراء المختصين لتنسيق أوجه التعاون بين الدول الأعضاء، وهذه اللجان ذات مهمة مؤقتة، وهي لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري ولجنة التعاون الصناعي، ولجنة النفط وأخيراً لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية [٨٠].

78 – مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة،الذكرى الأولى لمجلس التعاون الخليجي(الرياض: مطابع الاوفست الأهلية،١٩٨٢)، ص٩-١١.

79 – يحيى حلمي رجب،مصدر سابق،ص٦٥-٦٦.

80 – مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكلة التنظيمي وانجازاته، مصدر سابق، ص ٢٥.

ثانياً: ردود فعل الدول الإقليمية والدولية على تأسيس مجلس التعاون

١ – ردود الفعل الإقليمية:

أكدت الدول الأعضاء في المجلس على أن مجلس التعاون يعتبر لبنة في الصرح العربي، وأنه ليس تحالفاً أو محوراً موجهاً ضد أحد، وأنه تنظيم إقليمي يعمل في إطار أهداف جامعة الدول العربية[81].

كما رحبت به صحف تونس والسودان والمغرب والصومال ومصر واعتبرته خطوة تقدمية في الاتجاه الصحيح نحو الوحدة العربية . بينما تحفظت صحف العراق والجزائر وسوريا وليبيا والأردن[82]. وقد وصف الشاذلي القليبي الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، مجلس التعاون بأنه خطوة رائدة في صرح العمل العربي، وقد أكد حبيب الشطي الأمين العام السابق لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن منظمة المؤتمر الإسلامي ترى في تأسيس مجلس التعاون عنصراً جديداً ومهماً، وسنداً قوياً للأمة العربية والإسلامية[83].

ومن جهة أخرى أثار تأسيس مجلس التعاون ردود فعل تراوحت بين الغضب والتحفظ من قبل بعض الدول العربية الأخرى المجاورة للخليج العربي، التي لم تدع للمشاركة في العضوية، حيث اعتبرت دولة اليمن الشمالي عدم دعوتها إلى المشاركة في مجلس التعاون إساءة لها واتهمت دوله بالاتجاه نحو خلق كيانات ومحاور إقليمية تهدد التضامن العربي.

أما اليمن الجنوبي، فقد دعا إلى عقد اجتماع قمة لدول الجزيرة العربية والقرن الأفريقي من أجل وضع تصور عام لقضية الأمن في المنطقة. ومع ذلك فإن عدن لم تعترض على تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية [84].

---

81 – يحيى حلمي رجب،مصدر سابق، ص٧١.

82 – عبد الله فهد النفيسي، "مجلس التعاون الخليجي:الإطار السياسي والاستراتيجي". الخليج العربي(عدد١، ١٩٨٣): ١٨– ١٩.

83 – يحيى حلمي رجب، مصدر سابق، ص٧١–٧٢.

84 – إسماعيل صبري مقلد،الصراع الأمريكي– السوفيتي حول الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص٥٠٣.

أما بالنسبة للعراق، فقد أبدى تحفظاً نسبياً إزاء تأسيس مجلس التعاون انعكس في تصريحات وزير خارجيته في تلك الفترة، سعدون حمادي الذي قال: إن العراق مقتنع بإطار جامعة الدول العربية، وأن مثل هذا التحالف ينبغي تنفيذه ضمن هذا الإطار". ثم أضاف: " أننا لن نقف على أية حال ضد هذا المشروع[٨٥].

أما إيران، فقد جاء الرفض منها بصورة فورية، إذ أعرب المتحدث باسم الثورة الإيرانية علي خامنئي عن رأيها بأن الاتفاق جاء ضد إيران وعلى رغم ذلك فلم يصدر عن إيران أي شيء آخر ذو طبيعة عملية ليجسد رفضها هذا[٨٦].

٢ – ردود الفعل الدولية

في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتبني إستراتيجية الاحتواء للاتحاد السوفيتي. وكانت الدول الإقليمية المجاورة للاتحاد السوفيتي ومنها دول الخليج العربية أو دول الحزام الشمالي موضع تركيز أساسي للسياسة الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية.

لذا رحبت الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بريطانيا بتأسيس مجلس التعاون، على أمل أن يكون أمام مجلس التعاون فرصة لتحقيق التعاون الإقليمي مع الغرب في حماية أمن الخليج العربي من أطماع الدول الإقليمية المجاورة أو من أطماع الاتحاد السوفيتي، الذي يشكل خطراً على المصالح الغربية في منطقة الخليج العربي الإستراتيجي.

أما رد فعل الاتحاد السوفيتي، فقد جاء على لسان الرئيس السوفيتي السابق ليونيد برجنيف في بيانه بشأن تأسيس مجلس التعاون، حيث ذكر أن الاتحاد السوفيتي يحترم إرادة دول الخليج العربية إذا ما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية الشيء نفسه. كذلك صرح القادة السوفيت أثناء زيارة وزير خارجية الكويت إلى موسكو في أبريل ١٩٨١م، أن الاتحاد السوفيتي يرى ضرورة مشاركته في إجراءات

---

85 – عبد الله فهد النفيسي، مصدر سابق، ص٣٠-٣٢.

86 – نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص١٣٧.

الأمن الخاصة بالخليج العربي، والتي توافق الدول الخليجية عليها بشرط ألا تنفرد بها الولايات المتحدة الأمريكية.

يتضح مما سبق أنه على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي، لم يبد معارضة علنية لتأسيس مجلس التعاون. إلا أنه كانت لديه مخاوف وتوجسات من تحـــالف هـــذا الكيان الإقليمي الجديد مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن مجلس التعاون يقع بالقرب من حدودها الجنوبية ومنطقة نفوذها[٨٧].

---

[87] – محمد الرميحي، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، مصدر سابق، ص١٧٨-١٧٩.

المبحث الثاني: الأحكام الأساسية والهيكل التنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

أولاً: الأحكام الأساسية لمجلس التعاون

١- الأهداف

لكل تجمع دولي، سواء اتخذ شكل منظمة دولية أو اقليمية أهداف يسعى إلى تحقيقها. لقد نص النظام الأساسي لمجلس التعاون على أهدافه في خطوطها العريضة[88]. وتتمثل في: تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها. وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات. ووضع الأنظمة المتماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات، والمجالات التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية، والمجالات الإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية. ودفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة المشاريع المشتركة، وتشجيع التعاون في القطاع الخاص فيما يعود بالخير على شعوبها[89].

وبالرجوع إلى أهداف مجلس التعاون يلاحظ الآتي:

أ – تتصف هذه الأهداف بالمرونة، فهي عبارة عن عموميات، إذ أن النظام الأساسي لمجلس التعاون لم يوضح المبادئ الواجب إتباعها في سبيل تحقيق هذه الأهداف.[90]

---

88 –علي حسن القرني، مصدر سابق، ص٤٤.
89 – المادة(٤)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
90 – عبد الله يعقوب بشارة، دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية(الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٥)، ص٢٦-٢٧.

ب – لا يوجد في النظام الأساسي لمجلس التعاون أي إشارة إلى موضوع الأمن في أي مجال من مجالات التعاون التي حددتها المادة(٤)، والتي تنص على وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين[٩١].

قد يبرر عدم إبراز ما يتصل بالشؤون الأمنية بين هذه الأهداف برغبة الدول الأعضاء في تجنب الصياغات التي تثير التساؤلات وتفتح المجال أمام الخلافات، وحتى لا ينظر لمجلس التعاون على أنه حلف أمني، وتفضيلها البدء بالجوانب الفنية، واتباع أسلوب التدرج سعياً إلى تحقيق الهدف النهائي، وهو التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون[٩٢].

من جهة أخرى، لم ينص النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن من بين أهدافه الإسهام في توفير أسباب السلم والأمن الدوليين، وذلك تمشياً مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي يرى ضرورة تعاون المنظمات الإقليمية مع منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، إلا أنه يلاحظ في هذا المجال أن الاختصاص العام لمجلس التعاون واجتماعاته تؤكد رغبة الدول الأعضاء وإصرارها على مساهمة مجلس التعاون مع منظمة الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين[٩٣].

٢- المقر

يقع مقر مجلس التعاون في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، ويعقد اجتماعاته بدولة المقر وله أن يجتمع في أي من الدول الأعضاء [٩٤].

---

91 – المادة(٤)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

92 – عطية حسن أفندي،"مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولي". مجلة التعاون، (عدد:١٣، مارس١٩٨٩): ٢٢-٢٣.

93 – يحيى حلمي رجب، مصدر سابق، ص ٩٣.

94 – المادة(٢)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويلاحظ على صياغة المادة(٣) من النظام الأساسي لمجلس التعاون أنها تـشير بأن جميع اجتماعات أجهزته تتم بدولة المقر أو في أي دولة عضو، وإذا كان ذلك ينطبق على إجراءات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري وهيئة تسوية المنازعات إلا أنه لا ينطبق على الأمانة العامة حيث أن طبيعة عملها تتطلب الاستقرار فـي دولة المقر.

وربما يعود اختيار المملكة العربية السعودية، دولة مقر لمجلس التعاون نظـراً لمكانة وأهمية المملكة على الساحة الإقليمية والدولية، ونظراً لكونهـا أكبـر دول مجلس التعاون مساحة وأكثرها سكاناً.

٣- العضوية

يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع الريـاض فـي الثاني من مايو١٩٨١، وهذه الدول هي: دولة الإمارات العربية المتحـدة، دولـة البحرين(مملكة البحرين)،المملكة العربية السعودية، دولة قطر، سلطنة عمان، دولة الكويت [٩٥].

ثانياً: الأجهزة الرئيسة في مجلس التعاون

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسة التالية: المجلس الأعلى وتتبعه هيئـة تسوية المنازعات، والمجلس الوزاري، والأمانة العامة. ولكل من هـذه الأجهـزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية. وتتولى على وجه الاستقلال شـؤون مجلس التعاون وعهد إليها بممارسة الاختصاص ومسؤولية تنفيذ أحكامـه حتـى تكون له إرادة ذاتية مستقلة عن إرادات الدول الأعضاء[٩٦].

---

[95] - المادة(٥)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
[96] - المادة(٦)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

١- المجلس الأعلى

يعتبر المجلس الأعلى السلطة العليا لمجلس التعاون، وقد أوضح النظام الأساسي في المواد (٧،٨،٩) تشكيل المجلس الأعلى ودورات انعقاده واختصاصاته وكيفية التصويت على قراراته.

أ – تشكيل المجلس الأعلى

يتشكل المجلس الأعلى من رؤساء دول مجلس التعاون، وتكون رئاسة دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول[٩٧]. والمجلس الأعلى هو السلطة المشرفة على الأجهزة الأخرى لمجلس التعاون وله أن يراجع شكل وعمل المنظمة وكل أجهزتها وفروعها[٩٨].

ب – اجتماعات المجلس الأعلى

يعقد المجلس الأعلى دورة سنوية ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، وبالرغم من أن مقر مجلس التعاون مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية إلا أن للمجلس الأعلى أن يعقد دوراته في بلدان الدول الأعضاء[٩٩].

ويعتبر انعقاد المجلس الأعلى صحيحاً إذا حضره رؤساء ثلثي الدول الأعضاء، ولا يجوز لرئيس دولة طرف في نزاع قائم أن يرأس الدورة أو الجلسة التي تخصص لمناقشة هذه المسألة. ويجوز للمجلس الأعلى عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر[١٠٠].

---

97 – علي حسن القرني، مصدر سابق، ص ٤٦.
98 – يحيى حلمي رجب، مصدر سابق، ص ١٠٠-١٠١.
99 – فؤاد حمدي بسيسو، مصدر سابق، ص ١٨٢.
100 – المادة(٧)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ج – مكتب المجلس الأعلى

يتشكل مكتب المجلس الأعلى في كل دورة عادية من رئيس المجلس الأعلى، ورئيس المجلس الوزاري والأمين العام، ويتولى رئيس المجلس الأعلى رئاسة المكتب، ومهمة هذا المكتب هي القيام بمراجعة صياغة القرارات التي يعتمدها المجلس الأعلى رئيس المجلس الأعلى في إدارة أعمال الدورة بجانب المهام الأخرى التي يكلفه بها.

د – اختصاصات المجلس الأعلى

يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون من خلال ممارسة الاختصاصات التالية:

١– النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء.

٢– وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها.

٣– النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليها من المجلس الوزاري تمهيداً لاعتمادها والنظر في التقارير والدراسات التي يكلف الأمين العام بإعدادها.

٤– اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.

٥– إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها وتعيين الأمين العام.

٦– تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون و إقرار نظامه الداخلي.

٧– التصديق على ميزانية الأمانة العامة [١٠١].

---

[101] – المادة(٨) من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعلى ضوء ما جاء في هذه الاختصاصات يتضح أن المجلس الأعلى هو السلطة العليا التي تقوم بوضع سياسة تحقيق أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو الذي يملك وحده اتخاذ القرارات في المسائل التي يعدها ويعرضها عليه المجلس الوزاري وله أن يوافق أو يرفض مشروعات هذه القرارات.

هـ - قواعد التصويت في المجلس الأعلى

١- لكل دولة عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد، وهذا يعني أن كل دولة من الدول الأعضاء تؤدي دوراً متساوياً في عملية اتخاذ القرار السياسي الجماعي لمجلس التعاون.

٢ - تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية بالأغلبية.

٣- لكل عضو أن يمتنع عن التصويت أو يتحفظ على قرار إجرائي أو على جزء منه ويتلى التحفظ عند إعلان القرار ويثبت كتابة، وللأعضاء أن يقدموا إيضاحات عن مواقفهم في التصويت بعد انتهائه[١٠٢].

و - لجان المجلس الأعلى

نص النظام الداخلي للمجلس الأعلى على نوعين من اللجان:

١- لجان مؤقتة: ينشئ المجلس الأعلى ما يراه ضرورياً من اللجان على نحو يتيح دراسة وافية للمسائل المدرجة في جدول الأعمال، ويشارك في أعمال هذه اللجان لحين انتهاء الدورة وتصدر توصياتها بالأغلبية.

---

102 - المادة (١٦) من النظام الداخلي للمجلس الأعلى.

٢- لجان دائمة: ينشئ المجلس الأعلى لجاناً فنية يعهد إليها بتقديم المشورة في إعداد تنفيذ برامج المجلس الأعلى في مجالات معينة، ويعين المجلس الأعلى أعضاء اللجان الفنية من بين مواطني الدول الأعضاء المتخصصين، وتجتمع اللجان الفنية بدعوة من الأمين العام وتضع بالتشاور معه خطة عملها، ويضع الأمين العام جدول أعمال اللجان الفنية بعد التشاور مع رئيس اللجنة المعنية[١٠٣].

ز- هيئة تسوية المنازعات

حرص قادة مجلس التعاون على إنشاء هيئة خاصة تتولى تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء، بما يؤدي إلى صفاء العلاقات وانسجامها، ويدعم جهود التكامل والوحدة فيما بينها.

وقد نص النظام الأساسي لمجلس التعاون على إنشاء هيئة تسوية المنازعات، بوصفها جهازاً تابعاً للمجلس الأعلى ومقرها الرياض، وتعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر يتحدد عند اقتضاء الحاجة لذلك[١٠٤].

وتختص هيئة تسوية المنازعات بالنظر فيما يحيله إليها المجلس الأعلى من منازعات وخلافات بين الدول الأعضاء حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي لمجلس التعاون[١٠٥].

وليس للهيئة أعضاء دائمين، وإنما يتم تشكيلها من عدد مناسب من مواطني الدول الأعضاء - غير الأطراف في النزاع - بقرار من المجلس الأعلى، لكل حالة على حدة، بحسب طبيعة الخلاف على ألا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة، ويمكن للهيئة الاستعانة بمن تشاء من المستشارين والخبراء، وما لم يقرر المجلس

---

103 - المادتان(١٠-١٧) من النظام الداخلي للمجلس الأعلى.
104 - المادة(١٠) من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
105 - المادة(٢) من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

الأعلى خلاف ذلك تنتهي مهمة الهيئة برفع توصياتها للمجلس الأعلى، الذي يملك استدعاءها في أي وقت لتفسير أو توضيح ما جاء في توصياتها[١٠٦].

وعلاقة هيئة تسوية المنازعات محصورة في المجلس الأعلى، وليس بأطراف النزاع، وتصدر في هذا النزاع أو الخلاف توصيات محددة، وتستعين في عملها بمصادر ثلاثة هي: النظام الأساسي لمجلس التعاون، والقانون، والعرف الدوليين[١٠٧].

وتصدر هيئة تسوية المنازعات توصياتها بأغلبية الأصوات، فإذا تساوت يرجح الجانب الذي فيه الرئيس، وتختار الهيئة رئيسها من بين أعضائها في كل حالة[١٠٨]. ويكون انعقادها صحيحاً فقط بحضور جميع أعضائها، وهي التي تضع الإجراءات اللازمة لسير أعمالها[١٠٩]. وتبين هيئة تسوية المنازعات في توصياتها الأسباب التي بنيت عليها، وتوقع من الرئيس والمسجل، الذي يعينه الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مع عدد كاف من الموظفين لأعمال السكرتارية[١١٠].

وتعتبر ميزانيتها جزءاً من ميزانية الأمانة العامة، أي يتحملها كافة الأعضاء بالتساوي وتتمتع الهيئة في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالحصانة والامتيازات التي يتطلبها تحقيق أغراضها[١١١].

ي- الهيئة الاستشارية

إذا كان العمل الخليجي المشترك، هو عمل تراكمي كما وكيفاً لا يمكن اختزاله في وجود دوافع النفع الاقتصادي المشترك وحده، أو توفر علاقات تاريخية مشتركة فحسب، ولا في ضغوط الأمن والجغرافيا على أهميتها، بل أن نضج

---

106 المادة (٤) من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.
107 – المادة (٩)من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.
108 – المادة (٦) من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.
109 – المادة (٥) من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.
110 – المادة(٨) من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.
111 – المادة (١٠) من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

وتداخل هذه العوامل وتفاعلها الإيجابي وتأثيرها المتبادل إنما يعتمد في النهاية على القناعة الشعبية به ومساندتها له. ومن هنا تأتي أهمية التعرف على المواقف الشعبية ونقلها بشكل سليم للقيادات الخليجية، وقد تمثل ذلك في إنشاء الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى خلال اجتماع القمة الخليجية الثامنة عشر التي عقدت في الكويت في ديسمبر ١٩٩٧م، لإضافة بُعد شعبي لأعماله وقراراته. وقد جاءت إقامة هذه الهيئة بعد تسع سنوات من اقتراح كان قد تقدم به أمير دولة الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح عام ١٩٨٩م، خلال قمة مسقط[١١٢].

إن مرور هذا الفاصل الزمني الكبير لاقتراح الشيخ جابر يعود إلى أن صناعة القرار في دول مجلس التعاون تتم ببطء شديد، وهذا لا يخدم مسيرة التكامل والوحدة بين الدول الأعضاء.

وفيما يلي مضمون لأهم المواد التي تضمنها قرار إنشاء الهيئة الاستشارية:

المادة الأولى: تنشأ هيئة استشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون يشار إليها فيما بعد بالهيئة الاستشارية، ويكون تشكيلها واختصاصاتها وقواعد إجراءاتها وفقاً لهذا النظام.

المادة الثانية: تشكل الهيئة الاستشارية من ثلاثين عضواً من مواطني دول مجلس التعاون تعين كل دولة خمسة من مواطنيها أعضاءً فيها. ويلاحظ أنه قد تم تبني هنا أيضاً مبدأ المساواة ، فدولة صغيرة كمملكة البحرين لها عدد من الأعضاء متساو مع عدد أعضاء دولة كبرى كالمملكة العربية السعودية.

المادة الثالثة: مدة العضوية في الهيئة الاستشارية ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ التعيين، وتقوم كل دولة في نهاية المدة بتجديد أو تغيير ممثليها أو بعضهم، كما يجوز لكل دولة خلال المدة تغيير كل أو بعض ممثليها.

---

112 – مصطفى عبد العزيز مرسي، " تنسيق السياسات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي: المفهوم والآلية ". مجلة الدراسات الدبلوماسية(عدد:١٨، ٢٠٠٣): ٥٥- ٧٨.

المادة الرابعة: تراعي كل دولة عند اختيار ممثليها أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة.

المادة الخامسة: تنعقد الهيئة الاستشارية بتوجيه من المجلس الأعلى، ولا تناقش من الأمور إلا ما يحيله المجلس الأعلى إليها، ويحدد المجلس الأعلى المدة التي يتعين على الهيئة الاستشارية تقديم مرئياتها خلالها. ويجوز عند الاقتضاء وبصفة استثنائية أن تنعقد الهيئة بتوجيه من رئيس دورة المجلس الأعلى بعد التشاور مع قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتفاق على الموضوعات المراد بحثها.

المادة السادسة: يتولى الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية نقل توجيه المجلس إلى رئيس الهيئة الاستشارية[113].

يرى الدكتور مصطفى مرسي أن الهيئة الاستشارية لا تعتبر- على هذا النحو- برلماناً، فهي جهاز استشاري بحت للمجلس الأعلى لدول الخليج العربية بحكم تسميتها وبحكم أنها هيئة معينة تعييناً خاصاً من قبل السلطات التنفيذية للدول الأعضاء، وهذه الصلاحية والارتباط بالمجلس الأعلى له دلالات خاصة وهي:

١ – أن الهيئة الاستشارية لا تتمتع بالاستقلالية فهي بمثابة بيت خبرة للمجلس الأعلى يرجع إليه عند الضرورة، بل ولا تجتمع إلا بتوجيه من المجلس الأعلى، ويجوز عند الضرورة وبصفة استثنائية أن تنعقد بتوجيه من رئيس دورة المجلس الأعلى بعد التشاور مع قادة المجلس والاتفاق على الموضوعات المراد بحثها.

٢ – كما أن مجال مناقشتها ومداولتها يقتصر على ما يحيله المجلس الأعلى إليها.

٣- يحدد المجلس الأعلى المدة التي يتعين على الهيئة الاستشارية تقديم مرئياتها خلالها.

113- موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية
http://www.gcc-sg.org/Achiev/chapt8.html

ومعنى ذلك أن النظام الأساسي للهيئة الاستشارية لا يترك الحرية للأعضاء أن يتقدموا بمبادرات إلا بشأن الموضوعات التي تحال لهم بشكل مسبق، وما عدا ذلك لا تستطيع الهيئة الاستشارية أن تبادر أو تنظر دون إحالة.

ومن الواضح أن المنطق السياسي السائد في أغلب الدول الأعضاء هو الذي حكم وحده سقف الصلاحيات التي منحت للهيئة الاستشارية الجماعية، فقد جاءت غير متجاوزة في الصلاحيات وحرية المبادرة مما هو مطبق داخلياً في مجالس الشورى على مستوى أغلب الدول الأعضاء في مجلس التعاون. ولقد كان من الصعب تطبيق صيغة أكثر تطوراً مما هو متبع أو مطلق على المستوى الداخلي أي في كل دولة من الدول الأعضاء، لذلك رؤي أنه من المناسب ألا تتجاوز صلاحيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون حدود ما هو مطبق داخلياً على مستوى أغلب الدول الأعضاء، من منطلق أن يكون مضمون الكل الجماعي الذي تم تبنيه منسجماً مع متوسط خصائص الأجزاء السائدة في كل دولة من هذه الدول. فعادة يتحدد مستوى ما تتمتع به مؤسسات العمل الجماعي في أي تجمع إقليمي من صلاحيات بمتوسط المدى الذي تم تحقيقه على مستوى الدول الأعضاء في هذا التجمع فرادى. إن الاعتراف بالهيئة الاستشارية كهيئة تعبر عن إرادة الشعب الخليجي وتقر ضمن الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي تعتبر خطوة إيجابية يمكن تطويرها مستقبلا[١١٤].

وبطبيعة الحال يفترض أنه بعد مرور زمن طويل على إقامة تجمع إقليمي ما، أن يتم إدخال تعديلات على أجهزته ومؤسساته للتكيف مع المتغيرات وتطلعات الدول الأعضاء وشعوبها. وكلما استطاع التجمع تحقيق ذلك بشكل تدريجي كلما تمكن من تجديد دماء التجمع وتنشيط فعاليته وتمكينه من تطوير أدائه وآلياته

114 – مصطفى عبد العزيز مرسي، تنسيق السياسات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي: المفهوم والآلية، مصدر سابق، ص ٧١.

وتزويدها بمزيد من الصلاحيات. ويلاحظ أن عــدداً مــن المفكــرين والمثقفــين الخليجيين بل وبعض المسئولين القياديين الخليجين يرون أن صيغة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تم التوصل إليها عام ١٩٨١، لم تعد تفي بالغرض، وأن الأمر أصبح يتطلب البحث عن صيغة أكثر طموحاً وتتواكــب مــع التطــورات السريعة في عصر العولمة. إن المتتبع لمسيرة مجلس التعاون منذ إنشائه سيجد أنه تم تحقيق بعض المنجزات، ولكن الآن آن الأوان لإحداث نقلة نوعية في أســلوب أداء أجهزة مجلس التعاون وتطوير لوائحه ونظمه بما يساعد على الوصول إلــى الآمال والأهداف المشتركة[١١٥].

٢- المجلس الوزاري

يعتبر المجلس الوزاري الجهاز التنفيذي وثاني الهيئــات العامــة فــي مجلــس التعاون. وقد وضَّح النظام الأساسي لمجلس التعاون والنظام الــداخلي للمجلــس الوزاري الأحكام القانونية للمجلس الوزاري من حيث التكــوين وتمثيــل الــدول ودورات الانعقاد والاختصاص وكيفية التصويت على قراراته.

أ – تشكيل المجلس الوزاري

يتشكل المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عــنهم من الوزراء وتكون رئاستــه دورية لمدة ستة أشهر حــسب الترتيــب الهجــائي للدول. ويعني ذلك أن النظام الأساسي لمجلس التعاون أعطى حريــة التــصرف للدول الأعضاء في حضور وزراء خارجية دولها اجتماعات المجلس الوزاري أو إنابة غيرهم من الوزراء طبقاً لظروف وموضوعات الدراسة.

ب – اجتماعات المجلس الوزاري

---

115 – المصدر نفسه. ص ٧٢.

يعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر، ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر. ويقرر المجلس الوزاري مكان اجتماع دورته التالية[116]. وإذا طرأت ظروف خاصة لا تسمح بانعقاد دورة عادية أو استثنائية في المكان المقرر له يتولى الأمين العام إخطار الدول الأعضاء بذلك ويحدد بالتشاور معها مكاناً آخر لانعقاده. وأوضح النظام الداخلي للمجلس الوزاري الأحكام القانونية لعقد الدورات الاستشارية وذلك طبقاً لما يلي:

١ – يعقد المجلس الوزاري في دورات استثنائية بناءً على طلب أي من الدول الأعضاء وتأييد عضو آخر، أو بناء على قرار من المجلس الوزاري ذاته وفي الحالة الأخيرة يحدد جدول أعمال الدورة وتاريخها ومقر انعقادها.

٢ – يوجه الأمين العام إلى الدول الأعضاء كتاب الدعوة لحضور الدورة الاستثنائية للمجلس الوزاري ويكون مرفقاً بمذكرة تتضمن طلب الدولة صاحبة الدعوة، أو قرار المجلس الوزاري في هذا الشأن ويحدد الأمين العام في كتاب الدعوة مكان الدورة وتاريخ افتتاحها وجدول أعمالها[117].

ج- مكتب المجلس الوزاري

يضم مكتب المجلس الوزاري رئيس المجلس والأمين العام ورؤساء لجان العمل الفرعية التي يقرر المجلس تشكيلها ويتولى رئيس المجلس الوزاري رئاسة المكتب، وأوضح النظام الداخلي للمجلس الوزاري اختصاصاته،حيث يقوم المكتب بمساعدة رئيس المجلس الوزاري في إدارة أعمال الدورة وتنسيق أعمال المجلس

116 – المادة(١١)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
117 – المادة(٣)من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

الوزاري واللجان الفرعية، والإشراف على صياغة القرارات التي يعتمدها، وغير ذلك من المهام التي يكلفه بها[118].

د- اختصاصات المجلس الوزاري

يتولى المجلس الوزاري المهام التالية:

١- اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون؛ والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات أو توصيات.

٢- النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي بمجلس التعاون ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى.

٣- يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد. وذلك بناء على ترشيح من الأمين العام لمجلس التعاون.

٤- اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية المقترحة من الأمين العام وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة.

٥- التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله[119].

---

118 – المادتان(١٨،١٧)من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

119 – المادة(١٢)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومن خلال هذه الاختصاصات يتضح أن النظام الأساسي لمجلس التعاون أعطى المجلس الوزاري صلاحيات واسعة لدفع مجلس التعاون نحو تحقيق أهدافه المرجوة في التكامل والوحدة [١٢٠].

هـ- التصويت على قرارات المجلس الوزاري

أوضح النظام الداخلي للمجلس الوزاري الأحكام القانونية للتصويت على قرارات المجلس الوزاري وهي طبقاً لمايلي:

١- يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الوزاري صوت واحد.

٢- تصدر قرارات المجلس الوزاري في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت على أن يكتفي في البت في المسائل الإجرائية بالأغلبية، وعلى العضو الممتنع عن التصويت أن يسجل عدم التزامه بالقرار [١٢١].

و- لجان المجلس الوزاري

يستعين المجلس الوزاري في أداء أعماله بلجان تحضيرية ولجان عمل:

١- اللجان التحضيرية: يقوم الأمين العام بالتشاور مع رئيس الدورة في تشكيل لجان تحضيرية يعهد إليها بدراسة مسائل مدرجة بجدول الأعمال وتتألف هذه اللجان من مندوبين عن الدول الأعضاء، ولها أن تستعين بمن ترى من الخبراء عند الاقتضاء، وهذه اللجان تنهي عملها بانتهاء أعمال الدورة.

٢ – لجان عمل: للمجلس الوزاري أن يشكل في مستهل كل دورة لجان عمل يعهد إليها بمهام يحددها لها، وتستمر اجتماعات لجان العمل حتى الموعد المحدد لانتهاء الدورة[١٢٢].

٣- الأمانة العامة

---

120 – يحيى حلمي رجب، مصدر سابق، ص١١٧.

121 – المادتان(٣٤، ٣٥) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

122 – المواد(١٩،٢٠،٢١) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

يتمثل دور الأمانة العامة للمنظمة الدولية بصفة عامة في أنها الهيئة الإدارية المركزية الثابتة للمنظمة، وأن عملها يتطلب الاستقرار ويقع على عاتق إداراتها المختلفة مهمة جمع الوثائق والبيانات وتحضير أعمال المؤتمرات واللجان والإشراف على تنفيذ القرارات، وطبيعة عمل كهذا يتعذر معه انتقال إدارتها وتناول اجتماعاتها في عواصم الدول أعضاء المنظمة الدولية بعكس الحال في الأجهزة العاملة الأخرى في المنظمة والتي يمكنها التحرك والاجتماع في مختلف الدول الأعضاء.

تتكون الأمانة العامة في مجلس التعاون من أمين عام وأمناء مساعدين يعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام، وما تستدعيه الحاجة من الموظفين الذين يعينهم أيضاً الأمين العام، وكل من في الأمانة العامة من مواطني الدول الأعضاء، عدا الموظفين الذين قد يعين بعضهم من غير مواطني الأعضاء، بموافقة المجلس الوزاري[١٢٣].

وقد نص النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن يكون مقر مجلس التعاون مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ولذلك فإن الأمانة العامة مقرها الرياض، إلا أن باقي الأجهزة العاملة بمجلس التعاون وهي المجلس الأعلى والمجلس الوزاري وهيئة تسوية المنازعات واللجان المختلفة لها أن تجتمع في غير دولة المقر حسب ظروف عملها [١٢٤].

أ- تشكيل الأمانة العامة

١- الأمين العام

الأمين العام لمجلس التعاون هو الموظف الإداري الأكبر للمجلس ورئيس جهازه الدائم، ويمثل الأمانة العامة ويؤكد وجود واستمرار مجلس التعاون في المجتمع الدولي. ويعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس

---

123 – يحيى حلمي رجب، مصدر سابق، ص ١٢٠.

124 – المادة(٢)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

التعاون لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، ويكون الأمين العام مسئولاً مباشرة عن أعمال الأمانة العامة وعن حسن سير العمل في مختلف قطاعاتها[125].

والأمين العام، هو المسئول الأعلى في الأمانة العامة ويعهد إليه بالإشراف على سير أعمال الأمانة العامة وما يتبعها من أجهزة وتطبيق أحكام أنظمتها. ومتابعة تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس الأعلى والمجلس الوزاري والهيئات التابعة لهما ويتولى رفع التقارير عن أعماله إلى المجلس الأعلى والمجلس الوزاري حسبما يقتضي الحال. وكذلك يقوم بإعداد مشاريع جدول أعمال المجلس الوزاري وتنظيم اجتماعاته والإشراف على سكرتاريته الفنية. ويقوم بتعيين موظفي الأمانة العامة طبقاً للضوابط التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون. وإعداد مشروع ميزانية الأمانة العامة. إضافة إلى أن الأمين العام يحضر اجتماعات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري وله أن ينيب عنه أحد مساعديه عند الاقتضاء. ويجوز له أن يقترح على رئيس المجلس الدعوة إلى عقد دورة استثنائية إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وأخيراً يمثل الأمين العام لمجلس التعاون لدى الغير في حدود الصلاحيات المخولة له.

٢ – الأمناء المساعدون

للأمين العام أن يرشح الأمناء المساعدين، ويقوم المجلس الوزاري بتعينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وللأمين العام أن يفوض بعض مهامه وصلاحياته إلى الأمناء المساعدين، ويكلف عند غيابه أحد الأمناء المساعدين بالقيام بمهام عمله.

٣ – موظفو الأمانة العامة

يعين الأمين العام موظفي الأمانة من بين مواطني الدول الأعضاء، ولا يجوز له الاستثناء إلا بموافقة المجلس الوزاري[126].

---

125 – المادة(١٤)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

126 – المادة(١٤)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأوضح النظام الأساسي لمجلس التعاون أن الأمين العام والأمناء المساعدين وكافة موظفي الأمانة العامة يباشرون وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للدول الأعضاء، وعليهم أن يمتنعوا عن أي تصرف يتنافى مع واجبات وظائفهم وألا يفضوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها[١٢٧].

ويتمتع الأمين العام والأمناء المساعدين بامتيازات وحصانات دبلوماسية وذلك لتسهيل أعمالهم ونشاطاتهم[١٢٨].

ب- اختصاصات الأمانة العامة

من أهم الاختصاصات المنوطة بالأمانة العامة هي :

١- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء.

٢- إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الوزاري.

٣- إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون.

٤- إعداد مشروعات اللوائح المالية والإدارية والتي من شأنها جعل الجهاز متطوراً يتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته[١٢٩].

ج- إدارات الأمانة العامة

تتوزع اختصاصات الأمانة العامة بين إدارات يرأس كل وحدة منها مدير أو أكثر يكون مسئولاً أمام الأمين العام عن سير أعمالها. وتتألف الأمانة العامة من الإدارات التالية: مكتب الأمين العام، الإدارة السياسية، إدارة الشؤون الاقتصادية والطاقة، إدارة شؤون البيئة والإنسان، إدارة الشؤون القانونية، إدارة الشؤون

---

127 – المادة(١٦)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
128 – المادة(١٧)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
129 – المادة(١٥)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المالية والإدارية، مركز البحوث والمعلومات. وتجدر الإشارة إلى أن للأمانة العامة ميزانية تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متساوية[130].

المبحث الثالث: تقييم الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

أولاً: مفهوم مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تعود أهمية معرفة مفهوم أي تجمع إقليمي إلى أنه يحدد المبدأ والمنهج الذي تم تبنيه لتحقيق أهداف هذا التجمع أو المنظمة، وغالباً ما يتم تضمين هذا المفهوم بشكل مباشر أو ضمني في صلب ما يسمى بالنظام الأساسي أو ميثاق التجمع أو المنظمة. وهذا المفهوم يحدد السلطات والصلاحيات التي قررت الدول الأعضاء منحها لأجهزة هذا التجمع لإدارة شؤونه ، وتحقيق أهدافه في التعاون والتنسيق سواء في المجال السياسي أو المجال الاقتصادي أو الأمني أو غيرها، فضلاً عن تحديد مدى التزام الدول الأعضاء في التجمع الإقليمي بالقرارات الصادرة عنه.

ففي بعض التجمعات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي يتم منح مؤسسات التجمع فوق الوطنية Supra-National سلطات وصلاحيات بحيث يكون في إمكان هذه المؤسسات إصدار قرارات يتم تطبيقها مباشرة داخل الدول الأعضاء في التجمع،

130 – المادة(١٨)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي معظم الأحيان إن لم يكن دوماً، تكون لهذه القرارات أولوية على القوانين المحلية وهو ما يتطلب تبني مفهوماً مرناً للسيادة.

ونجد في تجمعات إقليمية أخرى كجامعة الدول العربية أن مؤسسيها يعبرون عن رغبتهم في تزويد مؤسساتها بصلاحيات إدارية وفنية محددة، وهو ما يطلق عليه الصلاحيات التقليدية. وغالباً ما يتم تبني هذا النمط الأخير في توزيع الصلاحيات في التجمعات الإقليمية لدول العالم الثالث والذي تنتمي إليه الدول العربية، لتمسكها بمفهوم جامد للسيادة. وسيحاول الباحث في هذه الدراسة التعرف على مدى الصلاحيات التي خولت لمؤسسات وأجهزة مجلس التعاون انطلاقاً من المفهوم الذي تبنته الدول الأعضاء.

يتطلب الأمر عادة في التجمعات الإقليمية أو المنظمات التي تهدف إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي والسياسي والأمني، إقامة أجهزة ومؤسسات مزودة بصلاحيات مناسبة؛ لتكون قادرة على اتخاذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء بنقل جزء من السيادة السياسية والاقتصادية إلى تلك المؤسسات. ولا يعني ذلك بالضرورة أن يتم منح هذه الصلاحيات دفعة واحدة منذ البداية، بل غالباً ما يتم ذلك عبر مراحل زمنية معينة ومتدرجة.

وبداية يلاحظ أن دول الخليج العربية قد اختارت اسماً ذا دلالة لتجمعهم الإقليمي الفرعي وهو مجلس التعاون، فلم يسموه اتحاداً أو منظمة وحدة إقليمية، وإنما تجمع تعاوني. و اختيار هذا المسمى قد يعود إلى أنه لاقى قبولاً من دول الخليج العربية لأنه يعكس الرغبة الحقيقية لها في إقامة تجمع مرن لا ينقص من صلاحياتها السيادية. كما يفهم من نصوص النظام الأساسي لمجلس التعاون أن

المجلس ليس اتحاداً، وإنما هو مؤسسة للتنسيق والتعاون والترابط والتكامل وتوثيق عرى الروابط وهي كلمات وردت في الديباجة في جميع المجالات[١٣١].

وهكذا ابتعد مجلس التعاون منذ البداية عن المفهوم الاندماجي للوحدة. وهو ما تحدث عنه عبد الله بشارة بقوله: " إن مفهوم المجلس جاء حلاً منصفاً لنظرية التدرج والتطور والتكامل. وبصفة منطقية بسيطة للحيلولة دون التشرذم وجواباً مقنعاً لفن الممكن بعد الابتهاج الذي ساد الوطن العربي في أواخر الخمسينات بنظرية الشمول الوحدوي، فمجلس التعاون لدول الخليج العربية يمثل في نظر المسؤولين في دول المجلس إطاراً قابلاً للتحقيق بعكس ما يسمونه بالمدرسة الشاملة التي ناجت الآمال، لكنها مزجت الممكن بالمستحيل "[١٣٢].

وفي هذا نقد واضح وصريح لتجارب الوحدة السياسية الفورية من ناحية، وفكرة الوحدة الشاملة من ناحية أخرى، والتي كان أبرز تطبيقاتها الوحدة المصرية السورية والتي لم تستمر سوى لفترة زمنية محدودة ١٩٥٨ - ١٩٦١م.

ويلاحظ أن بعض الباحثين أعطى كلمة الوحدة، التي ترددت في أكثر من موضع في النظام الأساسي لمجلس التعاون، دلالة سياسية تتجاوز واقع ونوايا أصحاب العلاقة أنفسهم. فقد ذهب البعض إلى القول بأن مجلس التعاون وضع هدفاً رئيساً هو تحقيق الاتحاد الفدرالي أو المركزي بين دول الخليج العربية. بينما يقول: عبدالله بشارة الأمين العام السابق لمجلس التعاون، " أن المجلس أقرب ما يكون للنظام الكونفدرالي أو التعاهدي، فهو عبارة عن صيغة للتعاون بين ست دول متشابهة في أنظمتها واقتصاداتها وجغرافيتها، وتترابط في مصيرها وفي مستقبلها. فمجلس التعاون ليس كتلة ولا تجمعاً ولا حلفاً، وإنما إطار تعاوني يعتمد على التنسيق الاقتصادي والتعاون الدفاعي والتقريب

---

131 – مصطفى عبد العزيز مرسي، تنسيق السياسات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي: المفهوم والآلية، مصدر سابق، ص ٥٥.

132 – عبد الله يعقوب بشارة، مصدر سابق، ص ١٧.

السياسي "[١٣٣]. ومن هذا المنطلق يبتعد مجلس التعاون عن هدف تحقيق الاتحاد الفدرالي بين أعضائه، وتتضاءل الآمال في اكتمال مسيرة التكامل والوحدة بين الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من أن تأسيس مجلس التعاون يترجم روح الترابط والتضامن بين شعوب الخليج، إلا أن المجلس- بحسب تكييفه القانوني ومن وجهة نظر فقهاء القانون الدستوري- يعتبر تنظيماً حكومياً بحتاً، تحتفظ فيه كل دولة عضو بسيادتها كاملة، الهدف منه تحقيق التقارب والتفاهم والتنسيق والتوافق بين أعضائه بعكس المنظمات فوق الوطنية ذات الطابع الاتحادي التي يتنازل أعضاؤها عن بعض اختصاصاتهم النابعة من سيادتهم، ويكون لمثل هذه المنظمات سلطة ملزمة للدول الأعضاء ، في هذه الاختصاصات[١٣٤].

وذكرنا سابقاً أن الأهداف التي حددها مجلس التعاون تعتبر عموميات، ليس هناك تحديد سوى الإصرار على وضع أنظمة متماثلة في جميع الميادين، وأن هذا التعاون جاء دون تسمية أو كنية، فهو مفتوح لتعاون يقوم أساساً على القبول والتراضي بين الدول الأعضاء. وفي الواقع كانت صيغة التعاون المرنة - التي تحافظ على سيادة الدول الأعضاء في مجلس التعاون- هي أكثر الصيغ قبولاً بالنسبة لدول حديثه الاستقلال حريصة على سيادتها مثل دول الخليج العربية.

وعلى الرغم من ذكر كلمة الوحدة كهدف أو كمرحلة نهائية في ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن ذلك لم يكن في حينه إلا من قبيل التطلعات والآمال المؤجلة أو الأماني التي يتم ترديدها عادة في إطار الحماس

---

[133] – عبد الله يعقوب بشارة، مصدر سابق، ص ٢٦.
[134] – المصدر نفسه.ص٢٧.

العربي التقليدي، الذي عادة ما يصاحب المراحل الأولى لإقامة تجمعات إقليمية عربية. ولعل ما يؤكد ذلك ما عبر عنه الأمين العام السابق لمجلس التعاون جميل الحجيلان بقوله: " كيف يمكن لدول المجلس - التي ما زالت دولاً حديثة العهد بالاستقلال- أن يطلب منها أن تذوب في كيان واحد. إن موضوع الوحدة الخليجية لم يكن وارداً، وإنما المطروح كان البحث عن نمط للتعاون والتنسيق وفق المصالح المشتركة للدول الأعضاء " [١٣٥].

فمن هذا المنطلق يعتبر مجلس التعاون أكثر من صيغة تقليدية للتعاون، وأقرب لصيغة التجمع الكونفدرالي أو التعاهدي الذي يتسم عادة بالوهن التنفيذي والقيادي للأجهزة الكونفدرالية أو التعاهدية المشتركة. فإذا كان التجمع الكونفدرالي يقوم بتوجيه سياسات الدول الأعضاء في بعض المجالات، فإنه لا يتمتع بسلطات تنفيذية أو قضائية أو تشريعية، وتحتفظ فيه كل دولة بسيادتها واستقلالها الخارجي والداخلي كاملاً، فلها جميع حقوق الدولة المستقلة، وتحتفظ بنظام الحكم الخاص فيها، وبمعنى آخر أن الأنظمة الكونفدرالية أو التعاهدية هي تجمع لدول مستقلة قررت أن تنضم إلى بعضها البعض في تحالف رسمي لتحقيق بعض الغايات المحدودة وليس كلها، وتوفر إطاراً للتفاعل المنسجم تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك[١٣٦].

واتساقاً مع هذا المفهوم الذي تبنته دول مجلس التعاون، فإن قراءة الوثائق الأساسية لمجلس التعاون توضح أن هذا التجمع قد تبنى مدخلاً متدرجاً ووظيفياً لتحقيق أهدافه في كافة المجالات. فقد تضمن النظام الأساسي لمجلس التعاون أهدافاً في المجال الاقتصادي تتمثل في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين

---

[135] – مصطفى عبد العزيز مرسي، تنسيق السياسات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي: المفهوم والآلية، مصدر سابق، ص ٥٧.

[136]– مصطفى عبد العزيز مرسي، تنسيق السياسات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي: المفهوم والآلية، مصدر سابق، ص ٥٧– ٥٨.

الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها. وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات. ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك المجالات المالية والاقتصادية والتجارية والتعليمية والثقافية ومجالات الصحة والاجتماع والإعلام والمجالات التشريعية والإدارية[١٣٧].

ويلاحظ أن النظام الأساسي لمجلس التعاون، لم يتطرق للتعاون بين الدول الأعضاء في مجال تنسيق السياسة الخارجية، وفي المسائل الأمنية على أهميتها، وربما يعود ذلك لظروف النشأة الأولى وملابساتها الإقليمية الصعبة التي رأت الدول الأعضاء في ضوئها الاكتفاء مرحلياً بتغليف مجلسها الوليد بالطابع الاقتصادي المعلن.

وبقراءة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي وقعت في الثامن من يونيو ١٩٨١م، أي بعد أشهر قليلة من توقيع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، يلاحظ أن هذه الاتفاقية جاءت خالية من كلمة الوحدة التي ورد ذكرها في النظام الأساسي واكتفت بالإشارة في المادة (١٠) منها إلى أن الدول الأعضاء تعمل على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الإنمائية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها[١٣٨].

وتعتبر الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على هذا النحو اتفاقية إطار أو دليل عمل يحدد الأهداف الكبرى والخطوط العريضة للعمل الاقتصادي الخليجي المشترك في كل مجال من مجالاته وصولاً إلى غايته النهائية، وهي التكامل الاقتصادي، وقد شملت هذه الاتفاقية جميع المناهج التكاملية الوظيفية[١٣٩]. فقد سعى مجلس التعاون

---

137 – المادة(٤) من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

138 – مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانه العامة، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة(الرياض: الأمانة العامة،١٩٨١).

إلى الاستفادة من هذه المناهج بقدر ما تسمح به الظروف الخليجية في تفعيل الجهود التنسيقية والتعاونية في مختلف المجالات، وتجنب تسييسها عن طريق التركيز على معالجة الأمور الاقتصادية والفنية عبر مجموعة من الهيئات المتخصصة قريبة الشبه بالمنظمات الوظيفية المتخصصة، مثل مؤسسة الخليج للاستثمار وهيئة المواصفات والمقاييس الموحدة، وغيرها من المؤسسات التي تغطي غالبية القطاعات والمجالات الإنتاجية والفنية، وتزود أرضية التكامل الوظيفية ببنية أساسية داعمة له[١٤٠].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النظام الأساسي لمجلس التعاون نص على أن المجلس يتشكل من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض في الثاني من مايو ١٩٨١م. وبذلك فإن مجلس التعاون يعتبر تنظيماً دولياً إقليمياً محدد العضوية. فقد حدد النظام الأساسي، الدول الأعضاء في مجلس التعاون بالاسم ودون الإشارة لفتح باب العضوية، وهو ما يعني أن عضوية المجلس مغلقة ومقتصرة على الدول المؤسسة الست، وهي دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت. وهو ما يعبر عن دلالة سياسية معينة. ولعل من المفيد أن نشير هنا إلى أن واضعي النظام الأساسي لمجلس التعاون كان في خلفية تفكيرهم أن تشابه مفاهيم وفلسفة الأنظمة السياسية الداخلية للدول المؤسسة، وتقارب سياساتها الخارجية يشكل ركناً أساسياً وجوهرياً في المبادرة إلى تكوين مجلس التعاون. وفي تقدير بعض الباحثين أنه إذا كان النظام الأساسي لمجلس التعاون قد جاء خالياً تماماً من أي نص يتعلق بقبول أعضاء جدد في المجلس، فليس هناك بالمقابل نص صريح يمنع هذا القبول، وبالتالي إذا ما قررت الدول الأعضاء قبول عضو جديد – حالة احتمال انضمام اليمن لمجلس التعاون – فإن صدور قرار

---

140 – محمد الرميحي، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، مصدر سابق، ص ١٥٠.

بالإجماع من المجلس الأعلى لمجلس التعاون في هذه الحالة بقبول هـذا العـضو الجديد لا يعتبر مخالفاً لنصوص النظام الأساسي لمجلس التعاون[١٤١].

ثانياً: آليات اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها في مجلس التعاون

يعتبر القرار هو اختيار ذو مضمون واضح لاتخاذ موقف معين إزاء مسألة ما يتم تنفيذه بالتحديد القاطع من حيث الزمان والمكان، وله دوافع محددة في مجال نطاق محدد. وهذه الدوافع ترتبط بالرؤية التي تحث صانعي القرار على تبني هذا الموقف[١٤٢]. وبطبيعة الحال للقرار هدف أو أهداف معينة، هذه الأهـداف المـراد تحقيقها هي مبرر لوجود أي تجمع أو منظمة. وتختلف القرارات حسب أهميتها، فهناك القرارات المهمة أو الإستراتيجية، المتعلقة بالسياسات العليا، وهذه تستوجب عادة لصدروها نسبة معينة من الأصوات، قد تصل إلى حد الإجماع، أو اشـتراط أغلبية الثلثين، أو إعطاء أوزان مرجحة لدول دون أخرى إلى غيـر ذلـك مـن الإجراءات التصويتية. أما القرارات غير المهمة وتسمى أحياناً القرارات الإجرائية فهذه عادة يشترط لصدورها توافر أصوات أغلبية عادية – عادة تكون نصف عدد الأصوات + صوت واحد – وتتم عمليات صنع القرارات واتخاذها أو تبنيها داخل مؤسسات وأجهزة التجمع الإقليمي وفقاً للقواعد والصلاحيـات المحددة لذلك فـي النظام الأساسي أو الداخلي لكل مؤسسة أو جهاز. وجملة هذه المؤسسات والأجهزة يطلق عليها مجتمعة اسم الهيكل التنظيمي للتجمع أو المنظمـة. ويتوقـف نجـاح التعاون والاندماج بين مجموعة من الدول، إلى حد بعيد، على نـوع المؤسـسات والأجهزة التي توجه نشاطه، وعلى مدى فعالية هذا التوجيه، وبطبيعة الحال تحتاج هذه المؤسسات لصلاحيات تمكنها من القيام بمهامها[١٤٣].

---

141 – المادة(٥) من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

142 – مصطفى عبد العزيز مرسي، تنسيق السياسات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي: المفهوم والآلية، مصدر سابق، ص ٦٢.

143 – المصدر نفسه.ص٦٢-٦٣.

وبالنسبة لحالة مجلس التعاون يلاحظ أن الإدارة السياسية للدول الأعضاء اتجهت منذ البداية، وكما سبق توضيحه عبر الوثائق الأساسية لمجلس التعاون لإقامة نظام إقليمي خليجي للتعاون لا يتمتع بأي سلطة فوق الوطنية، كما لم تزود بنيته التنظيمية بما يسمح مستقبلاً بتقلص سيادة الدول الأعضاء لصالح تطور مؤسساته التكاملية. فمجلس التعاون تبنى مفهوم تسلسل السلطة وليس التوزيع الحقيقي التنازلي للصلاحيات بين مؤسساته، وذلك بعكس تجمعات إقليمية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي، الذي تضمنت اتفاقيته المؤسسة للاتحاد نصوصاً تسمح بالتغيير والتعديل في العلاقة بين صلاحيات الحكومات ومؤسسات الاتحاد لصالح الأخيرة، ضمن إطار مراحل زمنية متفق عليها، وذلك بقصد زيادة رقعة التنسيق والاندماج. فقد تم الاتفاق أصلاً على أن سلطة الرفض الممنوحة للدول الأعضاء يجب أن تزول بمرور الزمن، وبذلك تتسع بالمقابل رقعة ومسؤولية وسلطة مؤسسات الاتحاد واتخاذ القرارات بالأغلبية.

ومن ناحية أخرى فإنه بالنسبة لآلية اتخاذ القرارات، يلاحظ عادة أن أي مشروع للتجمع الإقليمي يضم دولاً متفاوتة القوة النسبية قد يوحي، أو يفسح المجال، لاحتمال ممارسة الدول أو الدولة الأقوى، لنفوذ خاص لتوجيه السياسة العامة لهذا التجمع أو المنظمة. وفي حالة دول مجلس التعاون، يلاحظ أن المملكة العربية السعودية تمثل بحكم وزنها دولة قيادية داخل المنظمة الخليجية، آخذاً في الاعتبار حساسيات الدول الصغيرة الغيورة على سيادتها، رأى مجلس التعاون طمأنة الدول الخمس الأخرى تجاه هذه المخاوف وإشعارها منذ البداية أن هذا التجمع يضم أعضاء متساوين في الحقوق والواجبات. وهو ما ظهر في نظام التصويت الذي قرر أن يكون لكل دولة عضو في مجلس التعاون صوت واحد، وأن يتم اتخاذ القرارات الجوهرية بموافقة جميع الدول الأعضاء. فلا يوجد في نظام مجلس

التعاون أي صيغ لأصوات تمييزية أو ترجيحية على نحو ما هو متبع في بعض مؤسسات الاتحاد الأوروبي[144].

واتساقاً مع هذا التوجه، يلاحظ أن النظام الأساسي لمجلس التعاون ساوى بين الأعضاء كبيرها وصغيرها من ناحية قوة التصويت، وابتعد عن صيغة القوة التصويتية المتباينة أو الموزونة وفقاً لعدد السكان أو الوزن الاقتصادي أو المساحة وغير ذلك من المعايير. كما ابتعد عن نظام الأصوات المرجحة أي التي يشترط لصدور القرارات أن توافق عليها دول معينة داخل التجمع الإقليمي. وبالنسبة لاتخاذ القرارات فقد تم رفع مستوى سلطة اتخاذها إلى مستوى القمة، على نحو كان يفتقد على المستوى القومي العربي، إلى ما قبل إضافة مؤسسة القمة للهيكل التنظيمي لجامعة الدول العربية عام ٢٠٠١م، وجعل اجتماعات القمة العربية تتم في إطارها بشكل دوري.

ومنذ إنشاء مجلس التعاون تم تركيز أهم الصلاحيات الأساسية وسلطة اتخاذ القرار في المجلس الأعلى، الذي يتشكل من ملوك، وأمراء الدول الأعضاء. ويلاحظ من ناحية التطبيق أن المجلس الأعلى يحرص على اتخاذ قراراته من خلال أسلوب التوافق العام بمعنى التراضي أكثر منه عبر تطبيق القواعد التي ينص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون أي أن مجلس التعاون يتعامل مع قضاياه بالحرص على التوافق، وأن يتحاشى التصويت، ويعتمد على الإقناع. ولهذا فإن الدول الأعضاء في مجلس التعاون حريصة على أن الإجماع هو القاعدة في عملها، وتحاشى عملية التصويت لئلا تنفرد دولة بموقف عن الدول الأخرى[145].

واستكمالاً للهيكل التنظيمي المنوط به متابعة عمليات ومراحل التكامل، يلاحظ أن المجلس الوزاري يتشكل من وزراء خارجية دول مجلس التعاون هو الهيئة

---

144 – المصدر نفسه. ص ٦٣.

145 – المادتان(٧، ٩) من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المعاونة للمجلس الأعلى يجتمع أربع مرات كل سنة لمراجعة مسار مراحل التكامل بمعاونة لجان وزارية في مختلف المجالات تنبثق عن مجموعات عمل متعددة تقوم بالتحضير للاجتماعات الوزارية. إن تشكيل المجلس الوزاري من وزراء الخارجية يضفي على مجلس التعاون طابعاً سياسياً أكثر من كونه اقتصادياً أو تنموياً . إلا أنه يجب أن نتذكر أن اجتماعات وزراء الخارجية ليست الوحيدة . فهناك اجتماعات وزارية أخرى يلتقي في إطارها وزراء الاقتصاد والمالية والبترول و التخطيط وغيرهم لبحث مختلف الأمور والموضوعات التي تدخل في اختصاصاتهم[١٤٦].

ويلاحظ أن النظام الأساسي لمجلس التعاون قد أعطى المجلس الأعلى سلطات واسعة وجعله محور عمل مجلس التعاون، ويعاونه المجلس الوزاري وهذا قد لا يتسق مع متطلبات إستراتيجية التكامل في الوظيفة الجديدة التي تعطي الدور الجوهري للمؤسسة البيروقراطية الفنية فوق الوطنية والمزودة بصلاحيات تمكنها من متابعة التزام الدول الأعضاء بقرارات التكامل، فضلاً عن تقديم مبادرات لدفع مسيرته في الاتجاه المأمول. ولكن ينبغي التنويه هنا أن لكل منطقة أو إقليم ظروفه وأوضاعه التي تحكم اختياره لطبيعة مؤسساته وصلاحياتها، وما يصلح لمنطقة لا يصلح بالضرورة لمنطقة أخرى فلكل منطقة خصوصيتها. كما أن ظروف وأوضاع منطقة الخليج العربية، وخصوصيتها الاجتماعية والسياسية والثقافية تتطلب الأخذ بمبدأ المراحل والتدرج في التطبيق[١٤٧].

ففي تجربة الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، وافقت الدول الأعضاء فيه على منح مؤسسات هذا الاتحاد سلطة فوق الوطنية، لأن هذه الدول وصلت إلى مرحلة النضج السياسي والإقناع بأن مصالحها الوطنية ستعزز بشكل أفضل من خلال

146 – المادة(١١) من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
147 – الماد(٨) من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تطوير المصالح الكلية الجماعية للاتحاد، فتنازلت له طواعية عن جوانب من صلاحيات السيادة الوطنية في عدة مجالات اقتصادية وفنية وغيرها. وهنا تكون الدول الأوروبية الأعضاء في هذا الاتحاد قد مارست مبدأ السيادة في مقابل انتقاص السيادة ذاتها. فالانضمام الاختياري أو الطوعي لهذه الدول لعضوية هذا الاتحاد يرتب لها بالمقابل حقوقاً إضافية وأمل التكامل الاقتصادي الأوروبي الإقليمي، مقابل مجموعة من الالتزامات التي تعتبر قيداً على سيادتها. وبالمقابل يلاحظ أن معظم دول مجلس التعاون تعتبر دول حديثة الاستقلال، ولم تمارس سيادتها الوطنية إلا منذ فترة قصيرة نسبياً. لذلك تميل أغلب الدول الأعضاء فيه لتبني مفهوماً جامداً للسيادة وبالتالي لم تمنح صلاحيات واسعة لتجمعها الإقليمي[١٤٨].

وإذا كان المجلس الأعلى يمثل الهيئة العليا المشرفة على وضع السياسات واتخاذ القرارات، ويمثل السلطة التشريعية والدستورية، فإن المجلس الوزاري يعد في تقدير البعض بمثابة الحكومة التي توغل في تفاصيل العمل التنفيذي، وترفع إلى المجلس الأعلى بتوصياتها ومقترحاتها المتعلقة بكافة المجالات. كما تضمن الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون أمانة عامه، وهي التي يفترض فيها أنها الهيئة المنوط بها إدارة عمليات التنسيق والتكامل ومتابعتها. ويلاحظ أن الأمانة العامة لم يخرج دورها عن الدور المعتاد للأمانات العامة في العديد من المنظمات الإقليمية التقليدية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وغيرها. إذ يلاحظ أن النظام الأساسي للمجلس أعطى الأمانة حق المتابعة والإشراف على تنفيذ القرارات[١٤٩].

وبالنسبة لمهام الأمانة العامة لمجلس التعاون نجد أنها تتمتع بميزة الرصد والاستفسار ونقل نتائج ذلك إلى المجلس الوزاري. إلا أن ذلك لا يمثل نوعاً من

---

148 – عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص٧٣.

السلطة فوق الوطنية المحدودة قد منحت للأمانة العامة عبر الممارسة والثقة. فالأمانة العامة لمجلس التعاون لا تتمتع بمثل هذه السلطة ولا تملك أي سلطة فوق الوطنية تمكنها من المبادرة والعمل على مستوى أعلى من مصالح كل دولة عضو على حدة، غير أن ذلك لا ينبغي أن يقلل من دورها المهم في عملية الإعداد لاتخاذ القرارات. ولا توضح المادة (١٤) دور الأمانة في تطبيق الاتفاقيات المعقودة بين الدول الأعضاء، وهي التي يفترض فيها أن تجسد العمل التكاملي الحقيقي. وبالمقابل يلاحظ أن المادة(١٥) تتحدث عن أن تنفيذ قرارات مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتوصياته للدول الأعضاء فرادى، تتكفل به كل دولة في إقليمها عن طريق ما تصدره من قوانين وقرارات داخلية لذلك، ولم يتضمن النظام الأساسي أي إجراءات يمكن اللجوء إليها تجاه الدولة العضو التي لا تطبق ما يتخذه المجلس من قرارات [150].

وبطبيعة الحال يتوقف مدى الإنجاز في مسار التكامل وغيره أساساً على مدى احترام الدول الأعضاء للقرارات وتنفيذها. فإذا كان احتمال تنفيذ القرار الجماعي مساوياً لاحتمال عدم تنفيذه فسيصعب القول أن أطراف مجلس التعاون قد قبلوا هذه القرارات كأساس لسلوكهم الجماعي. كذلك فإن تنفيذ القرارات أو عدم تنفيذها يؤثر في موقف الأطراف في أي مساومات لاحقة، والتهرب من تطبيق الاتفاقيات يضعف من الثقة المتبادلة الضرورية بين الدول الشركاء، وعلى استعداد لتقديم التنازلات، وهو عنصر أساسي في عمليات اتخاذ القرار الجماعي. كما يتوازى مع هذا أنه كلما تزايد نطاق الالتزام بالقرارات الجماعية في مجلس التعاون، كلما اتسعت دائرة التكامل السياسي والاقتصادي وتدعمت وارتفع معدل أداء مجلس التعاون، وبالعكس إذا تراجعت نسبة التزام الدول الأعضاء بتنفيذ هذه القرارات

---

150 – المادتان(١٥، ١٦) من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أمكن الحديث عن احتمال مواجهة عملية للتفكك السياسي والاقتصادي، وكان ذلك دليلاً على تراجع معدل أداء مجلس التعاون.

وفي ظل الوضع المؤسس لآلية التكامل الخليجي والمتمثل في غياب سلطة فوق الوطنية، لها صلاحيات تتجاوز الدول الأعضاء، فإن الأمر يتطلب بالضرورة إحداث تفاعل تعويضي مستمر بين البعدين السياسي والاقتصادي يصاحب مسار عملية التكامل ومراحله، وتبني سياسات خارجية متقاربة، على نحو يدفع بهذا المسار في الاتجاه المطلوب قدر الإمكان، لأنه في غياب ذلك تتعثر مسيرة التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون[١٥١].

[151] – مصطفى عبد العزيز مرسي، تنسيق السياسات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي: المفهوم والآلية، مصدر سابق، ص ٦٨.

الفصل الرابع

الأبعاد الداخلية المؤثرة على مسيرة التكامل والوحدة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمهيد:

لتقييم الخطوات التي حققتها دول مجلس التعاون، وهي في طريقها نحو الوحدة والتكامل المنشود. يلزم دراسة الأبعاد الداخلية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي البعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني، كونها أبعاد لها تأثير إلى حد كبير في مسيرة التكامل والوحدة بين الدول الأعضاء.

سيركز الفصل الرابع على دراسة، البعد السياسي حيث سيتطرق لطبيعة نظم الحكم والبنية السياسية والعلاقات البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. والتركيز على متطلبات التعاون والاندماج ومتطلبات السيادة بين الدول الأعضاء ومدى تحقيق مبدأ المشاركة السياسية.

وفي البعد الاجتماعي، سيناقش أثر النفط على العلاقات الاجتماعية الخليجية والتعرف على بنيتها الاجتماعية، ثم النظر في مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى في مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن هذا البعد.

أما البعد الاقتصادي، فسيتناول تقييم الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون، للتعرف على مدى نجاحها أو إخفاقها وكذلك سيبحث في هذا البعد، عن دور النفط في التكامل الاقتصادي الخليجي.

وفي البعد الأمني، سيتعرض لتطورات الأمن الداخلي الخليجي، والأمن الخارجي – الدفاع – وتقييم دور قوة درع الجزيرة في حفظ الأمن والاستقرار في منطقــة الخليج العربي وأخيراً البحث في مدى تحقيق التكامل الأمني الخليجي.

وسيحتوي الفصل الرابع على أربعة مباحث لتغطية هذه الجوانب، وهي:

المبحث الأول: البعد السياسي

المبحث الثاني: البعد الاجتماعي

المبحث الثالث: البعد الاقتصادي

المبحث الرابع: البعد الأمني

المبحث الأول: البعد السياسي

أولاً: طبيعة نظم الحكم في دول مجلس التعاون

يعتبر نوع ونهج نظام الحكم في أي دولة أحد أهم مقوماتها السياسية وفي دول مجلس التعاون هناك نظام ملكي وشبه ملكي- سلطاني وأميري- يجتمع النظام الملكي والنظم المشابهة له كالنظام السلطاني والنظام الأميري في العديد من العناصر المشتركة، فهي جميعاً نظم وراثية تتصف بالاستمرارية والثبات[١٥٢].

ومن الممكن وصف نظم دول مجلس التعاون بشكل أدق بالقول: أنها نظم ملكية، على رأس الحكومة تسيطر عائلات حاكمة تتلقى الدعم والمشورة في بعض الأحيان من مجموعات قبلية رئيسية، ومن مجموعات دينية لها مركزها الديني الاجتماعي ومن طبقة كبار التجار. هذه الطريقة التقليدية للحكم هي حجر الأساس في النظام السياسي لدول مجلس التعاون، حتى إن المؤسسات والدوائر الوطنية التي نشأت حديثاً ما تزال مطعمة بهذه الطريقة، ومن الممكن وصفها بأنها: إطار مؤسساتي بمضمون عشائري. فباستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التي تحكمها قبائل رئيسية عدة لكونها تجمع إمارات عدة، فإن نظام الحكم في دول مجلس التعاون قائم على القبيلة أو العشيرة كوحدة سياسية ميزت تلك المجتمعات. وسلطة الحاكم هي امتداد لسلطة زعيم القبيلة. وأصبح الأمير والشيخ هما مرجع البلاد في الأحكام، يتم انتخابهما من خلال عملية استشارية وتحالفات معقدة بين القبائل أو داخل القبيلة الواحدة[١٥٣].

تمتد الأنظمة السياسية الحالية في دول مجلس التعاون إلى زمن بعيد، ففي عام ١٧٨٠م، أقام آل خليفة حكمهم في البحرين، وتأسست دولة الكويت الحديثة في منتصف القرن السابع عشر عندما تولى آل صباح، وهم من قبائل العتوب، القيادة.

---

152 – فهد بن سعود آل سعود، مصدر سابق، ص٤٨.
153 – نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص٦١-٦٢.

وتسلمت القيادة في عمان سلالة البوسعيد في عام ١٧٤١م، كما تولى الحكم في قطر آل معضد في عام١٧٣٠م، والذين ينحدر منهم آل ثاني العائلة الحاكمة. أما العائلة السعودية في المملكة العربية السعودية، فيقسم المؤرخون تأسيسها إلى ثلاث فترات:

١- الدولة السعودية الأولى(١٧٢٥م – ١٧٦٥م)، وهي فترة التكوين والتأسيس.

٢- الدولة السعودية الثانية(١٨٦٥م– ١٨٩١م)، وهي الفترة التي بدأت بظهورها على مسرح الأحداث السياسية.

٣- الدولة السعودية الثالثة الممتدة حتى الوقت الحاضر، والتي عرفت باسم المملكة العربية السعودية عندما وحدها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود في عام١٩٣٢م[154].

لقد استمرت الأنظمة السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حتى الوقت الحاضر، وخصوصاً في ضوء النفوذ التاريخي للقوى الخارجية وللتطور الاقتصادي السريع الذي حدث مؤخراً، حيث منحهم القوة والنفوذ المالي. ومع ذلك تسعى بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جاهدة، منذ أن نالت استقلالها الرسمي، لتحديث دساتيرها وهياكلها التنظيمية والاستشارية وتطويرها، في محاولة لاستيعاب تطورات العصر ومتطلباته، ولكي تتماشى إلى حد ما مع الأنظمة السياسية الحديثة. ولقد كانت كلاً من الكويت والبحرين سباقة في الإعلان عن دساتير رسمية دائمة في عام ١٩٦٢م وعام ١٩٧٣م على التوالي. وأعلنت

154 – مديحه احمد درويش، تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين(جدة: دار الشروق، ١٩٨٥)، ص٣٢.

كذلك كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر عن دساتير مؤقتة في عامي ١٩٧١م و ١٩٧٥م [155].

ثانياً: البنية السياسية في دول مجلس التعاون

هناك تشابه بين دول مجلس التعاون في البنية السياسية باستثناء دولة الكويت، حيث يوجد بها دستور يميز بنيتها السياسية، من حيث البنية الدستورية والقانونية والعلاقة بين السلطات وأدوارها ومصادر شرعيتها، ومن حيث وجود الحياة البرلمانية، ومن حيث تنظيم المجتمع نسبياً مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى. فالبنية السياسية في دول مجلس التعاون بشكل عام لا تزال بنية تقليدية ونظام الحكم فيها تقليدي وتنظيمات المجتمع المدني محدودة، لا تتعدى مجالات العمل الخيري البحت المحكوم بتوجيهات السلطة وتفضيلاتها، من حيث الأشخاص الذين تسمح لهم بالترخيص ومن حيث نوعية النشاط. كما أن تنظيمات المجتمع المدني لا تشمل الأحزاب والحركات السياسية والنقابات، ولا تتضمن حتى الجمعيات المهنية أو الجمعيات الثقافية التي إن وجدت في دولة أو اثنتين، فإنها محاصرة بإجراءات أمنية ولا توجد لها قنوات شرعية للتعبير عن معارضتها سلمياً، هذا باستثناء دولة الكويت، وعلى حد أقل مملكة البحرين في عهد الانفتاح السياسي الراهن [156].

ثالثاً: العلاقات البينية في مجلس التعاون

يعد مجلس التعاون بحكم ميثاقه منظمة إقليمية، قام لمواجهة التحديات التي فرضتها الظروف المحيطة بإقليم الخليج العربي إلا أن الملاحظ أن العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم تمض على وتيرة واحدة، فرغم أن

---

155 – حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها(بيروت: شركة التنمية والتطوير، ١٩٧٣م)،ص٣٧-٣٨.

156 – علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٢م)، ص ٦٤.

الطابع التعاوني ظل هو الغالب على هذه العلاقات، إلا أن هذا التعاون يتجسد بالأساس في انتظام الاجتماعات، والبيانات المشتركة، فضلاً عن الاتفاقيات والاستراتجيات المبرمة بين الدول الأعضاء. وقد أكدت خبرة نحو أكثر من ربع قرن من عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن هناك فجوة ملحوظة بين البيانات الختامية والاتفاقيات من ناحية، والممارسات العملية أو تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين دوله من ناحية أخرى، وكثيراً ما حدثت تباينات في وجهات النظر والمواقف بين بعض الدول الأعضاء بشأن قضايا ثنائية أو إقليمية أو دولية [١٥٧].

ومن بين القضايا التي أثارت الخلاف بين دول مجلس التعاون. نظرتها إلى الإصلاحات السياسية، حيث يميل بعضها إلى الإسراع في هذه الإصلاحات مثل قطر والبحرين والكويت، فيما يفضل الآخر مثل المملكة العربية لسعودية والإمارات العربية المتحدة إحداث إصلاحات أقل اندفاعاً.

وفي الجانب الأمني نجد أن بعض دول مجلس التعاون قد أظهرت تباينات كبيرة في إدراكها لمسألة الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج العربي. ففي الوقت الذي تعمل فيه المملكة العربية السعودية على إخلاء مناطقها من القوات الأجنبية، فإن دولاً أخرى مثل قطر والكويت ترحب بوجود هذه القوات على أراضيها. وعلاوة على ذلك ترى قطر والكويت ومملكة البحرين في الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية ضمانة لتحقيق الأمن. في حين تفضل المملكة العربية السعودية أن تكون مثل هذه الترتيبات مبنية على أسس من التعاون الخليجي والإقليمي والدولي. ومن ناحية أخرى، أكدت المملكة العربية السعودية ضرورة إدراج إيران والعراق في أي إجراءات أمنية يتم تبنيها في الخليج العربي، وهو ما

---

157 – جميل مرداد، الخليج في عام ٢٠٠٤م(دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥م)، ص١٢٥.

يدل على موقف سياسي لا يحظى بقبول من بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خاصة في الكويت والإمارات العربية المتحدة.

وفي الجانب الاقتصادي، تم إبرام اتفاقيات من بعض دول مجلس التعاون مع أطراف أخرى على نحو أثار خلافات بين الدول الأعضاء، مثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة البحرين، والتي اعتبرتها المملكة العربية السعودية انتهاكاً لبنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المبرمة بين الأعضاء. وأن مثل هذه الاتفاقيات سوف تعطل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون.[158]

ومن الواضح أن العلاقات مع واشنطن شكلت - ولا زالت تشكل- أحد مصادر التوتر الكامن في العلاقات البينية في دول مجلس التعاون، وبخاصة في ظل حرص الإدارة الأمريكية على التعامل مع هذه الدول بشكل فردي، وقيامها بالإشادة ببعض الدول مع انتقاد دول أخرى من ناحية، وغياب إستراتيجية موحدة للدول الأعضاء في إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة في ظل تعدد الرؤى بشأن واقع ومستقبل الدور الأمريكي في مسألة أمن الخليج العربي من ناحية أخرى.

يتضح مماسبق أن الإصلاح السياسي والجانب الأمني والاقتصادي من القضايا التي تشكل أبرز المسائل الخلافية بين دول مجلس التعاون[159].

ومن هنا تؤكد هذه الدراسة الفرضية التي تقول: غالباً ما يصعب إيجاد صيغة توفيقية بين اعتبارات السيادة الوطنية والعمل المشترك في الدول التي تحكمها أنظمة ملكية.

---

158 – المصدر نفسه. ص ١٢٦.

159 – مركز الخليج للأبحاث،الخليج في الإعلام(دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤م)، ص٢٧.

لقد هيمنت العلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون على العلاقات الجماعية داخل إطار المنظمة، وهذا ما يفسر بروز بعض أوجه التعاون والصراع بين الدول الأعضاء على المستوى الثنائي بصورة ملحوظة. وقد لوحظ أنه كثيراً ما تقوم أطراف خارجية بالوساطة بين أي عضوين متنازعين. ويبدو أن هذه الوساطات تحدث بعيداً عن الأضواء والإعلام، وهو ما يدل على أن السياسة الخليجية ما زالت إلى حد كبير تفتقر إلى الجانب المؤسسي. وهناك عوامل رئيسية عدة مازالت تلقي بظلال ثقيلة على تحقيق التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون مثل الخوف من بروز دور دول على حساب دول أخرى. ولكن في جميع الحالات يبقى تعزيز دور مجلس التعاون من العناصر الرئيسة التي يمكن أن تعزز من مكانة الدول الأعضاء إقليمياً ودولياً، وبخاصة في التطورات الراهنة التي تشهدها منطقة الخليج العربي، وما تفرضه على الدول الأعضاء من تحديات كبيرة ليس بمقدور أي منها أن تواجهها بمفردها في عصر العولمة.

يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أكثر المنظمات الإقليمية انتظاماً في عقد اجتماعاته على مختلف المستويات، لذا فإن مشكلته لا تكمن في قلة الاتفاقيات والاستراتيجيات والخطط الموقعة بين الدول الأعضاء، حيث أن هناك الكثير منها، بل تكمن في ضعف الالتزام بتنفيذها، مما يجعل إنجازات دول مجلس التعاون دون طموح وتطلعات قطاعات واسعة من شعوبه[١٦٠].

رابعاً: متطلبات التعاون والاندماج ومتطلبات السيادة بين دول مجلس التعاون

يظهر لمتابع أعمال مجلس التعاون أنه ما زال يمر بمرحلة الشعارات ولم يصل بعد إلى مرحلة التطبيق. حيث يعاني المجلس من عدم تحويل قراراته بما فيها تلك

160 – جميل مرداد، مصدر سابق، ص ١٣٠.

الصادرة عن المجلس الأعلى إلى قرارات ملزمة لدوله التي تحرص كل الحرص على ألا تأتي قرارات مجلس التعاون على حساب أي مظهر من مظاهر سيادتها . إن مجلس التعاون كما جاء في تصور كل دولة عند تأسيسه هو مجرد إطار عام ومرن للتنسيق بين الدول الأعضاء، وهو أيضاً مجلس للتداول والتشاور بين الحكام الذين لهم الحق المطلق في تقرير شكل وحجم وعمق التنسيق والتعاون، وبما لا يتعارض مع سلطاتهم وصلاحياتهم.

لقد قام مجلس التعاون بناءً على رغبة واقتناع حكام وزعماء هذه الدول وهو باق ببقاء هذه الرغبة، فرغبة الحكومات هي التي أسسته وهي أيضاً قادرة على إنهائه، فلا يوجد لمجلس التعاون ضمانات بنيوية أو مؤسسية من أي نوع كما أنه لا يتمتع بالحصانة الشعبية حتى في الوقت الراهن. إن غياب الحصانة الشعبية والقاعدة المؤسساتية هي من أهم مصادر ضعفه، وفي هذا الأمر يتساوى مجلس التعاون مع كل التجارب الاندماجية والوحدوية العربية الأخرى التي كانت تؤسس بقرارات حكومية فوقية في ظل غياب كلي للحصانة المؤسساتية والشعبية، وبالتالي كان فشلها وعدم قدراتها على الاستمرار أو الصمود أمام الخلافات العربية[161]. وبالتالي تتأكد الفرضية التي تقول: غالباً ما تؤدي التجارب الوحدوية المفروضة من القيادات السياسية، والتي تتم بعيداً عن مقومات الوحدة إلى تعثر التجربة الوحدوية.

لاشك أن مجلس التعاون قد حقق خلال السنوات الماضية بعض النجاحات مثل الحفاظ على استمراريته رغم الخلافات التي تطرأ بين أعضائه. كما أنه عايش عثرات كثيرة، لكن مهما كانت النجاحات أو الإخفاقات فمن الواضح أنه يمر الآن بمرحلة دقيقة وحافلة بكل الاحتمالات، بما في ذلك التعامل مع فرص ومخاطر

---

161 – مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، سياسات خطط التنمية لدول مجلس التعاون(الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ١٩٩٠م)، ص ٢٧.

القرن الحادي والعشرين. فالتماسك والانسجام الداخلي بين الدول الأعضاء، وليس التهديد الخارجي، هو محور الاهتمام وأحد أهم الأولويات بالنسبة إلى الدول الأعضاء خلال السنوات القادمة. لقد كان التهديد الخارجي المتمثل في سقوط نظام الشاه وقيام الثورة الإيرانية، واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، ثم الغزو العراقي للكويت، فالاحتلال الأمريكي للعراق، والبرنامج النووي الإيراني، هي الشغل الشاغل للدول الأعضاء على مدى السنوات الماضية.

ورغم أن الظروف الإقليمية غير المستقرة ما زالت على رأس أولويات مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فإن ما هو أهم – في ظل المستجدات الإقليمية والعالمية الراهنة والمستقبلية – هو التركيز على الأولويات الداخلية، وإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، مثل مشكلة تذبذب أسعار النفط والبطالة، وتحقيق أكبر قدر من الوفاق بين الدول الأعضاء، والتغلب على الخلافات البينية ومنع تفاقمها وتحولها إلى أزمات تعوق مسيرة التعاون والاندماج الإقليمي. إن نجاح أو فشل مجلس التعاون يكمن الآن في التعامل مع الداخل وليس مع الخارج. والتحديات المستقبلية هي تحديات داخلية وليست خارجية، خاصة في ظل التعثر المزمن في تحقيق أهدافه السياسية والأمنية والاقتصادية[١٦٢].

خامساً: المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون

تعود جذور التجارب السياسية المعاصرة في دول مجلس التعاون أو نظم الحكم القائمة إلى الوقت الذي ثبتت فيه الأسر الحاكمة نفسها في الحكم في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، عبر سلسلة من تغيير التحالفات الداخلية والعلاقات الخارجية. وقد أدت تلك التغيرات بشكل عام إلى انتقال نظم الحكم تدريجياً في دول مجلس التعاون من نمط التحالف القبلي التقليدي، حيث يسود التحالف القبلي

---

162 – هدى ميتكس . "مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة: الواقع والتحديات والأفق". مجلة المستقبل العربي(عدد:١٦٨، فبراير١٩٩٣م):١١- ١٧.

ويكون الشيخ هو الأول بين متساوين، إلى حكم أسر مالكة يقوم على الغلبة، مع بقاء شيء من شكل التحالفات القبلية القديمة وما يرتبط بها من علاقة نسب ومجاملات. ويعود هذا التحول إلى المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع حكام دول مجلس التعاون. كما يعود إلى الموارد التي توفرت للحكومات من دخل الجمارك أولاً والنفط فيما بعد. وقد أدت هذه التحولات إلى تراجع المشاركة السياسية بشكل عام عندما ضعفت مراكز القبائل والعائلات وقويت مراكز الحكام والعائلات الحاكمة[163].

يرى الدكتور محمد الرميحي أن النمو المعتمد على إنتاج مادة خام وتداعي تأثيره في المجتمع على الإنسان والقيم يفسر ذلك الموقف الشكلي من حقوق الإنسان، في بعض الدساتير المعلنة، في مجتمع غير منتج تقوم فيه الفئات المديرة بإدارة هذا التشكيل أو ذاك لصالح السوق الرأسمالي وبعد ذلك تقوم بتوزيع الثروة المتولدة من بيع المادة الخام على مجاميع السكان بمعايير متعددة. في مثل هذا المجتمع تكون حقوق الإنسان لفظية وليست واقعية، وتتحول الحقوق السياسية من حق المشاركة إلى واجب الرعاية، فبدلاً من أن يضمن للإنسان حق ثابت في تقرير مصيره والمشاركة في القرار السياسي، يتحول كل ذلك إلى شعار واجب الراعي للرعايا. فالطرق والموانئ والمستشفيات والمدارس كلها من واجبات الراعي لرعاياه وليس من حق المواطنين المنتجين، لأن المواطن المنتج لا يرضي بواجب الرعاية بل يطالب بحق المشاركة. لذلك فإن الفئات القليلة الواعية في المجتمع الخليجي تطالب بتحويل شعار واجب الرعاية إلى حق المشاركة[164].

ففي هذا المجتمع تحولت العلاقات المتكافئة التي كانت محدودة في عدد من القبائل إلى علاقات غير متكافئة، تحولت العشيرة القائدة من عشيرة أولى بين

---

163 – علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، مصدر سابق ، ص ٥٥.

164 – محمد الرميحي، الخليج ليس نفطاً:دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، مصدر سابق، ص ٩٢.

متكافئتين إلى عشيرة مسيطرة ولم يعد أحد يستطيع الاستغناء عنه في المجتمع الجديد، زاد ذلك من الاستغناء عن رأي الإنسان. ومن التباينات التي برزت في المجتمع الخليجي، إنه في الوقت الذي اضمحلت فيه عناصر التكافؤ، بنت الدولة الجديدة مؤسسات دستورية – شورية أو منتخبة- ولكنها مفرغة من محتواها بنسبة أو بأخرى. وفي الوقت الذي تنص عليه الإعلانات الدستورية المكتوبة والمعلنة أو المستوحاة من التراث على الكثير من المبادئ الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان المواطن، نجد الممارسة أقل مما كانت حتما في المجتمع التقليدي ذلك لأنها متأثرة بالتبعية والتنمية القائمة على استهلاك مادة استخراجية ناضبة[١٦٥].

يعتقد الكثير من الباحثين أن انتقال دول مجلس التعاون من مجتمعات بسيطة متجانسة اجتماعياً، ومترابطة ثقافياً قائمة على أساس من التحالف والتعايش، إلى دول ذات تركيبة سكانية متنوعة، تديرها حكومات مركزية غنية بريع النفط وتعتمد على بيروقراطية واسعة وأجهزة متعددة ذات سلطة كبيرة وموارد ميسرة، كل هذا أدى إلى تقويض مقومات المشاركة التقليدية من حيث كيفية اتخاذ القرارات المصيرية، ومن حيث مسؤولية تنفيذها. كما أن انحسار نمط المشاركة التقليدية لم يصاحبه تطوير لنمط من المشاركة السياسية الحقيقية في أغلب دول مجلس التعاون على الرغم من بعض المحاولات[١٦٦].

إن بطء التجاوب مع المتغيرات الجديدة نتيجة للانتقال من المجتمعات التقليدية ذات الجذور القائمة على أساس من التحالف بين القبائل والعائلات، والمتمتعة بقدر من المشاركة في الرأي، إلى شكل الدولة الحديثة، أدى إلى تدني مستوى المشاركة السياسية. لقد ربط الكثير من الباحثين عملية الاستقرار الداخلي بالمشاركة السياسية وتطبيق الديمقراطية، وليس هذا فحسب بل إن أصواتاً من داخل أنظمة

---

165 – المصدر نفسه. ص ٩٣.

166 – علي خليفة الكواري، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨٦م)، ص٢٧.

دول مجلس التعاون ترى أن الدول لا تحقق أمنها إلا ببناء الداخل وبالتنمية الشاملة. فنزار عبيد مدني يرى أنه لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حداً أدنى من التنمية. والأمن القومي لدولة أو مجموعة من الدول لا يعتمد والحالة هذه على القوة العسكرية فحسب، بل يعتمد بنفس القدر على تطوير وتنمية القدرات المختلفة للدولة. وبذلك فكلما تطورت التنمية كلما ترسخ الأمن وامتدت جذوره. والتنمية في هذا الإطار لا تعني التنمية الاقتصادية فحسب، إن التنمية بمعناها الشامل تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. ويرى مدني أن المسار الصحيح للتنمية يقتضي تبني مسالك معينة تضع في أولويتها الاهتمام بالإنسان باعتباره وسيلة التنمية وغايتها وذلك بالحرص على إكسابه المعرفة والمهارة، وتطوير قدرته على التفكير والتحليل وإفساح المجال أمامه للابتكار وتحمل المسؤولية والمشاركة في اتخاذ القرارات[١٦٧].

يعد ضعف المشاركة السياسية من معوقات التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون، ويتمثل هذا الأمر في عدم وجود أحزاب سياسية وجماعات قادرة على تفعيل المشاركة، وكذلك في ضعف المؤسسات السياسية التي تعزز المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات. ويعود ذلك لضعف ملحوظ في مجال المشاركة السياسية ويعود للأسباب التالية:

١- النفط، الذي زاد من قوة الدولة وتفردها باتخاذ القرار.

٢- غياب مؤسسات المشاركة الرسمية، كمجالس الشورى ومجالس الأمة المنتخبة من قبل الشعب التي تعبر عن حق الأمة في المشاركة.

٣- غياب المؤسسات غير الرسمية، كالأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات.

---

167 – نزار عبيد مدني، التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي: محاضرات الموسم الدبلوماسي(الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٨٦م)، ص ٩٤- ٩٥.

المبحث الثاني: البعد الاجتماعي

أولاً: أثر النفط على العلاقات الاجتماعية الخليجية

لقد كان لاكتشاف النفط وتصديره وعوائده الضخمة والهجرة الأجنبية وتغير شكل العمالة وتقدم وسائل الاتصال والنقل أثره على العلاقات الاجتماعية في دول مجلس التعاون التي أخذت تتغير بسرعة. ومع قدوم مداخيل النفط الهائلة فإن تدني مستوى سكان المنطقة علمياً وصحياً واقتصادياً كان له أثره على توسع مجالات الإنفاق سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الأفراد، كما تغيرت أنماط الاستهلاك واختل ميزان توزيع الثروة واهتز التركيب السكاني لمجتمعات النفط. وهكذا نمت قطاعات اجتماعية وبرزت قطاعات أخرى، وأخذ النفط يفكك العلاقات القديمة المبنية والقائمة على نظام القبيلة ليحل محلها قيما جديدة، كثير منها تقوم على أساس طبقي مما أدى إلى نشوء علاقات اجتماعية جديدة غريبة في كثير من الأحيان وبعيدة كل البعد عما كان مألوفاً. وكان من نتائج النظام الاقتصادي الجديد، القضاء على الحرف التقليدية، والاعتماد الكلي على الاستيراد من الخارج حتى المواد الغذائية التي كان إنتاجها في الماضي يحقق اكتفاءً ذاتياً[١٦٨].

لقد كان للتحول الاقتصادي أثره على إهمال الحرف القديمة وتوجه السكان في دول مجلس التعاون للعمل في قطاع النفط أو في القطاع الحكومي، فاتسع بذلك قطاع الخدمات اتساعاً كبيراً على نحو يسبب تكاسلاً وقلة إنتاج في العمل الإداري الحكومي واسترخاءً اقتصادياً واعتماداً مطلقاً على دخل الوظيفة المضمون دون مساهمة فعَّالة في الاقتصاد الوطني. لقد غدا المجتمع الخليجي مجتمعاً متواكلاً مستهلكاً[١٦٩].

---

168 – محمد رشيد الفيل، مصدر سابق، ص ٩٨-٩٩.

169 – المصدر نفسه. ص ١٠٠-١٠١.

ثانياً: البنية الاجتماعية في دول مجلس التعاون

عندما كان المجتمع الخليجي يعيش على اقتصاد الكفاف بسبب محدودية الإنتاج، وفي المناطق التي توفر فيها فائض إنتاج كمناطق الزراعة والتجارة والغوص بحثاً عن اللؤلؤ، كان يعتمد على اليد العاملة المحلية الرخيصة أو شراء العبيد واستخدامهم في مجالات الإنتاج المختلفة. ولسرعة دخول المجتمع الخليجي إلى عجلة الرأسمالية الغربية الحديثة انتقل دون إحداث تغير جذري في بنائه الاجتماعي إلى دورة الرأسمالية الحديثة عن طريق بيع المادة الخام – النفط – وجلب المواد المصنعة. فالبناء الاجتماعي، وبالتالي البناء الحضاري العام، لم يتغير في مجمله فهو يعتمد أساساً على العلاقات القبلية في بنائه الاجتماعي. لقد حدثت بعض التعديلات هنا وهناك لتلاءم عجلة الرأسمالية الغربية والاقتصاد الحديث، إلا أن أسس البناء الاجتماعي وعلاقاته ما زالت كما هي[١٧٠].

إن وضع المواطن وعلاقته بالدولة الحديثة، وحقوقه وواجباته العامة، في إطار هذا البناء الاجتماعي، تظهر تبايناً بين خطط التطوير التي تتطلب إحداث تغيرات بنائية وثقافية واجتماعية في المجتمع الخليجي، وبين الأنساق الثقافية القائمة والمعتمدة على البناء الاجتماعي التقليدي. إن هذا التباين أفرز مشكلات متنوعة وشكّل عقبة أمام التكامل الاجتماعي بين دول مجلس التعاون[١٧١].

كما أدى تفشي القيم الاستهلاكية والروح الاتكالية، وتهميش دور المرأة والنظرة العنصرية أو الدونية لبعض فئات المواطنين إلى الحد من قدرة المجتمع الخليجي على التفاعل الإيجابي والعمل المشترك، من أجل تأمين المصير وتأكيد حق الجميع في المشاركة الشعبية الفعالة[١٧٢].

---

170 – محمد الرميحي، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، مصدر سابق، ص٢٥٥.

171 – المصدر نفسه. ص ٢٥٥-٢٥٦.

172 – عبد الرحمن علي باعشن، العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي(القاهرة: مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٧م)، ص ٧٠.

إن تلك الظواهر السلبية أفرزت نسقاً ريعياً سلطوياً في المجتمع. كما أن الخلل السكاني –على سبيل المثال– بدلاً من أن يتم إصلاحه قد تفاقم[١٧٣].

وقد أدت التغيرات الاقتصادية التي شهدتها دول مجلس التعاون إلى بروز مشكلة العمالة الوافدة، ورغم محاولات بعض هذه الدول الحد من الهجرة الخارجية، إلا أن النقص الكبير الذي تعاني منه في مجال القوى العاملة يفرض عليها فتح المجال أمام العمالة الوافدة[١٧٤].

ويلاحظ أن تعدد القوميات في دول مجلس التعاون يعود إلى ارتفاع نسبة الوافدين المقيمين داخل تلك الدول وإلى تنوع جنسياتهم، ويبين الجدول رقم (٣) نسب المواطنين والأجانب والتركيب العرقي للسكان في دول مجلس التعاون. حيث يشكل الوافدون المقيمون بالمملكة العربية السعودية على سبيل المثال نحو ٢٥% من مجموع السكان، ينتمون إلى أكثر من ١٣٠ جنسية وإلى أديان وعرقيات مختلفة، وهو تعدد يظهر تأثيره بصورة واضحة – سلباً أو إيجاباً– على سلوكيات المجتمع السعودي وعاداته وتقاليده، وربما ظهر تأثيره على التوجهات السياسية والاقتصادية الخارجية للدولة.

---

173 – علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، مصدر سابق، ص ٦٩.

174– المعهد العربي للتخطيط، العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي(الكويت: المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٨٣م)، ص٢٠.

جدول رقم(٣)
التركيب العرقي للسكان في دول مجلس التعاون
(تقديرات سنة ٢٠٠٠م-٢٠٠١م)*

الدولة	عدد السكان	المواطنين	الأجانب
السعودية	٢٢٠٢٣٥٠٦	٧٣%	٢٧% ٢٠% آسيويين، ٦% عرب، ١% أفريقيين، أقل من ١% أوروبيي
الإمارات	٢٧٠٠٠٠٠	٢٤%	٧٦ % ٣٠% هنود، ٢٠% باكستانيين، ١٢%، عرب، ١٠% آسيويين ٢% إنجليز، ١% أوروبيين
عمان	٢٢٩٦٠٠٠	٧٣%	٢٧ %
الكويت	٢٢٧٤٠٠٠	٣٥%	٦٥ % ٣٥ % عرب، ٩ % آسيويين، ٤ % إيرانيين، ١٧ % آخرين
قطر	٦٩١٠٠٠	٢٥%	٧٥ % ١٨ هنود، ١٨ % باكستانيين، ١٠% إيرانيين
البحرين	٦٣٩٠٠٠	٦٣%	٣٧ % ١٣ % آسيويين، ١٠ % عرب، ٨ % إيرانيين، ١% أوروبيي

*المصدر: فهد بن سعود آل سعود، مصدر سابق، ص٥٩-٦٠.

ويمكن القول انه لولا الحماية القانونية لمراكز المواطنين الخليجيين ودعم دخلهم من ريع النفط لما استطاعوا أن يحتفظوا بمراكزهم الاجتماعية الراهنة التي لا تعبر عن قدرتهم على المنافسة الاقتصادية مع الوافدين، وإنما تعبر عن دعم الدولة لمراكزهم الاجتماعية. ولعل النظرة إلى المجتمع الخليجي تشير إلى أن هذا المجتمع بدأ يفقد دوره باعتباره التيار الرئيس بين السكان، فلا يشكل المواطنون في أغلب دول مجلس التعاون ولاسيما الصغيرة إلا نسبة محدودة من السكان[١٧٥]. وفي الوقت نفسه لا يشكل كل السكان مجتمعاً ترتبط مصائر أفراده وجماعاته ببعضها أكثر مما ترتبط بأي مجتمع خارج حدوده. ومما لا شك فيه أن هناك

---

175 – فهد بن عبد الرحمن آل ثاني، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: تطبيقات على دول مجلس التعاون الخليجي(عمان: دار وائل للنشر،٢٠٠١م)، ص ٤٣.

وضعاً اجتماعياً له خصائصه وصفاته فهو لا يتمتع ببنية اجتماعية قوية واندماج ولا يتمتع بشعور بوحدة المصير يجعل من تفاعل أفراده وتوجهاتهم نحو تأمين الحاضر وكسب المستقبل، من خلال تأكيد حقهم في المشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة التي تدعم مسيرة التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون[١٧٦].

إن تواجد الأعداد الغفيرة من العمالة الوافدة ترتب عليه تبعات اقتصادية خطيرة لعل من أهمها الاستنزاف المالي من خلال تحويلات العمالة الوافدة والتي وصلت في الآونة الأخيرة إلى أرقام فلكية، وسيطرتهم التامة على وظائف قطاع الأعمال وتمييزهم العنصري ضد المواطنين في التوظيف، هذا بالإضافة إلى إحداث خلل في التوافق بين التعداد السكاني والموارد الاقتصادية المتاحة وتكبد الميزانية العامة لأعباء إضافية تتمثل في الإنفاق على البرامج الاجتماعية الضرورية كالصحة، التعليم، ومشاريع البنية التحتية.

أما من الناحية الأمنية فقد نبهت دراسات عدة لاحتمال أنه في حال تعرضت بعض دول مجلس التعاون لنزاع إقليمي أو صراع دولي، فإن العمالة الوافدة تشكل خير أداة لتنفيذ مخططات الأعداء الطامعين بثروات النفط، وعلى افتراض حسن النوايا، فإنها ستعلن وقف العمل والعودة إلى بلادها تاركة المشاريع الاقتصادية الخليجية تعاني الشلل والتعطل[١٧٧]. وقد يؤدي هواجس القلق من تكاثر العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون إلى احتمال فقدان تلك الدول هويتها، لأن النتائج المترتبة على اختلال التوازن بين المواطنين والوافدين من ناحية وبين

---

176 – علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، مصدر سابق، ص٦٩-٧٠.

177 – مركز الخليج للدراسات العربية. " العمالة الأجنبية في الخليج: الأبعاد الأمنية والسياسية". مركز الخليج للدراسات العربية(عدد:٩، ابريل١٩٨١م): ١٥-١٩.

الاختلاف في الخصائص السكانية مثل زيادة الذكور على الإناث وزيادة العـزاب على المتزوجين وانخفاض المستوى التعليمي للوافدين قد يكون لهـا انعكاسـات اجتماعية وسياسية وثقافية بعيدة المدى كأن تفقد الدولة هويتها ويزداد اتكالها على الآخرين في الإنتاج[١٧٨]. كما أدى تزايد نسبة العمالة الوافـدة فـي دول مجلـس التعاون إلى حدوث العديد من المشكلات الاقتـصادية والـسياسية والاجتماعيـة والثقافية، من خلال التأثير في هوية وثقافة وتقاليد المجتمع الخليجي، والحد مـن فرص العمل المتاحة للمواطنين، وإضعاف الكفاءة والقـدرة الإنتاجيـة الحديثـة، بالإضافة إلى إحداث خلل في توازن التركيبة السكانية، والدفع في اتجـاه إقامـة مجتمعات متعددة الجنسيات في ظل نمو معدلات استقدام العمالة الوافـدة. وهـذا الخلل السكاني ينعكس بدوره على مسيرة التكامـل والوحـدة بـين دول مجلـس التعاون، حيث أن من شأن هذا الخلل أن يؤدي إلـى تعطيـل قـدرة المـواطنين الخليجيين على التعاون[١٧٩].

ويبين الجدول رقم (٤) الخلل السكاني في دول مجلس التعاون، والذي أدى إلى تعطيل قدرة المجتمع الخليجي على التعاون والتعاضد، وجعـل منها أقليـة بـين الأقليـات التي يتكون منها السكـان.

---

178 – محمد جواد رضا، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـة، ط٢، ١٩٩٧م)، ص٣٤.

179 – ابتسام سهيل كتبي وآخرون، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية(أبو ظبي: مركز الإمـارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨م)، ص٦٧-٧٣ .

جدول رقم (٤)

القوى العاملة في دول مجلس التعاون

(تقديرات سنة ٢٠٠٣م)*

البيان			١٩٩٦م	١٩٩٧م	١٩٩٨م	١٩٩٩م	٢٠٠٠م	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٣
ت	مواطنون وغير مواطنين	ذكور	١٢١٩,٠	١٣٠٢,٠	١٤١٨	١٥٣٤	١٦٥٧	١٧٩٥	١٩٨٤	
		إناث	١٦٣,٠	١٧٨,٥	٢٠٣	٢٢٦	٢٥٢	٢٨٤	٣٢١	
		المجموع	–	–	١٦٢١,٥	١٧٦٠,٠	١٩٠٩,٠	٢٠٧٩	٢٢٦٩	
ن	مواطنون	ذكور	٨٣,٥	٨٥,٩	٨٨,٠	٩٠,٤	٩٢,٨	٩٤,٤	–	
		إناث	٢٠,٠	٢٠,٦	٢٧,٣	٢٩,١	٣١,٠	٣٢,٨	–	
	غير مواطنين	ذكور	١٤١,٢	١٤٨,٠	١٣٦,٥	١٤٠,٣	١٤٣,٩	١٤٧,١	–	
		إناث	٢٧,٤	٢٨,٧	٢٩,٩	٣١,٣	٣٣,٠	٣٤,١	–	
		المجموع	–	–	٢٨١,٧	٢٩١,١	٣٠٠,٧	٣٠٨,٣	٣٠٨,٣	
ية	مواطنون	ذكور	–	–	–	٢٤١١,٠	٢٥١٦,٧	٢٥٩٠,٤	٢٦٨٣,٤	
		إناث	–	–	–	٤١٢,٧	٤٢٦,٧	٤٣٩,٣	٤٦٥,٣	
	غير مواطنين	ذكور	–	–	–	٢٥٧٣,٤	٢٦٢١,١	٢٦٣٩,٩	٢٦٥٧,٤	
		إناث	–	–	–	٤٤٩,٨	٤٢٢,٦	٤٢٠,٢	٤٣٥,٥	
		المجموع	–	–	–	٥٨٦٤,٩	٥٩٨٦,٩	٦٠٨٩,٨	٦٢٤١,٦	
	مواطنون	ذكور	٩٧,٦٩	١٠٤,٥١	١١٨,٧٤	١٠٠,٨٤	١٠٧,١١	١١٤,٠٩	١٢١,٠٣	٨
		إناث				٢٦,٨٢	٣٠,٣٤	٣٣,٦١	٣٨,٠٦	
	غير مواطنين	ذكور	٥١٧,٣٥	٥٢٦,٤٤	٥١٦,١٢	٥٠٦,٢١	٥٢٣,٧٢	٥٥٧,١٦	٥٧٢,٤١	٥
		إناث								
		المجموع	–	–	٦٣٤,٨٦	٦٣٣,٨٧	٦٦١,١٧	٧٠٤,٨٦	٧٣١,٥	٣

البيان			١٩٩٦م	١٩٩٧م	١٩٩٨م	١٩٩٩م	٢٠٠٠م	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٣
	مواطنون	ذكور	–	–	–	–	–	١٨,٦	١٩,٧	
		إناث	–	–	–	–	–	١٢,٤	١٣,٦	
	غير مواطنين	ذكور	–	–	–	–	–	٢٩,٩	٣٣,٨	
		إناث	٢٧٦,٥٣*	٢٨٥,٤*	–	–	–	٦,٤	٧,٥	
		المجموع	–	–	٢٩٣,٠	٣١٦,٥	٣١٦,٥	٦٧,٣٠	٧٤,٦	
	مواطنون	ذكور	١٢٣,٨٧	١٣٠,٥٤	١٣٦,٥	١٤٢,٥	١٤٨	١٥٣,٢	١٦٢,٠	
		إناث	٦٠,٧٥	٦٦,٣٠	٦٩,٧	٧٥,١	٧٩,٦	٨٥,٠	٩٦,٥	
	غير مواطنين	ذكور	٧٥١,٧٢	٧٩٣,٤٠	٨٠٩,٣	٨١٥,٠	٧٥,٢	٧٦٥,١	٨٢٠,٢	
		إناث	٢٠٣,٧٤	٢١٧,٧٠	٢١٧,٣	٢١٥,٥	٢٠٤,٤	٢١٠,٩	٢٤١,٤	
		المجموع	–	–	١٢٣٢,٨	١٢٤٨,١	١٢٠٧,٢	١٢١٤,٣	١٣٢٠,١	٨

- المصدر : http://www.gcc-sg.org

ثالثاً: مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى في مجلس التعاون بشأن إصلاح الاختلال في التركيبة السكانية في المجتمع الخليجي

لاحظت الهيئة الاستشارية أن أبرز ما يتسم به المجتمع الخليجي، الزيادة الكبيرة في السكان نتيجة استمرار الزيادة في أعداد العمالة الوافدة، وارتفاع معدلات النمو السكاني بين المواطنين، بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة، وتحسن الظروف المعيشية، وانخفاض معدل الوفيات. كما لاحظت الهيئة أن معظم المجتمع الخليجي يتسم من حيث التوزيع الجغرافي للسكان بارتفاع نسبة الحضر إلى إجمالي السكان نتيجة للتطورات التنموية الكبيرة التي حدثت في السنوات الأخيرة، وازدياد الهجرة بشكل كبير إلى المدن الكبيرة على حساب المناطق الريفية، بسبب توفر فرص

العمل والخدمات الصحية والتعليمية والمراكز التسويقية والترفيهية. لـذلك فـان اتساع قاعدة الهرم السكاني بين المواطنين، وارتفاع معدلات الهجرة إلى المـدن، وازدياد نسبة العمالة الوافدة، تمثل تحديات ينبغي الاستمرار في مواجهتها، وإيجاد الحلول المناسبة للتصدي لها"[١٨٠].

ولاحظت الهيئة الاستشارية أيضاً إنه رغم صدور قـرارات المجلـس الأعلـى والمجلس الوزاري واللجان الوزارية ذات العلاقة بالإستراتيجية الـسكانية ومـا يتبعها من موضوعات تتعلق بتوطين الوظائف والحد من العمالة الوافدة وتعـديل التركيبة السكانية، إلا أن الهيئة تلاحظ ضعفاً عاماً على مستوى التنفيذ لبعض تلك القرارات. وذلك بسبب بعض الصعوبات، التالية:

١- استمرار المشكلات المرتبطة بالنمو السكاني، وبخاصة الزيادة في أعـداد العمالة الوافدة، والضغط على المرافق والخدمات، بـسبب الزيـادة فـي المعدلات الطبيعية للنمو بين السكان والمواطنين، واتساع قاعـدة الهـرم السكاني.

٢- ضعف الخطط الوطنية الخاصة ببعض دول مجلس التعـاون، ونقـص البرامج العملية لتنفيذ الإستراتيجية الـسكانية لتلـك الـدول والقـرارات الصادرة بشأن العمالة الوافدة، باعتبار أن تزايدها يمثل خللا أساسياً فـي الوضع السكاني.

٣- نقص القرارات-الأدوات التشريعية والتنفيذية-على مستوى كل دولة لتنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الأعلـى، وعـدم تـوفر آليـة للتقـويم والمراجعة المستمرة والمتابعة لتنفيذ ما يصدر عن المجلس الأعلى مـن قرارات.

---

180 – مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مرئيات الهيئة الاستشارية التي تم اعتمادها من قبل المجلس الأعلى خلال الفترة:١٩٩٩م- ٢٠٠٥م(الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربيـة، ط١، ٢٠٠٥م)، ص ٩٧.

٤- غياب الآلية التنسيقية للأجهزة المسئولة عن موضوع السكان وما يتعلق بها من موضوعات أخرى داخل كل دولة، لمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى بهذا الخصوص.

٥- عدم ربط القرارات الصادرة من المجلس الأعلى ببرمجة زمنية محددة لتفعيله فما أضعف الالتزام بتنفيذ بعض قرارات المجلس الأعلى[١٨١].

يتضح مما سبق أن العلاقات القبلية في دول مجلس التعاون، هي أساس البناء الاجتماعي، حيث أن الأعراف القبلية في حياة الناس تحتل مكانة القوانين، وبذلك يصعب نقل الولاء من نطاق القبيلة الضيق إلى النطاق الإقليمي الواسع، بالإضافة إلى ذلك فإن استمرار هذه البني القبلية، سوف يحول دون إيجاد الثقافة السياسية المدنية التي تؤدي إلى تعميق الروابط السياسية الحديثة بين دول مجلس التعاون والتي من خلالها تتشكل ثقافة سياسة واحدة وتتشكل أيضاً التنظيمات السياسية القوية والقادرة على التأثير في عملية صنع القرار من أجل تحقيق التكامل والوحدة بين الدول الأعضاء[١٨٢].

ومن السابق تتأكد صحة الفرضية التي تقول: إن الوحدة التي تدفعها التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي تنطلق من مقوماتها الطبيعية لا تستمر طويلاً.

---

181 – المصدر نفسه. ص ١٠٠

182 – المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية. "الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي:الواقع وآفاق المستقبل". المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية(عدد:٢٤،٢٠٠٥): ٢٢ – ٢٤.

المبحث الثالث: البعد الاقتصادي

تستند فلسفة التكامل الاقتصادي إلى الاستفادة من المزايا النسبية، حيث تتمتع كل دولة بمقومات اقتصادية مختلفة عن غيرها، وهذه المقومات تسمح لها بإنتاج السلع والخدمات بأسعار وجودة أفضل من غيرها، ولذا فهي تجد مجالها في الأسواق الدولية بميزات تفوق مثيلتها من الدول الأخرى، ويعمل التكامل الاقتصادي على إتاحة الحرية والمنافسة للسلع التي تنساب دون عوائق.

وتؤدي هذه الحرية في النهاية إلى الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى القضاء على التخلف الاقتصادي وإحداث نمو اجتماعي وسياسي وثقافي وخلق شبكة متداخلة من التعاملات والمصالح بين دول هذا الإقليم، المفضية للاعتماد المتبادل والتكامل فيما بينها والكفيلة بذاتها بالقضاء على عوامل القلق والتوتر وأسباب الخلاف، والكافية لإنهاء الأزمات السياسية الإقليمية والمشكلات المتأصلة فيها، ولعل تجربة السوق الأوروبية المشتركة أبرز مثال، حيث بدأت بأهداف اقتصادية، وهي في سبيلها الآن لتحقيق الوحدة السياسية الكاملة[١٨٣].

أولاً: مفهوم التكامل الاقتصادي

هناك العديد من التعريفات في علم الاقتصاد للتكامل الاقتصادي، لكننا نتفق مع الرأي الذي يعرف التكامل الاقتصادي بأنه: " عملية مستمرة تقرب بواسطتها الاقتصادات الوطنية المتجانسة بعضها من بعض، في محاولة لتوحيدها، بحيث تشكل من بعد النظام الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق مثل عليا محددة "[١٨٤].

---

[183] – أمل يوسف الصباح ." ندوة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي: الممكن والمأمول". مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية(عدد: ١٣، ٢٠٠٥م): ١٩– ٢٢.

[184] – المصدر نفسه. ص٢٠.

ويوضح هذا التعريف أن التكامل الاقتصادي عملية تدريجية، تعمل لتسهيل تنمية الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة، ولذا يجب أن تأتي مراحل التكامل الاقتصادي متناسقة مع خطط التنمية. ويتمثل أوجه التقارب والتجانس بين الدول المعنية فيما يلي:

١- إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع المتبادلة بين الدول.

٢- تقرير حرية الإقامة، والعمل، والاستخدام وممارسات النشاطات الاقتصادية.

٣- تجانس التشريعات الاقتصادية والاجتماعية في سبيل تنسيق أكبر.

٤- تنسيق خطط التنمية وبخاصة التنسيق العلمي والفني الذي يتميز بالمنح المتبادلة للأذونات لصنع مختلف المنتجات بتبادل الطرائق الفنية ، وبتنفيذ برامج تكنولوجية علمية لتحقيق أكبر قدر من الاعتماد المتبادل بين الدول المعنية.

ويلاحظ أن عملية تنسيق خطط التنمية يجب أن تكون تدريجية بغية التغلب على المتناقضات التي يمكن أن تقوم في مختلف ميادين التعاون، ولاشك أنه مع ازدياد تأثير التعاون في التشريعات الاقتصادية والاجتماعية، يشق التكامل طريقاً نحو تعاون أكبر بكثير، هذه العملية تتوقف على تحديد الأهداف والوسائل المستخدمة. وعملية التنسيق في السياسات الاقتصادية المختلفة، تفترض نمواً معيناً في مستوى القوى الإنتاجية، ذلك أن التكامل الاقتصادي مسلك إرادي يفترض اتخاذ موقف إيجابي من جانب عدة دول في معالجة التطور المقبل لقواها الإنتاجية. ومعنى ذلك أن التكامل الاقتصادي لا يمكن أن يتم تلقائياً بل هو عملية تخطيط واعية، ينبغي أن تشمل مجالات الإنتاج والتبادل والعلاقات المالية والنقدية بين مجموعة من الدول يجمعها تحالف أو تعاون وثيق بوصفها دولاً ذات قاعدة سياسية واجتماعية متجانسة، ومن ثم تتطلع إلى خلق الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة لتطوير القوى الإنتاجية. والتكامل الاقتصادي عملية تاريخية، يحتاج إلى فترة زمنية

طويلة حتى تتضج أسبابه وتكتمل عناصره. ولذا ينظر إليه على أنه عملية تدريجية يتم من خلالها العمل الواعي الذي يخضع لقوانين العلم الموضوعية[١٨٥].

لقد نص النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن من بين أهداف مجلس التعاون تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون التجارية والجمارك والمواصلات ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروة المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها. ورغبة من الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي أشار إليها النظام الأساسي لمجلس التعاون وقع ملوك وأمراء الدول الأعضاء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وذلك في الدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون التي عقدت في مدينة الرياض في الفترة من ١٠- ١١ نوفمبر ١٩٨١م[١٨٦].

في هذا المبحث ستقوم هذه الدراسة بتقييم الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، ومدى تنفيذ دول مجلس التعاون لبنود هذه الاتفاقية، والانجازات التي تم تحقيقها، ثم تحاول استكشاف العقبات التي تعوق الوصول إلى الهدف المنشود، وهو التكامل الاقتصادي، من أجل التعرف إلى المرحلة التي قطعتها دول مجلس التعاون على هذا الطريق بالمقارنة بالمفاهيم التي حددها علماء الاقتصاد، بما يخص التكامل الاقتصادي ومراحله.

---

185 – المصدر نفسه. ص٢٠-٢٢.

186 – المادة(٤)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثانياً: الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون

في السادس والعشرين من يناير ١٩٨٢م، قرر وزراء المال والاقتصاد في دول مجلس التعاون في ختام مؤتمرهم الذي عقد في الرياض تشكيل خمس لجان وزارية لوضع الأسس التنفيذية للاتفاقية، وتختص هذه اللجان باقتراح السبل والقرارات الخاصة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتوحيدها لدول مجلس التعاون، وكذلك تنسيق القوانين والأنظمة التجارية والصناعية والجمركية المطبقة فيها وتوحيدها.

١ – التبادل التجاري

تناولت الاتفاقية الاقتصادية التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون، بحيث تسمح باستيراد وتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني الصادرة والواردة بين الدول الأعضاء، ومعاملتها معاملة المنتجات الوطنية، وإعفائها من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم المماثلة[187].

كما قضت الاتفاقية بأن تمنح الدول الأعضاء التسهيلات كافة لمرور بضائع منتجات أية دولة عضو إلى الدول الأعضاء الأخرى بطريقة العبور–الترانزيت– مع إعفائها من الرسوم والضرائب كافة أياً كان نوعها[188]. وبمقارنة الخطوات التي تنص عليها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وبنود تنفيذها بالمراحل التي حددها علماء الاقتصاد يلاحظ ما يلي:

---

[187] – مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانه العامة، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، مصدر سابق.

[188] – عبد الرحمن العوهلي. " تطورات العمل الاقتصادي في إطار مجلس التعاون". مجلة التعاون(عدد:١، يناير١٩٨٦م): ٢٣١– ٢٣٥.

المرحلة الأولى: منطقة التجارة الحرة

وصلت دول مجلس التعاون إلى هذه المرحلة عندما ألغت الرسوم الجمركية في مارس / ١٩٨٣م، فقررت إلغاء رسوم المنشأ الوطني.

المرحلة الثانية: الاتحاد الجمركي

يعد قرار إنشاء اتحاد جمركي بين دول مجلس التعاون قـراراً سياسـياً يمـس المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء التي سعت من وراءه إلى تحقيـق النتـائج التالية:

١- إقامة مشاريع اقتصادية قادرة على إحداث التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء.

٢- اتساع نطاق السوق والاعتماد على المشروعات الكبيرة، الأمر الذي يـؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج، ذلك أن الاتحاد الجمركي يخفف من وطأة ضـيق السوق المحلية في الدول الأعضاء.

٣- ازدياد حجم الاستثمارات بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

٤- تستطيع الدول الأعضاء في مجلس التعاون في تكتلها أن تتفـاوض ككيـان اقتصادي كبير له ثقله ووزنه في التكامل الاقتصادي مع بقية دول العالم، وبـذلك يمكنها أن تعزز مركزها عند المفاوضات التجارية[١٨٩].

وفي سبيل الوصول إلى اتحاد جمركي اتفقت دول مجلس التعاون على ألا تقـل الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية الواردة إلى أية منها عن ٤ % وألا تزيـد على ٢٠ %، وتسعى دول مجلس التعاون للاتفاق على قائمة بعـدد مـن الـسلع تفرض عليها رسوماً جمركية موحدة[١٩٠].

---

189 – يحيى حلمي رجب، مصدر سابق، ص٢٦١.

190 –نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص٢٢١.

المرحلة الثالثة: السوق المشتركة

في مرحلة إنشاء السوق المشتركة، تقوم دول مجلس التعاون بإلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج ورأس المال. فقد نصت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على ضرورة اتفاق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني الدول الأعضاء بالمعاملة نفسها في مجالات حرية الانتقال والعمل والإقامة وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية انتقال رؤوس الأموال. وطبقاً لهذه المادة، فقد تم السماح لعدد من المهنيين والحرفيين بممارسة مهنهم وحرفهم في دول مجلس التعاون بعد الحصول على الترخيص والتسجيل اللازمين لمن يماثلونهم من مواطني الدول المضيفة[١٩١].

ونصت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على" تشجيع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية القطاع الخاص فيها على إقامة المشاريع المشتركة بما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات "[١٩٢]. وفي سبيل ذلك، تم تأسيس مؤسسة الخليج للاستثمار برأسمال مقداره ٢,١ بليون دولار موزعاً بالتساوي بين الدول الأعضاء، وتهدف هذه المؤسسة إلى اكتشاف المشاريع المشتركة والترويج لها وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة بها[١٩٣].

المرحلة الرابعة: الاتحاد الاقتصادي

تناولت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة أمور التعاون والتنسيق في المجالات الفنية والمالية والنقدية والمصرفية. بحيث تتفق الدول الأعضاء في مجلس التعاون على تبني أنظمة وترتيبات موحدة لنقل التقانة واختيار الأنسب منها، أو تعديلها بما يتلاءم مع احتياجاتها المختلفة ، كما تبرم اتفاقيات موحدة مع الحكومات أو

---

191 – المادة(٨)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

192 – المادة(٩)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

193 – مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانه العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية:نظامه وهيكلة التنظيمي وانجازاته، مصدر سابق.

المؤسسات الأجنبية بهدف تحقيق هذه الأغراض. وفي هذا المجال كونت لجنة للتعاون العلمي والتقاني التي تتبع المجلس الوزاري مباشرة[١٩٤].

وطبقاً للاتفاقية الاقتصادية الموحدة تضع دول مجلس التعاون سياسات منسقة للتدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي وربط التعليم والتقنية باحتياجات التنمية، كما تنسق فيما بينها في مجال القوى العاملة، وتعمل على تجنب المنافسة الضارة فيما بينها وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة[١٩٥].

أما عن التعاون النقدي المالي والفني، فقد تناولتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة أيضاً، ففي مجال السياسيات المالية، تم تحديد حدود دنيا وعليا للرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية[١٩٦].

أما في مجال السياسة النقدية، فقد بدأت فكرة إصدار عملة موحدة لدول مجلس التعاون مع نشأة المجلس. حيث أشارت الوثيقتان الرئيستان لمجلس التعاون، النظام الأساسي والاتفاقية الاقتصادية الموحدة، إلى الخطوط العريضة والمعالم الأساسية والعامة لبرنامج تعاون وتكامل اقتصادي لدول مجلس التعاون، فالمادة (٢٢) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة نصت على أن تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياستها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها.

لقد وافق المجلس الأعلى في ديسمبر ٢٠٠١م، على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي، والذي يقضي بتطبيق الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات

---

194 – المواد(١٨،١٩،٢٠)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

195 – المادتان(١٦،١٧)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

196 – المواد(٢-٢٣)من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

دول مجلس التعاون في المرحلة الحالية قبل نهاية ٢٠٠٢م، وهو ما تم تطبيقه بالفعل من قبل جميع الدول الأعضاء في الموعد المحدد. كما يقضي البرنامج بأن تتفق الدول الأعضاء على معايير تقارب الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي، وذلك تمهيداً لإطلاق العملة في موعد لا يتجاوز الأول من يناير ٢٠١٠م، وذلك ما تناولته متطلبات الاتحاد النقدي والاقتصادي، والتي تهدف إلى تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول مجلس التعاون بما في ذلك توحيد العملة، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك احراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية،لاسيما السياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار[١٩٧].

تشكل السنوات المقبلة تحدياً واضحاً نحو ذلك الانجاز. فالاتفاق على عملة موحدة تحل مكان العملات الست في دول مجلس التعاون يعني الانتقال بالعلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء نفسها من مرحلة الاتحاد الجمركي إلى مرحلة السوق الاقتصادية الواحدة. ويعتبر توحيد العملات، العملية التتويجية لجهود التكامل الاقتصادي، وهذا يقتضي إزالة كل المعوقات أمام حركة الناس والمال والسلع والخدمات بجميع التخصصات والأشكال.

وعلى الرغم من البدء في اتخاذ خطوات لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وقيام منطقة تجارة حرة بين دول مجلس التعاون منذ عام ١٩٨٣م، إلا أن تلك

---

197 –موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

http://www.gcc-sg.org/Achiev/chapt8.html

الخطوات لم تؤد إلى زيادة ذات اعتبار في حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء. ويعود ذلك إلى أن اقتصاديات دول مجلس التعاون، اقتصاديات متشابهة تنتج منتجات متنافسة بشكل أساسي أكثر من كونها منتجات تكاملية[١٩٨].

إن تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون يعطيها زخماً ومنزلة على خريطة العالم الاقتصادية. حيث تبلغ مساحة الدول الأعضاء حوالي ٢,٤ مليون كيلومترمربع، ويتجاوز سكانها المتزايدون باطراد عبر الهجرة والمواليد ٣٣ مليون نسمة، ومن الواضح أن المملكة العربية السعودية تشكل نحو ٨٠ % من الأرض، ومن السكان، ولها حدود مع كل الدول الأعضاء. ومن هنا، فإن سلوك المملكة العربية السعودية وموقفها، وتعاونها مع شركائها، يبقى المفتاح الأساسي لنجاح تجربة التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون[١٩٩].

٢ – التنسيق الصناعي

للتنمية الصناعية، وخصوصاً الصناعات غير النفطية أهمية، حيوية في تعزيز الإنتاج وضمان المستقبل لما بعد عصر النفط في دول مجلس التعاون حيث أن العمر الزمني للنفط محدود. لهذا نصت الاتفاقية الاقتصادية في المادة(١٢) على هذا الهدف، حيث أكدت على تنسيق النشاط الصناعي بين الدول الأعضاء ووضع السياسات والوسائل المؤدية إلى التنمية الصناعية وتنويع القاعدة الإنتاجية فيها على أساس تكاملي. وتوحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية وزيادة توجيه أجهزة الإنتاج المحلية لسد حاجاتها. فالهدف البعيد للتعاون الصناعي بين دول مجلس

---

198 – عبد الله القويز. " التبادل التجاري لدول مجلس التعاون في ظل التنفيذ التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة ". مجلة التعاون(عدد:١٤، يونيو١٩٨٩م): ١٥٠–١٥٣.

199 – موقع منظمة العمل العربية.

http://www.institut-arabe.org/add/articles2.php?showit=36

التعاون هو تنويع مصادر الدخل، وذلك بالتقليل التدريجي من الاعتماد على النفط، حيث أن نسبة دخوله من الصناعات غير النفطية إلى نسبة دخوله من الصناعات النفطية في الناتج المحلي نسبة منخفضة لذلك تم التركيز على التوسع في الصناعات البتروكيماوية ومشتقات الغاز وقطاعات النفط وتوسعات القدرة التكريرية للمنتجات النفطية، إضافة إلى الصناعات الغير نفطية[٢٠٠].

٣- الطاقة

تمتلك دول مجلس التعاون أكبر مخزون عالمي من احتياطي النفط، ومخزون كبير من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، حيث تحتل المملكة العربية السعودية الترتيب الأول بين دول العالم في الاحتياطي المثبت من النفط الخام، يبلغ ٢٦١,٧٠٠ بليون برميل. وتحتل دولة قطر الترتيب الثالث بين دول العالم في الاحتياطي المثبت من الغاز الطبيعي، يبلغ ١٧,٩٣٠ مليار متر مكعب[٢٠١].

ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة تدعو إلى سياسة نفطية مشتركة، حيث تنص المادة(١١) من الاتفاقية على أن تعمل الدول الأعضاء في مجلس التعاون على تنسيق سياساتها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها، من استخراج وتكرير وتسويق وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة، وعلى وضع سياسات نفطية موحدة، واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة[٢٠٢].

٤ – التنسيق الزراعي

في مجال الزراعة، تم التوقيع على وثيقة مشروع السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون وذلك في نوفمبر ١٩٨٥م. وقد تم إنشاء لجنة دائمة لاختيار

---

200 – مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانه العامة، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، مصدر سابق.
201 – نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص ٢٢٨-٢٢٩.
202 – مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانه العامة، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، مصدر سابق.

القضايا الضرورية المتعلقة بالمياه واستخدام الأراضي. وتهـدف هـذه الـسياسة المشتركة إلى تحقيق التكامل الزراعي بين دول مجلس التعاون، من أجل تحقيـق أعلى مستويات ممكنة من الاكتفاء الذاتي، خصوصاً بالنسبة لسلع الغذاء الأساسية، التي يبينها الجدول رقم (٥) والتي تنتج الدول الأعضاء جزء منه[٢٠٣].

جدول رقم (٥)

أهم المنتجات الزراعية في دول مجلس التعاون

(تقديرات سنة ٢٠٠٢)*

م	الدولة	أهم المنتجات الزراعية
١	السعودية	قمح، شعير، طماطم، بطيخ، تمور، حمضيات، دجاج، بيض، حليب منتجات ألبان، لحوم أغنان
٢	الإمارات	تمور، خضروات، محاصيل جافة، بطيخ، بيض، دجاج، أسماك
٣	البحرين	فواكه، خضراوات، محاصيل جافة، ربيان، سمك
٤	قطر	فواكه، خضراوات، محاصيل جافة
٥	عمان	تمر، موز، خضراوات، فصفص، سمك
٦	الكويت	سمك، روبيان

* المصدر: فهد بن سعود آل سعود، مصدر سابق، ص ٩٨.

٥ – المواصلات

نظراً إلى أهمية المواصلات في عملية التكامل الاقتصادي بـين دول مجلـس التعاون لدول الخليج العربية، تضمنت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة نصوصاً تتعلق بالمواصلات، حيث نصت المواد (١٨،١٩،٢٠) من الاتفاقية على هذا الجانـب، بحيث تتعـاون الدول الأعضاء في مجالات النقل البري والبحري والاتـصالات، والعمل على تنسيق وإقامة مشاريع البنيـة الأساسـية، كـالموانئ والمطـارات،

203 – المصدر نفسه. ص ٢٣٣.

ومحطات الماء والكهرباء والطرق، بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الاقتصادية[٢٠٤].

٦ – التنسيق في شؤون الماء والكهرباء

كان الاهتمام الآخر لدول مجلس التعاون هو توفير الطاقة الكهربائية، وكانت هذه الخطة هي إحدى الخطط التي أوصى بها رؤساء دوائر الكهرباء في مجلس التعاون في فبراير١٩٨٣م، في اجتماعهم في الدوحة. ويعتقد أن مثل هذه الشبكة ستؤدي إلى ترشيد أكبر للكهرباء، وستقدم طاقة أرخص وخدمات أفضل لمواطني الدول الأعضاء [٢٠٥].

٧– دعم القطاع الخاص

نظراً لأهمية القطاع الخاص في دعم جهود التكامل الاقتصادي أشارت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون إليه في مادتيها (٨، ٩) تحت عنوان انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي ونصت الاتفاقية على أن تتفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيهم دون تفريق أو تمييز في مجالات حرية الانتقال والعمل والإقامة، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية انتقال رؤوس الأموال[٢٠٦].

وهذا النص يدور في الواقع حول فكرة أساسية وهي تعزيز دور القطاع الخاص والنشاط والمبادرة الفردية لأبناء دول مجلس التعاون بحيث يشعرون وهم يتحركون من دولة خليجية إلى أخرى كأنما يتنقلون داخل بلد واحد اتسع نطاق حدوده ليشمل دول الخليج العربية الست سواءً بالنسبة لاستثمارهم أو مزاولتهم

---

204 – مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانه العامة، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، مصدر سابق.

205 – نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص٢٣٦-٢٣٧.

206 – مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانه العامة، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، مصدر سابق.

لمهنتهم أو حق التملك أو الإرث. وقد تضمنت الاختصاصات التي عهد بها إلى المجلس الوزاري في مجلس التعاون مهمة العمل على تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها[٢٠٧].

ورغم أن القطاع العام له وزناً مرجحاً في إحداث ودفع هيكل التكامل الاقتصادي باعتباره العمود الفقري وشريان الحياة بالنسبة لاقتصاديات دول مجلس التعاون لأن حكومات هذه الدول تملك القطاع النفطي وموارده والتي تمثل أكثر من ٩٠% من دخلها، إلا أن ذلك لا يعني التقليل من أهمية دور القطاع الخاص في إحداث التشابك بين مكونات الاقتصاد الخليجي. إذ لا يمكن أن يتطور التكامل الخليجي بالشكل المأمول إذا اقتصر أمره على المستوى الحكومي وحده، بل لابد من إشراك المواطنين فيه لتحفيز اهتمامهم به ومتابعتهم له والمساهمة في مشروعاته[٢٠٨].

ثالثاً: صعوبات تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة

قامت الهيئة الاستشارية التابعة للمجلس الأعلى بمجلس التعاون باستعراض عام لأوجه التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وفيما يلي ملاحظات عامة للهيئة الاستشارية عن هذا الجانب:

١- إن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة تشمل جميع أوجه النشاط الاقتصادي، وتتضمن أهدافاً طموحة يؤدي تنفيذها إلى إيجاد سوق مشتركة متكاملة.

وقد صدرت على أساس هذه الاتفاقية قرارات تنفيذية متعددة وشاملة، ولكن هذه القرارات التنفيذية إما أنها كانت أقل مما يستلزم لتحقيق الأهداف المنصوص عليها

---

207 – مصطفى عبد العزيز مرسي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخصوصية المشتركة والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي، مصدر سابق، ص ١١٤.

208 – المصدر نفسه. ص ١١٥.

أو أن تطبيقها في الدول الأعضاء يختلف من دولة إلى أخرى. وهذا الاختلاف في التطبيق، كما بدا من المناقشات مع الفعاليات الاقتصادية العامة والخاصة, نشأ في الغالب خلال التطبيق الفعلي لها من قبل الأجهزة التنفيذية أو نتيجة مطالبـــات أو اعتراضات محلية مؤقتة يستجاب لها أحياناً ثم تتحول إلى تطبيقات مختلفة[٢٠٩].

٢- تضارب بعض التشريعات والقواعد المنظمة للتجـــارة داخـــل دول مجلـــس التعاون مع ما تهدف إليه الاتفاقية الاقتصادية الموحدة .

ذكرنا سابقاً أن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في مادتها (٢٧) نصت على أن تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية، عند تعارضها مع القـــوانين والأنظمـــة المحلية للدول الأعضاء. ولكن الملاحظ هو وجود نـــوع مـــن التـــضارب فـــي التشريعات والإجراءات عند دخول السلع والأفراد، وأن الأولوية كانت للقـــوانين المحلية وليست لأحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة[٢١٠].

٣- نظراً لقلة الحوار والتواصل بين الأجهزة الحكومية التنفيذية من جهة وقطـــاع الأعمال من جهة أخرى فليس هناك وضوح كاف لأهمية المصالح المشتركة التي ستتحقق على المدى الأبعد من التطبيق، مما يجعل الأجهزة التنفيذيـــة وقطاعـــات الأعمال مترددة بين إدراكها للمصالح المشتركة التي ستتحقق على المدى الأطول في السوق الكبيرة الموحدة المفتوحة للجميع وبين التعرض الفـــوري للمـــؤثرات السلبية، فتكون النتيجة أن تقف المصالح الفورية أمام المنافع الأوســـع. كمـــا أن تصحيح الإجراءات المخالفة يتعثر بحجة اعتبارات السيادة الوطنية مما يعطي هذه الإجراءات المخالفة قوة أكبر.

---

209 – مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الامانه العامة،الهيئة الاستشارية، مصدر سابق، ص٢٠-٢١.

210 – محمد عبد العزيز العواد، التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي: النظرية والتطبيق(الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٩٢م)، ص ٢٧.

٤-عدم وجود ترتيبات وآليات فعَّالة ودائمة لمتابعة تنفيذ القرارات المتخذة، كما أن قطاعات الأعمال في دول مجلس التعاون لا تلتقي بالقدر والكيفية التي تمكنها من دراسة هذه الأوضاع ومناقشتها للتوصل إلى مواقف إزاء المصالح المشتركة[٢١١].

رابعاً: دور النفط في التكامل الاقتصادي الخليجي

ترى هذه الدراسة أن النفط رغم توافره وخصوصاً في صورة الموارد المالية المتراكمة من عائدات النفط لم يلعب بعد دوراً إيجابياً في تحقيق الحد الأدنى من شروط التكامل الاقتصادي أو السياسي بين دول مجلس التعاون. إن تلك الدول تعاني سمات ضعف مشتركة في مقومات البناء الاقتصادي، إذ أنها بلدان تعاني نقصاً شديداً في الأيدي العاملة المدربة ولا بد لها من الاعتماد على العمالة الوافدة في تسيير جميع مناحي الحياة الاقتصادية سواء فيما يتعلق بالنشاطات الاستثمارية أو النشاطات الجارية كما أنها بلدان تعاني ضعفاً شديداً في القاعدة الزراعية وبالتالي فإنها لا تستطيع أن تحقق الحد الأدنى من مستلزمات الأمن الغذائي لنفسها. كذلك فإنها مجتمعات ذات اقتصاد ريعي تعيش بالدرجة الأولى على عوائد النفط الخارجية، تلك العوائد يتحدد حجمها المطلق وقوتها الشرائية وفقاً لعدد من العوامل تتحدد جميعها خارج نطاق الاقتصاد القومي وفي ظل اعتبارات اقتصادية ودولية متقلبة، ثم إنها بالدرجة الأولى اقتصادات استهلاكية، ويقصد باستهلاكية هنا من خلال اعتمادها شبه المطلق على الاستيراد من الخارج[٢١٢].

ولكن بقدر ما تعتبر هذه السمات والخصائص نقاط ضعف مشتركة فهي كذلك يمكن أن تعتبر نقطة انطلاق للتنسيق والتكامل فيما بين دول مجلس التعاون إذ أن هناك بعض الشروط المؤسسية الكامنة في طبيعة النظام الاقتصادي للدول

---

211 – مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانه العامة،الهيئة الاستشارية، مصدر سابق، ص ٢١.

212 – محمود عبد الفضيل وآخرون،دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط٢، ١٩٨٣م)، ص ٢٥٢.

الأعضاء تسمح بتحقيق حد أدنى من التنسيق والترشيد للوضع الاقتصادي الراهن ضمن القيود الهيكلية والسياسية. ففي واقع الأمر نجد أن دول مجلس التعاون تنهض أساساً على " مبادئ الاقتصاد الحر" ، أي لا توجد مشاكل تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي المعمول به. ويعتبر التجانس والتقارب في البنية الاقتصادية والاجتماعية وفي النظام القانوني والتشريعي وفي طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي للدول الأعضاء وعلاقته بالقوى الاقتصادية الخارجية بمثابة ميزة نسبية تخدم مساعيها نحو التكامل الاقتصادي[٢١٣].

خامساً: عقبات التكامل الاقتصادي الخليجي

في سعي مجلس التعاون، إلى التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء واجه عدداً من العقبات، من أهمها:

١- الاعتماد على مصدر وحيد ورئيسي للدخل

إن اقتصاديات دول مجلس التعاون أحادية الإنتاج، أي أنها تعتمد بصفة خاصة ورئيسية على مصدر أو منتج واحد" النفط ". وهو بطبيعته مصدر قابل للنفاذ وغير متجدد، ويتحدد عمره بمقدار الاحتياطات النفطية ومعدلات الإنتاج السنوية. لذلك يتطلب على الدول الأعضاء، أن تسعى إلى تنويع التركيبة الاقتصادية وعدم الاعتماد على مصدر واحد فقط[٢١٤].

إن الاعتماد الكبير من جانب دول مجلس التعاون على النفط كمصدر رئيسي للدخل، يشير إلى استمرار مفهوم "الدولة الريعية"، إذ يشكل النفط المصدر الرئيس للاقتصاد الوطني في كافة الدول الأعضاء، وهو يخضع لآليات التصرف من قبل نظم الحكم، ومن شأن هذا الوضع أن ينعكس على مسيرة التكامل الاقتصادي،

---

213 –المصدر نفسه.ص ٢٥٣.

214 –السيد عبد المنعم المراكبي، دول مجلس التعاون الخليجي:الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي(القاهرة:مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٨)، ص ٥٠-٥٢.

فغياب النشاطات التي تظهر قيمة الإنسان العامل، ودور عمله المنتج، تجعله يفتقر إلى الاستقلالية التي تسمح له بالتعبير عن نفسه ورأيه، وبذلك فإن اعتماد الدول الأعضاء على النفط واستخدام عوائده في دعم القطاع الحكومي يؤدي إلى تضاءل دور القطاع الخاص المستقل، القادر على التصرف بعيداً عن سلطة الدولة، وهو ما يعني عدم توفر ظروف اقتصادية، تساعد على استمرار مسيرة التكامل الاقتصادي[٢١٥].

٢- المنافسة والازدواجية في المشاريع الاقتصادية

تفتقر اقتصادات دول مجلس التعاون، إلى العناصر الضرورية التي يجب توافرها لقيام اتحاد اقتصادي فيما بينها، وذلك لعدم وجود اختلاف في المزايا النسبية لعوامل الإنتاج فيها، وضآلة التبادل التجاري فيما بينها، مما يقلل بدرجة كبيرة من مدى المنافع التي تعود عادة على الاتحاد الاقتصادي[٢١٦].

حيث يلاحظ أن دول مجلس التعاون تتدافع نحو إنشاء صناعات متشابهه، وذلك بسبب تماثل الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء، وندرة المواد الطبيعية بخلاف النفط والغاز، لذا كان هناك انتشاراً لمجمعات البتروكيماويات وصناعات أخرى كالأسمنت والأسمدة الكيماوية. يبين الجدول رقم (٦) هذه السياسة الغير منظمة من قبل الدول الأعضاء، والتي قلصت من إمكانية التكامل الاقتصادي[٢١٧].

---

215 – عبد الخالق عبد الله وآخرون، مصدر سابق، ص٤٢٠-٤٢١.

216 – مصطفى عبد العزيز مرسي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخصوصية المشتركة والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي، مصدر سابق، ص٦٩-٧١.

217 نعيم حسن الخجا، المنظومة الخليجية:الانجازات والتحديات(الرياض:معهد الدراسات الدبلوماسية،١٩٨٧م)، ص٣٦-٣٧.

جدول رقم (٦)

إنتاج الأسمدة الكيماوية والإسمنت في دول مجلس التعاون

بالألف طن متري للأسمدة وبالمليون طن للأسمنت

(تقديرات سنة ٢٠٠٢م)*

المنتج	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
أمونيا	–	٤٥٢,٦	٥٣٥٧	–	١٤٠٨,٤	٥٩٩,٤
يوريا	–	٦١٢,٧		–	١٦٨٧,٤	٨٢,٤
إسمنت	٧٤٧٨	–	٢٠٩٦	١,٣٢٥	١,٢٤	–

* المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد ١٢ ، ٢٠٠٣م ، جدول ١٣١ – ١٣٢ ، ٢٠٥ – ٢٠٦.

٣– التبعية الاقتصادية للخارج

ما زالت دول مجلس التعاون بسبب ضآلة تنوع هيكلها الإنتاجي لا تنتج إلا جزءاً ضئيلاً لما تحتاج لاستهلاكه. لهذا تعتمد تلك الدول على الاستيراد من الخارج لسد الاحتياجات من السلع الصناعية والغذائية، الأمر الذي يعكس إلى حد كبير قصور القطاعات المحلية عن الوفاء بتلك الاحتياجات[٢١٨].

٤– نقص إمكانيات تنفيذ مشاريع هياكل البنية الأساسية

إن إنشاء شبكة مواصلات برية وجوية وبحرية تربط دول مجلس التعاون لا يمكن أن تقوم بها دولة منفردة، بل تتطلب مخططاً خليجياً مشتركاً، فلا جدوى من مشاريع الإنتاج المشترك ما لم يتوفر مسبقاً شبكة من المواصلات والطرق المعبدة لتوصيل منتجات هذه المشاريع إلى مراكز استهلاكه بسهولة وسرعة.

---

218 – محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٠م)، ص ٢٢٧.

٥- اعتبارات السيادة والعمل المشترك

يتطلب التكامل الاقتصادي تنازلاً عن بعض أوجه السيادة بالنسبة للدول المشتركة في التجمع الإقليمي، ولكن غالبية الدول النامية ومن بينها دول مجلس التعاون لم تتقبل بعد فكرة دمج أجزاء من سيادتها الوطنية، أو الممارسة المشتركة للسيادة، على نحو ما فعلته بعض الدول التي انقضى على استقلالها زمن طويل نسبياً مثل دول الاتحاد الأوربي، والتي بدأت تتقبل بمفهوم مرن للسيادة، وتقوم بتغليب الطابع الاقتصادي على الطابع السياسي، في الوقت الذي مازالت فيه دول مجلس التعاون عاجزة عن إيجاد صيغة توفيقية بين اعتبارات السيادة والعمل المشترك. وذلك يعود إلى أنها حصلت على استقلالها حديثاً بعد فترة الاستعمار، كما ورثت العديد من المشاكل الداخلية مثل أزمة الشرعية، مما يجعلها متمسكة بسيادتها وتأكيد استقلالها، ويجعل من الصعب عليها أن تبدأ مراحل التعاون الإقليمي.[٢١٩].

٦- عدم وجود جهاز يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال الرقابة والمتابعة

عندما نصت المادة(٢٧) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على أن تكون الأولوية في التطبيق لأحكام الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء، وحيث أن مسئولية متابعة تنفيذ القرارات تقع على عاتق الأمانة العامة التي تتبع المجلس الأعلى ، لم يقم الأخير بدوره المطلوب في مساءلة الأمانة العامة عن هذا التقصير، بينما تتبع اللجان الفنية المجلس الوزاري لذا تبرز أهمية وجود جهاز مستقل مالياً وإدارياً يقوم بعمليات التوجيه والرقابة والمتابعة لسير تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون.[٢٢٠]

---

219 – مصطفى عبد العزيز مرسي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخصوصية المشتركة والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي، مصدر سابق، ص ٧١-٧ ٥.

220 – محمد عبد العزيز العواد، مصدر سابق، ص٢٨-٣٠.

٧ – الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة

تعتمد برامج التنمية في دول مجلس التعاون أساساً على العمالة الوافدة، فمنذ أوائل السبعينات بدأت الدول الأعضاء في وضع خططها التنموية وكان من أهم العقبات التي واجهتها في تنفيذ تلك الخطط، قلة حجم العمالة الوطنية، مما دفعها نحو استيراد العمالة من الخارج، بحيث أصبحت عملية التنمية في الدول الأعضاء تعتمد بشكل رئيسي على هذه العمالة[٢٢١].

٨ – الأخطار الخارجية

تتميز دول مجلس التعاون بموقعها الاستراتيجي، واحتوائها على احتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي بالإضافة إلى تمتعها بسيولة نقدية واحتياطات مالية ضخمة لذلك فهي معرضة لأخطار مستمرة تمس أمنها وسيادتها. وحيث أنه لا يمكن تحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء بدون وجود استقرار أمني في منطقة الخليج العربي، فإن مسيرة التكامل الاقتصادي قد تأثرت سلباً بوجود هذه التهديدات والمخاطر المستمرة. فعملية التكامل تسير بشكل بطيء، بسبب تغليب الاعتبارات الأمنية والسياسية على الاعتبارات الاقتصادية، لذا لم يحقق العمل المشترك الهدف المنشود في التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون[٢٢٢].

---

221 – السيد عبد المنعم المراكبي، مصدر سابق، ص ٨١-٨٢.

222 – محمد عبد العزيز العواد، مصدر سابق، ص٢٧-٣٠.

المبحث الرابع: البعد الأمني

يتطلب التكامل الأمني أن تتفق دول الاتحاد في المنظمة الإقليمية على الترتيبات الأمنية الجماعية، بغض النظر عن تفاوت مواردها من القوة، وعلى اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها الجماعي بأسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة. ويرى بعض الباحثين أن عملية التكامل في مجال الأمن الجماعي لا تظهر عادة إلا في ظروف الأزمات ومع تفاقم التهديدات والأخطار المشتركة، أي أنه لا يحدث في الظروف الطبيعية[٢٢٣].

يؤكد الدكتور جمال سند السويدي*، أن الحفاظ على الأمن والاستقرار وتحقيق التكامل كان ومازال الوسيلة المثلى لدول مجلس التعاون لكي تضمن تحقيق الغاية الوطنية العليا من تنمية ورفاهية وتقدم للمجتمع الخليجي، رغم الزخم المتلاحق من التحولات الإقليمية والعالمية التي شهدتها السنوات الأخيرة، الأمر الذي فرض ضرورة الاستفادة من المعطيات القائمة والتعامل معها من موقع الفعل والتأثير بدلاً من التأثر ورد الفعل، نظراً للفهم الواضح لأهمية الدور الخليجي في المعادلة الإقليمية والدولية، وضرورة أن يجري تأمين هذا الدور من مصالح ذاتية ورؤى خليجية مشتركة[٢٢٤].

ولذلك فقد ظهرت الحاجة إلى طرح رؤية وطنية للأمن الخليجي، نابعة من داخله، تصوغ المفاهيم، وتأخذ بعين الاعتبار الأهداف والمصالح الأمنية المشتركة لدول مجلس التعاون، وتقف على التحديات والمخاطر الإقليمية التي تحيط بها، وتدفع في اتجاه عناصر الاتفاق، وتتجاوز مواطن الخلاف والفرقة، خاصة أن أمن الخليج العربي موضوع معقد ومتشابك، وقد يختلف في تفسير طبيعته وجوهره

---

*مدير مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

223 – إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية:دراسة تحليلية مقارنة، مصدر سابق، ص ٣٨٢-٣٨٣.

224 – عبد الخالق عبد الله وآخرون، مصدر سابق، ص١٧.

تبعاً للأحداث التاريخية التي مرت بها منطقة الخليج العربي، وتبعاً للانعكاسات المتبادلة بين الأمن الخليجي والأمن الدولي، فضلاً عن أنه منذ بداية الثمانينات وحتى الآن لم تشهد هذه المنطقة استقراراً كاملاً أو أمناً شاملاً. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته بعض دول المنطقة، فإن المصدر الرئيس للتوتر وعدم الاستقرار كان نابعاً من داخل المنطقة نتيجة لطموحات كل من العراق وإيران وتوجهاتهما للهيمنة الإقليمية على دول الخليج العربية الصغيرة[٢٢٥].

وعلى الرغم من أن النظام الأساسي لمجلس التعاون لم يشر – كما لوحظ سابقاً – إلى التعاون الأمني الداخلي والإقليمي، إلا أن استمرار تصاعد التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية فرض على دول مجلس التعاون أن تعطي المسائل الأمنية الأولوية[٢٢٦].

أولاً: الأمن الداخلي الخليجي

كان موضوع الأمن الداخلي أحد أكبر المواضيع المقلقة لدول مجلس التعاون وخصوصاً منذ قيام الثورة الإيرانية التي كانت السبب في العديد من المشاكل للدول الأعضاء نتيجة لتبني تصدير الثورة للخارج. وكذلك محاولة الانقلاب ضد نظام الحكم في البحرين في ديسمبر ١٩٨١م، بالإضافة إلى أعمال الإرهاب والتفجيرات في الكويت، ومن بينها محاولة الاعتداء على حياة أمير الكويت عام ١٩٨٥م، وكذلك أعمال الشغب الناجمة عن المظاهرات الإيرانية خلال موسم الحج والتي بلغت ذروتها في شهر أغسطس ١٩٨٧م، كل هذه الأعمال أكدت الأهمية القصوى للتعاون الأمني الداخلي الفعال بين دول مجلس التعاون.

225– المصدر نفسه. ص١٧–١٨.

226 – نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص ٢٧١.

لقد حاولت دول مجلس التعاون فرادى وبشكل متعدد ضبط الأمن الداخلي إلى مدى لم يسبق له مثيل من قبل. وللتغلب على التهديدات التي كانت تواجهها هذه الدول من أعمال العنف السياسي، فرضت في تلك الفترة قيوداً على التأشيرات والسفر والإعلام والنشر. وقامت بترحيل الآلاف من المشتبه بهم، كما حاولت منع التسلل عبر حدودها. وعلى الرغم من جميع هذه الإجراءات والإجراءات الأمنية المشابهة، فشلت الدول الأعضاء في إبرام اتفاقية أمنية داخلية فيما بينها في تلك الفترة[٢٢٧].

في الرابع من مايو ٢٠٠٤م، وقع وزراء الداخلية في دول مجلس التعاون على اتفاقية لمكافحة الإرهاب، الهدف منها تكثيف الجهود والطاقات للقضاء على الإرهابيين. وذلك عندما استجدت قضية الإرهاب التي ظهرت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة والتي فرضت على دول مجلس التعاون توطيد علاقاتها مع بعضها لمواجهة تداعيات تلك الأحداث. ومن المعتقد أن هذه " الاتفاقية الشاملة " سوف تساعد ضباط الأمن في الدول الأعضاء على تنفيذ مهامهم بصورة فعَّالة. وتعد هذه الاتفاقية على حد تعبير الأمين العام لمجلس التعاون عبد الرحمن العطية الأكثر أهمية على الإطلاق منذ تأسيس مجلس التعاون وإحدى المساهمات الفعَّالة ضمن الجهود العالمية في مكافحة الإرهاب، إلا أن هذه الجهود ذهبت سدى على الرغم مما تعرضت له المنطقة من ويلات هذا الإرهاب[٢٢٨].

---

227 – المصدر نفسه. ص ٢٧٢.

228 – جميل مرداد، مصدر سابق، ص١٢٧.

ثانياً: الأمن الخارجي الخليجي

ذكرنا سابقاً أن القوى الخارجية الإقليمية والدولية، كانت عاملاً مهماً في زعزعة الاستقرار في منطقة الخليج العربي، والتي بلغت ذروتها ما بين عامي ١٩٧٩م و ١٩٨٠م. وقد عجلت هذه التهديدات الأمنية في نظر الكثير من الباحثين في تأسيس مجلس التعاون، ومنذ تأسيس مجلس التعاون وحتى وقتنا الراهن، تصاعدت معظم هذه التهديدات في منطقة الخليج العربي نتيجة لازدياد الصراع العسكري فيها، واندلاع الحرب العراقية - الإيرانية التي أدت إلى فقدان كل من إيران والعراق أهليتهما للقيام بدور شرطي الخليج، مما أدى إلى تغيرات بنيوية في النظام الإقليمي ودفع بدول الخليج العربية إلى تركيز الاهتمام على مسألة الاستقرار والأمن في منطقة الخليج العربي. فعندما تأسس مجلس التعاون شكل الأعضاء المنتمون إليه قوة عسكرية للدفاع المشترك هي الأولى من نوعها في تاريخ منطقة الخليج العربي، لتعطي بعداً خارجياً للأمن الجماعي. ثم جاء الغزو العراقي لدولة الكويت - حرب الخليج الثانية ١٩٩١م - وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق ليؤكدا حقيقة الخلل في التوازن الاستراتيجي والأمني الإقليمي والدولي في هذه المنطقة، ولذلك جرى التصديق على الاتفاقية الأمنية المشتركة في القمة الخليجية الخامسة عشرة التي عقدت في البحرين في ديسمبر١٩٩٤م، والتي كانت قد طرحت في الثاني والعشرين من فبراير ١٩٨٢م، ليبرز الاهتمام بالبعد الأمني الداخلي بين الدول الأعضاء.[٢٢٩]

ورغم كافة الجهود التي بذلت في هذا الجانب لم يتبلور مفهوم محدد متفق عليه للأمن الجماعي، الذي يخص في جوهره مجموعة من الدول المتجاورة ضمن إقليم واحد، تتخذ سياسة أمنية واحدة من خلال التعاون العسكري فيما بينها، لردع

---

[229] - علي حسن القرني، مصدر ساق، ص١٢٧.

التهديدات الخارجية وتوفير الحماية لمصالح الدول المعنية، والذي يتطلب مستوى معيناً للتعاون العسكري الجماعي، وإقامة نظام دفاعي تكون قدراته رادعــة، وأن تنتفي تماماً النزاعــات بين الدول الأعضاء، خاصة تلك النزاعات التي يمكن أن تتحول لصراعات مسلحة[٢٣٠].

يتضح مما سبق أن مفهوم الأمن الخليجي قد تــأثر بــالموقف الــدولي وحقبــة الاستعمار وصراع القوى العظمى، وبظهور النفط والثروات الطبيعيــة فــي دول الخليج العربية، وما ترتب عليه من تفاعل بين الموقع والثروة، وبتغيــر طبيعــة وأبعاد وأشكال التهديدات الداخلية والخارجيــة. كمــا تــأثر أيــضاً بــالتطورات الاجتماعية والحضارية لدول مجلــس التعــاون، وكــذلك بالتزاماتهــا العربيــة والإسلامية. ولكن لم يسع أحد إلى صياغة الأمن الخليجي من منظــوره الحقيقــي والواقعي والنابع من داخله، بمعنى أن تكون هناك وجهة نظر خليجية موحدة مــن خلال مجلس التعاون، لكونها الدول المعنية والمتأثرة بمقتضيات الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربية. ودول مجلس التعاون هي الدول الوحيدة القادرة علــى الخروج من مأزق المعادلة الصعبة لأمن الخليج بين التــدخل الــدولي والتهديــد الإقليمي، ولذا فإن الدول الأعضاء تسعى من عام ١٩٩٦م إلى صياغة مفهوم أمن وطني خليجي يتسم بالخصوصية، ولا ينفي الحق الشرعي لكل دولة في الدفاع عن نفسها، ولكنه يعمل على تقليل وردع التهديدات الخارجية، ويتطلب جهوداً جماعية مشتركة ومتكاملة، وتعاون عسكري واضح الأبعاد والمسؤوليات[٢٣١].

---

230 – عبد الخالق عبد الله وآخرون، مصدر سابق، ص ٢٣.
231 – المصدر نفسه. ص ٢٤.

ثالثاً: قوة درع الجزيرة

دفعت الأوضاع الغير مستقرة والتطورات الإقليمية في منطقة الخليج العربي قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى البحث عن تعاون عسكري أوثـق. ففي الخامس والعشرين من يناير ١٩٨٢م، اجتمع وزراء دفاع الدول الأعضاء في الرياض، وتم في ذلك الاجتماع مناقشة بناء قوة خليجية ذاتية تبعد أي خطر يهدد منطقة الخليج العربي، وتم بالفعل إنشاء تلك القوة، التي أطلق عليها اسم – قـوة درع الجزيرة– ، في التاسع عشر من نوفمبر ١٩٨٢م[٢٣٢].

تتمركز قوة درع الجزيرة بصفة دائمة في حفر الباطن فـي المملكـة العربيـة السعودية على مقربة من الحدود مع دولة الكويت. ونادراً ما يتنـاول المحللـون العسكريون أهمية تلك القوة بالكثير من الجدية. إن تلك القوة لم تأخذ في حـسبانها احتمال عدم قدرتها على تحديد نتيجة أي حرب قد تشن إما بالقرب من أو علـى أراضي أي دولة من دول مجلس التعاون. فقد استخدمت تلك القوة كجرس إنـذار جيو – سياسي لتنبيه جميع الأطراف بأن أي اعتداء على دولة مـن دول مجلـس التعاون سيفسر على أنه اعتداء على جميع الدول الأعضاء.

يمكن القول باختصار أن المحللين العسكريين قد دأبوا على التقليل من قيمة قوة درع الجزيرة، وخاصة المحللين المشككين في إمكانية توصل دول مجلس التعاون إلى اتفاقية دفاع مشترك. إن الأسلوب المختلف الذي يمكن أن ينظر به إلى أهمية قوة درع الجزيرة، هو أن هناك تحالفاً قائماً من ست دول وهـو علـى اسـتعداد لمقاومة أي هجوم على أي دولة من دول مجلس التعاون[٢٣٣].

---

232 – مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وثائق مجلس التعـاون الخليجـي(أبـو ظبـي: وزارة الإعـلام والثقافة،١٩٨٤)، ص ١١٦.

233 – عبد الجليل زيـد المرهـون، أمـن الخلـيج بعـد حـرب العـراق(الريـاض: معهـد الدراسـات الدبلوماسية،٢٠٠٥م)،ص ٨٢-٨٣.

وتعد اتفاقية الدفاع المشترك من أهم الخطوات التي اتخذتها دول مجلس التعاون لترسيخ مفهوم الدفاع المشترك فيما بينها، وقد نصت الاتفاقية على إقامة نظام إنذار مبكر للتنبيه من الصواريخ البالستية، وإقامة نظام اتصالات موحد يربط مراكز القيادة والسيطرة والاتصالات بين الدول الأعضاء، وزيادة عدد الجنود خمسة أضعاف ليصل إلى ٢٥ ألفاً على الأقل، وبالتالي تصبح قوة انتشار سريع، ويمكن لقوات أخرى من الدول الأعضاء أن تنظم للتصدي لهجمات محتملة، وبذلك فإنها لا ترمي إلى إقامة جيش خليجي موحد بقدر ما ترمي إلى تفعيل الإستراتيجية الدفاعية التي ترتكز على قوة درع الجزيرة. إلا أن ما يلاحظ على الاتفاقية أنها نصت على المعاهدات بين دول مجلس التعاون والدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي تعددت بعد حرب الخليج الثانية في خط ثابت، وفي إطار ذلك أبرمت الدوحة اتفاقها الدفاعي الأخير في ديسمبر ٢٠٠٢م، الذي حصلت الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضاه على قواعد عدة في قطر لمدة عشرين سنة قادمة على الأقل، أهمها قاعدة خور العديد، وقاعدة السيلية، وقاعدة أم سعيد، وهذا يعني أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لم ترغب في أن يصطدم ترتيبها الأمني مع الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي، والذي بات واقعاً يصعب تغييره منذ حرب الخليج الثانية[٢٣٤].

في الخامس والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٥م، أعلن وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز عن اقتراح للمملكة العربية السعودية بتفكيك قوة درع الجزيرة المشتركة بين دول مجلس التعاون ، بعد ٢٠ سنة من إنشائها. الاقتراح السعودي يقضي بأن تشرف كل دولة على وحداتها المخصصة لقوة درع الجزيرة التي يمكن استدعاءها في حال الضرورة. أي أن الاقتراح السعودي

---

234 – المصدر نفسه. ص ٨٣.

ينص على أن تتولى كل دولة قوتهـا المخصصة لدرع الجزيرة في بلادها، ثـم تتشكل قيادة مشتركة في الأمانة العامة لها قيـادة وضباط ومـسئولين. وقـال الأمير سلطان بن عبد العزيز أن هذا الاقتراح يقضي أيضا بأن تكون هناك قوات ايجابية تحت إشراف كل دولة وكل دولة معنية في مراعاة قواتها التي لديها. وتابع أنه إذا حدث ما يحدث تكون كل هذه القوات تحت قيادة قوة درع الجزيرة. وكـان ولي العهد السعودي آن ذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز اقترح على نظرائه في مجلس التعاون أثناء القمة الخليجية التي عقدت في الثامن عـشر مـن ديـسمبر ٢٠٠٥م، في أبو ظبي إعادة هيكلة قوة درع الجـزيرة. وأيـد القـادة الخليجيون وجهة نظر الأمير عبد الله بن عبد العزيز [٢٣٥].

رابعاً: عقبات التكامل الأمني الخليجي

واجهت مسيرة التكامل الأمني بين دول مجلس التعاون عدداً من العقبات، أهمها ما يلي:

١ – نقص الكوادر البشرية والفنية

نتيجة للنقص في الكوادر البشرية الفنية في دول مجلس التعاون، اعتمدت هـذه الدول في الغالب على العمالة الوافدة الخارجية لتشغيل أنظمة هذه الأسلحة المعقدة وتدريب الأفراد المدنيين والعسكريين من مواطنيها. ولتصحيح بعض الخلل مـن نقص في الكوادر الوطنية الماهرة والعناصر المواطنة في القوات المسلحة، لابـد من تطوير كفاءة الكوادر المواطنة ومشاركة وطنية اكبر في كـل مـستوى مـن

---

[235] - موقع للعربية نت.

http://www.alarabiya.net/Articles/2005/12/25/19777.htm

مستويات القوات المسلحة، وخفض الاعتماد على الكوادر الأجنبية. ولتغطية النقص في الأفراد، لابد من تطبيق نظام التجنيد الإلزامي[٢٣٦].

٢- اختلاف أنظمة التسليح ومناهج التدريب العسكري

يقلل تنوع أنظمة التسليح من عملية التكامل الأمني على المستوى الفني، ويخلق تحديات كبيرة أمام عمليات التنسيق والاستخدام الأمثل لها. كما أن التزود بالسلاح من مصادر متعددة سيف ذو حدين، فعلى الرغم من تأثيره السياسي في تجنب الاعتماد على مصدر واحد للإمداد بالأسلحة، إلا أنه من الناحية الفنية يعيق عملية الاندماج والانسجام بين الأسلحة المشتركة. وهناك عقبة أخرى تواجه التكامل الأمني بين دول مجلس التعاون وهي مناهج التدريب العسكري. فعلى سبيل المثال، القوات السعودية مدربة على المناهج العسكرية الأمريكية، بينما القوات العمانية والإماراتية على الإستراتيجية العسكرية البريطانية. ولربما كان لتعدد جنسيات المستشارين العسكريين وخلفياتهم الأكاديمية تأثير في تنوع مصادر التسلح ومناهج التدريب بين الدول الأعضاء.

٣ - التطرف في التمسك بالسيادة

يتطلب التكامل الأمني بين دول مجلس التعاون، بالضرورة التضحية بامتيازات السيادة لصالح الترتيبات العسكرية المشتركة. فمن خلال قيادة عسكرية موحدة فعلية - لا شكلية - من الممكن استخدام الكوادر البشرية والفنية بشكل فعَّال ضمن حدودها الكمية والكيفية.

٤ - الاختلافات تجاه تحديد الأخطار الخارجية

من القيود الأخرى على التكامل الأمني بين دول مجلس التعاون هو الاختلاف في وجهات النظر داخل الدول الأعضاء حول علاقاتها مع الأطراف الأخرى.

---

236 - نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص ٣٠٩.

فعلى سبيل المثال، كان لدولة الكويت والإمارات العربية المتحدة وجهات نظر مختلفة تجاه الحرب العراقية – الإيرانية. فقد كانت عرضة لضغوط سياسية من إيران تهدف إلى خفض مساندتها السياسية والمالية للمجهود الحربي للعراق، ونتيجة لذلك تأثرت الجهود الرامية لربط الدفاعات الجوية بين دول مجلس التعاون خشية من أن تنظر إيران إلى هذه الإجراءات كاستفزاز لها، لذلك وبقدر ما عملت الحرب كحافز للإسراع بقيام مجلس التعاون، أعاقت الحرب عملية التكامل الأمني الدفاعي بين الدول الأعضاء بشكل منتظم[٢٣٧].

٥ – الضعف النسبي لقوات مجلس التعاون

على الرغم من كل الجهود التي بذلتها دول مجلس التعاون في محاولة تقوية دفاعاتهم العسكرية، من خلال حجم الإنفاق العسكري الكبير، إلا أن الدول الأعضاء لم تحقق حتى الآن القوة الخليجية الذاتية القادرة على حماية نفسها من أي خطر خارجي، كما أن قدراتها العسكرية، بالمقارنة مع إيران والعراق في المعدات والأفراد، تبدو بعيدة عنها تماماً[٢٣٨].

ويبين الجدول رقم (٧) إجمالي أعداد منسوبي القوات المسلحة في دول مجلس التعاون أنها أقل بكثير من الأسلحة والأفراد مقارنة بما لدى إيران والعراق من الإمكانيات ذاتها.

---

237 – هاني رسلان." التجمع الخليجي وإشكالية الأمن الذاتي". مجلة السياسة الدولية(عدد:١٠٢، أكتوبر١٩٩٠م):٥٠-٥٢.

238 – نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص ٣١٠-٣١٢.

جدول رقم (٧)

إجمالي أعداد منسوبي القوات المسلحة

للدول المطلة على الخليج العربي

(تقديرات سنة ٢٠٠٠م)*

الدولة	إجمالي القوات المسلحة	الجيش	البحرية	القوات الجوية	الدفاع الجوي	الحرس الوطني	القوات العسك
السعودية	١٢٦٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٥٥٠٠	٢٠٠٠٠	١٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٠٠
الإمارات	٦٥٠٠٠	٥٩٠٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠٠	–	–	–
البحرين	١١٠٠٠	٨٥٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	–	–	١٥٠
قطر	١٢٣٣٠	٨٥٠٠	١٧٣٠	٢١٠٠	–	–	–
الكويت	١٥٣٠٠	١١٠٠٠	١٨٠٠	٢٥٠٠	–	–	٠٠٠
عمان	٤٣٥٠٠	٢٥٠٠٠	٤٢٠٠	٤١٠٠	–	٦٥٠٠	٤٠٠
دول مجلس التعاون	٢٧٣١٣٠	١٨٧٠٠٠	٢٦٢٣٠	٣٤٢٠٠	–	–	–
العراق	٤٢٩٠٠٠	٣٧٥٠٠٠	٢٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٧٠٠٠	–	٠٠٠
إيران	٥١٣٠٠٠	٣٢٥٠٠٠	١٨٠٠٠	٤٥٠٠٠	–	١٢٥٠٠٠	٠٠٠

* المصدر: فهد بن سعود آل سعود، مصدر سابق، ص٦٤.

ويتضح من الجدول أن القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون تظل أقل بكثير مما يلزم للدفاع عنها ضد إيران والعراق، وتلك حقيقة لها إفرازاتها على المدى البعيد بالنسبة للمخططين العسكريين الخليجيين. وفي غياب المعالجة اللازمة لإصلاح هذا الخلل، سيظل افتقاد القدرات الكافية باقياً على الأرجح في أي تقييم لاحتمالات توصل دول مجلس التعاون إلى قدر أكبر من الاعتماد على الذات في مجال الدفاع عن نفسها ضد الخطر الخارجي. وأول أسباب ذلك هو أن دول

مجلس التعاون بأجمعها على عكس العراق وإيران لها قاعدة سكنية أقل، وجيوش وقوات بحرية وغير متطورة، مع تعرض القوات البحرية لضغوط كبيرة لحماية سواحل دول الخليج البحرية والتي يبلغ طولها ٢٠٠٠ ميل تقريباً.

أما السبب الثاني فيتركز في أن دول مجلس التعاون تواجه عجزاً كبيراً في الموارد المالية والبنية التحتية والموارد البشرية والطبيعية. فعلى سبيل المثال عانت معظم دول المجلس في بداية التسعينات من عجوزات في ميزانياتها وذلك بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، إضافة إلى ذلك وخلافاً لإيران والعراق، لا تملك أي دولة من دول مجلس التعاون صناعة حربية ذات أهمية[٢٣٩].

فبالنسبة لإيران يرى بعض المراقبين أنه لا يمكن التنبؤ متى تتمكن إيران من إنتاج قنبلتها النووية الذاتية بالتحديد، إلا أن وجود منجمين لليورانيوم في البلاد في منطقتي خوشومي وسغند في إقليم يزد، وكذلك وجود معمل لتخصيب اليورانيوم في كاراج، ومفاعلات أبحاث صغيرة في أصفهان وطهران، ومركز أبحاث وتدريب للفيزياء والهندسة النووية في جامعة الإمام الحسين التابعة للحرس الثوري الإيراني، إضافة إلى أن مفاعلي بوشهر الضخمين يعدان قيد البناء، كل ذلك سيعطي دفعة نوعية للبحوث النووية الإيرانية التي ستتركز في البداية في المجال المدني، ولكن يمكن نقلها فيما بعد إلى برامج عسكرية موازية أخرى، كما حدث في دول عديدة مثل الهند وباكستان[٢٤٠].

أما في مجال الأسلحة التقليدية فإن إيران تتميز بتفوق كبير، مقارنة بقدرات دول مجلس التعاون، في مجال العتاد البحري والبري. وتعادل القدرات الجوية العسكرية للدول الأعضاء في مجلس التعاون مجتمعة في حجمها حوالي ضعف حجم القوات الجوية الإيرانية. وتستخدم القوات الإيرانية قوات حرس الثورة كأداة

---

239 -- عبد الخالق عبد الله وآخرون، مصدر سابق، ص٢٢٥- ٢٢٦.

240 - المصدر نفسه. ص ٦٣.

لتطبيق سياستها الدفاعية في منطقة الخليج العربي، حيث تتمتع هذه القوات بسرعة الحركة والقدرة على العمل وإنجاز مهمات استطلاع وإنزال متقدمـــة، يمكـــن أن تتلوها قوات مشاة بحرية وقوات بحرية مـــساندة. ويكـــاد الحـــرس الثـــوري أن يتخصص في مسائل الدفاع عـــن الجزر البحرية المحتلة التابعة لدولة الإمـــارات العربية المتحدة، لا بل باستخدام هذه الجزر كنقطة انطلاق محتملة للقيام بعمليات اعتراض للسفن التجاريـــــة وناقلات النفط، أو كمنطلق لعمليات زرع ألغام فـــي مياه الخليج العربي.

وهكذا تبرز القوات البحرية الإيرانية، وقواتها الأخرى التقليدية وغير التقليديـــة كأدوات مهمة في سياسة إيران الخارجية، خاصة في المدى المتوسط والبعيد. أما على المدى القصير فإن هذه القوات بما تمثله من عبء مالي، وما تحدثه من ردود فعل سلبية إقليمية، تؤثر في قدرة إيران علـــى اجتـــذاب الاســـتثمارات الأجنبيـــة الضرورية التي تساعدها على تحديث صناعاتها النفطية والبتروكيماوية[٢٤١].

وأخيراً، تؤدي التهديدات الأمنية والإدراك بالمصالح المـــشتركة، إلـــى تطـــوير التعاون وتحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل الأمني بين دول مجلـــس التعـــاون، الأمر الذي يستوجب إقامة قيادة عسكرية موحدة لها سلطة فعلية لا شكليه[٢٤٢].

241 – المصدر نفسه.ص ٦٤.

242 – هاني رسلان ، مصدر سابق، ص ٥١.

الفصل الخامس

الأبعاد الخارجية المؤثرة على مسيرة التكامل والوحدة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمهيد:

إن الكثير من المنظمات الدولية والإقليمية قامت بعد ما شعرت الدول الأعضاء فيها بخطر خارجي يهدد كيانها السياسي ويهدد أمنها واستقرارها الداخلي. لقد لعب الخطر الخارجي دوراً رئيسياً في تحفيز الشعوب المجزأة والدول المنفصلة على الاتحاد مع بعضها البعض.

سيتناول الفصل الخامس الأبعاد الخارجية المؤثرة على مسيرة التكامل والوحدة في مجلس التعاون. تلك الأبعاد المرتبطة بأطماع وطموحات دول الجوار الإقليمي – إيران والعراق – أو المرتبطة بمصالح الدول الأجنبية في منطقة الخليج الحيوية. في البعد الإقليمي سيبحث في العلاقات الخليجية مع دول الجوار، وتطور العلاقات الخليجية الإيرانية والملف النووي الإيراني وأمن الخليج العربي.

أما البعد الدولي، سيتناول المصالح الأمريكية في الخليج العربي، وتطور العلاقات الخليجية الأمريكية، والوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي، والحماية الأمريكية لدول مجلس التعاون، ثم النظر في الدور المحتمل لحلف شمال الأطلسي – الناتو– في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي.

وسيحتوي الفصل الخامس على مبحثين لتغطية هذه الجوانب، وهي:

المبحث الأول: البعد الإقليمي

المبحث الثاني: البعد الدولي

المبحث الأول: البعد الإقليمي

أولاً: العلاقات الخليجية مع دول الجوار الإقليمي

يرى بعض المفكرين السياسيين، مثل المفكر نديم البيطار، أن وجود الخطر الخارجي الذي يهدد وحدات سياسية مستقلة، يلعب دوراً هاماً في إيقاظ المشاعر القومية وتحفيز الشعوب المجزأة والأنظمة السياسية المنفصلة على الاتحاد .[٢٤٣]

لقد كانت ولازالت إيران والعراق حتى إسقاط نظام البعث واحتلال القوات الأمريكية له هما أساس جميع الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار والتوتر التي شهدتها منطقة الخليج العربي. لذا فإن أهم التحديات والمخاطر الخارجية التي تواجه دول مجلس التعاون والتي تحمل في طياتها آثاراً مستقبلية، هي تلك التحديات والمخاطر النابعة من دول الجوار إيران والعراق.

سبقت الإشارة في الفصول السابقة أنه عندما أعلن عن تأسيس مجلس التعاون خرجت من إيران بعض ردود الفعل، حيث أبدت في حينه حساسية شديدة تجاه تأسيس مجلس التعاون واعتبرته بمثابة تجمع عربي موجه ضدها، ومن ثم لم تتوان عن إبداء شكوكها وتحفظها تجاه مجلس التعاون ويبدو ذلك واضحاً في العديد من التصريحات الرسمية التي صدرت عن القيادات الإيرانية في تلك الفترة، والتي أعلنت فيها معارضتها لتأسيس تجمع عربي على الساحل الغربي من الخليج العربي.

إن لإيران طموحات في التوسع والسيطرة، على حساب أراضي الدول الصغيرة في مجلس التعاون، وأن مطالبها تركزت بوجه الخصوص على البحرين، وعلى أجزاء من الإمارات العربية المتحدة والتي لازالت تحتل ثلاث جزر منها – طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى– ، وتستند في ذلك إلى تفوقها العسكري،

---

243 – نديم البيطار ، مصدر سابق، ص ١٣٩ .

وخاصة في مجال الأسلحة غير التقليدية، حتى تضمن موقعها كقوة إقليمية يعتد بها في أي ترتيبات أمنية خاصة بمنطقة الخليج العربي.[٢٤٤].

أما العراق فلم يكن يخاف أنه من أكثر الأنظمة العربية معارضة لتأسيس مجلس التعاون، رغم مشاركته لدول الخليج العربية في العديد من التنظيمات الخليجية التي سبقت تأسيس مجلس التعاون مثل تأسيس بنك الخليج الدولي عام ١٩٧٥م ووكالة أنباء الخليج عام ١٩٧٨م. لكن اختلاف البنية السياسية والاجتماعية وأيدلوجية الحكم للعراق كان عائقاً يمنع انضمامه لهذا التجمع، إذ لم تبد الدول الأعضاء ارتياحاً لانضمام العراق إلى تجمعها، وقد ألقي النظام العراقي في حينه اللوم على المملكة العربية السعودية. لكن تورطه في تلك الأيام في حربه مع إيران أثر تأثيراً كبيراً على تحول موقف العراق الذي أدرك أنه أصبح في أمس الحاجة إلى دعم ومساندة جيرانه مما دفعه إلى إظهار ترحيبه بتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية[٢٤٥].

وتجدر الإشارة إلى أن العراق في ظل حكومات مختلفة سعى للتوسع والسيطرة على أراضي دولة من الدول الأعضاء وهي الكويت، من خلال مزاعمه بأن دولة الكويت جزء من العراق [٢٤٦] .

<u>ومن السابق يثبت صحة الفرضية التي تقول: غالباً ما تدفع المخاطر الخارجية التي تواجهها بعض الدول إلى الاتحاد فيما بينها، وعند زوال الخطر تتراجع هذه الدول عن مخططاتها الاتحادية.</u>

---

[244] – محمود علي دلود، مصدر سابق، ص١٥٨.
[245] – علي حسن القرني، مصدر سابق، ص ٩-١٠.
[246] – محمود علي دلود، مصدر سابق، ص١٥٨.

١- إيران

ترى إيران أن الخليج العربي حيوي لمصالحها القومية والاقتصادية والثقافيـــة، لأنه لولا موقعها المطل على الخليج العربي لكانت بلداً داخلياً مغلقـــاً، لأن بحـــر قزوين بحر مغلق. إضافه إلى ذلك أن إيران لها طموحات توسعية، وهذا ما يثير المخاوف من هيمنة إيرانية محتملة على منطقة الخليج العربـــي بكاملهـــا، ومـــن التهديدات الأمنية التي يمكن أن تنشأ عن مثل هذا الوضع.

ونظراً للتفاوت في حجم إيران وعدد سكانها وطاقتها الكامنة فإن هناك ما يبرر مخاوف دول مجلس التعاون، وإن كان تاريخ علاقة إيران مع تلك الدول خـــلال العقدين الماضيين قد تميز بالتقهقر والانسحاب على الأصعدة الثقافية والـــسياسية والعسكرية. وقد نجم هذا التقهقر عن دخول قوتين من خارج منطقة الخليج العربي هما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. لقد استفادت دول مجلس التعاون مـــن هذا التدخل، خلافاً لما هو الحال عليه بالنسبة إلى إيران، وإن كانت هذه الفوائـــد ليست محضة. وقد استفاد العراق أيضاً لسنوات عديدة، وبخاصة طوال الثمانينات، من هذا التواجد الأجنبي، إلا أن طموحاته المفرطة وسلوكه العدواني نحو جيرانه بمن فيهم أشقاؤه العرب أدى إلى إصابته بأضرار بالغة من القوات الأجنبية أثنـــاء حرب الخليج الثانية ١٩٩١م.

كانت هذه الفروق في الطاقة الكامنة والتجربة التاريخية سبباً في وجـــود تبـــاين أساسي بين المنظورين العربي والإيراني حول قضية التعامل مـــع أمـــن الخلـــيج العربي. ومنذ أوائل السبعينات تبنت إيران الرأي القائل بأن أمن الخليج العربـــي يجب أن تضمنه الدول المطلة عليه. وقد استمرت هذه الفكرة الإيرانية إلى ما بعد تغير نظام حكم الشاه، حتى أن الجمهورية الإسلامية ما زالت تتبنى هـــذا المبـــدأ وبقوة أكبر. بالمقابل أيدت دول مجلس التعاون وجود قوات أجنبيـــة مـــن خـــارج

منطقة الخليج العربي عند نشوب أي أزمة، حتى وإن كان ذلك الوجود على مقربة منها أحياناً، وذلك لتحقيق التوازن مع ثقل الدول الإقليمية الأكبر حجماً كـإيران والعراق[٢٤٧].

إن على دول مجلس التعاون التعامل مع إيران من منظور تأثيرها في الأمن والاستقرار بالمنطقة لأنهما أساس التنمية والتقدم، والأخذ في الاعتبار أن إيران تعمل في اتجاهين متضادين ومتضاربين، الأول: رغبتها في التعاون مع دول الجوار، ولذلك فهي تمارس سياسة التهدئة والحوار، والثاني: بناء قدرات عسكرية تخل بالتوازن الاستراتيجي العسكري بما يهدد أمن واستقرار دول الجوار. ومن ثم تبرز الحاجة إلى تبني مجلس التعاون لسياسة احتواء إيران وتوجهاتها المتضادة بصورة متكاملة وبمنهج اقتصادي شامل، بحيث تتناسب خطوات التقارب والتعاون والمساندة الاقتصادية والسياسية طردياً مع انتهاج إيران لسياسة معتدلة وخفض قدراتها التسليحية غير التقليدية، واتخاذها لإجراءات الحد من التوتر في منطقة الخليج العربي، ورفع الاحتلال عن جزر دولة الإمارات العربية المتحدة، وبناء علاقات حسن الجوار. ولا يمنع هذا من قبول دول مجلس التعاون لإقامة حوار جاد مع القيادة الإيرانية، للتوصل إلى حلول مناسبة لجميع القضايا العالقة، ولكن في إطار جماعي وليس ثنائياً حتى تتبنى دول مجلس التعاون موقفاً موحداً وتشكل قوة تفاوضية في حوارها مع إيران، ويجب أن يعمل هذا الحوار في اتجاه بناء توازن للمصالح كبديل عن توازن القوى[٢٤٨].

٢- العراق

يعد التحدي العراقي تحدياً مؤقتاً على المدى القريب وأقل خطراً من إيران رغم أن الأوضاع الداخلية في العراق غير مستقرة والأخطار مازالت محدقة بالعراق

---

247 – شرين هنتر، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية(ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،٢٠٠٣)، ص ٣٨- ٣٩.

248 – عبد الخالق عبد الله وآخرون، مصدر سابق، ص ٤١.

وبعد سقوط نظام صدام حسين. كما أن هناك أيضاً خطر التفكك والتقسيم، خاصة أن النظام السياسي القائم أدى بتصرفاته وسلوكه وسياسته إلى تدمير المجتمع العراقي اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، مما يزيد من صعوبة التنبؤ بمستقبل العراق ودوره الإقليمي، فذلك مرتبط بعدة عوامل داخلية وخارجية.

ومن ثم تأتي أهمية رسم سياسة مشتركة موحدة من قبل دول مجلس التعاون تجاه العراق ومستقبله، تأخذ في الاعتبار حقيقة الوجود العراقي كدولة جوار دائمة، وأهمية دورها في الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، وأن الشعب العراقي باق بينما نظامه الحاكم إلى زوال، ومن الأهمية الحفاظ على الروابط مع هذا الشعب الذي يدفع الآن فاتورة تكاليف مغامرات نظامه السابق[٢٤٩].

آثار التغير في طبيعة النظام العراقي تساؤلات مقلقة لدى الكثير من الباحثين، ودفع بهم إلى إعادة التفكير في مقومات المعادلة الأمنية الراهنة. والسؤال الرئيس المفتوح يدور حول التأثير الجوهري لسقوط النظام العراقي على مكونات البيئة الأمنية الأساسية في منطقة الخليج العربي؟ وهل الوضع الراهن يتطلب ترتيبات أمنية جديدة؟ وماهية هذه الترتيبات الواجب اتخاذها لتعزيز مقومات الأمن والسلام والاستقرار لأمد طويل في هذه المنطقة الإستراتيجية[٢٥٠].

ثانياً: تطور العلاقات الخليجية الإيرانية

بمقدور المراقب لتفاعلات مسار العلاقات الإيرانية ـ الخليجية أن يرصد حقيقة أنها شهدت نقلة نوعية هامة ومؤثرة، خاصة في السنوات الأخيرة، حيث تمر بتطورات عميقة، بشكل تصاعدي ومدروس، وباتجاه تأطير العلاقات وتنميتها، عبر أطر نظامية ثابتة ومتينة، وتتدفع هذه العلاقات لارتياد آفاق جديدة من التكامل

---

[249] – عبد الخالق عبد الله وآخرون، مصدر سابق، ص٤٢.

[250] – موقع مجلس الشورى في دولة قطر
http://www.nato-qatar.com/arabic/mainnews1.html

والتنسيق والتعاون النشط في مجالات شتى. ومما لا شك فيه أن توافر الإرادة السياسية لتوليد هذا المناخ الجديد بتجلياته ومؤشراته الإيجابية لترسيخ حيوية هذه العلاقات وضروراتها المنطقية، وسط سياق تفاعلات وتحديات إقليمية ودولية خطيرة، من شأنه إعادة تصويب بعض المسارات، نتيجة ما شهدته ومرت به العلاقات بمنعرجات مختلفة، وعبر مراحل متعددة، تأرجحت فيها ما بين الصراع وما يشبه الانفراج. والثابت أن هذه العلاقات تأسست على عدة منطلقات تخدمها وترفدها بقوة دفع ذاتية، نتيجة القواسم المشتركة، من اعتبارات الأخوة الإسلامية، والجوار الجغرافي، والبعد الحضاري، والمصالح المتبادلة، عطفًا على الموروث التاريخي، بما يمكنها من الاستجابة الواعية لعوامل الاختلاف وضرورة وجوده، للانتقال من حالة التعايش التنافسي إلى مرحلة من التقارب والانفتاح، والتنسيق والتعاون، بعيدًا عن الإقصاء والتهميش في الترتيبات الأمنية لذلك النظام الإقليمي الفرعي, ولما تمثله هذه المنطقة من أهمية وحساسية بالغة لدولها والعالم بأسره، لاعتبارات جيو - إستراتيجية متعددة، ولإيجاد تعاون إقليمي فاعل، طالما تنشده الأطراف ذات العلاقة، وتبديد الشكوك حول النيات وطبيعة الاتفاقات والتفاهمات التي يمكن أن تثير الهواجس والمخاوف[٢٥١].

لقد شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية تطورات عديدة منذ قيام الثورة الإسلامية في نهاية سبعينات القرن الماضي. ومع اختلاف نمط العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون حسب كل دولة، فإن أربع نقاط جوهرية تشكل معالم بارزة في فهم طبيعة هذه العلاقات:

---

[251] – موقع البينة
-http://www.albainah.net/index.aspx?function=item&id=1471&lang

١- الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، وإعلانها مبدأ تصدير الثورة، وما تلا ذلك من قيام حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران بسنواتها الثمانية ووقوف دول مجلس التعاون إلى جانب العراق. حيث قدمت الدعم المادي والمعنوي للقيادة العراقية في تلك الفترة، وهذا أدى بدوره لتوتر العلاقات الخليجية الإيرانية.

٢- حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، ومعها بدأ تحسن العلاقات والابتعاد عن الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون. وذلك لمواجهة تداعيات تلك الحرب التي شكلت خطراً حقيقياً على أمن ومصالح دول مجلس التعاون وإيران.

٣- السياسات الجديدة التي بدأت منذ أواخر عهد الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، ثم سياسات الرئيس محمد خاتمي منذ توليه السلطة عام ١٩٩٧م والحريصة على التصالح مع دول مجلس التعاون وبالأخص مع المملكة العربية السعودية.

٤- البرنامج النووي الإيراني، والذي يشكل تهديداً لأمن الخليج، فإن من شأن امتلاك إيران لأسلحة نووية سيؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الأمني ونشوب سباقات تسلح وانتشار مناخ من عدم الثقة لا مبرر له بين إيران ودول مجلس التعاون.

ومع وجود هذه النقاط الأربع الأساسية فإن للعلاقات الخليجية الإيرانية جانبين، فهنالك من جهة مسببات تدعو إلى الاختلاف والتباعد في حين توجد مسببات تدعو إلى التقارب والائتلاف:

٣- مسببات الاختلاف والتباعد

برزت منذ أكثر من عقدين عدة عناصر دفعت بالعلاقات الخليجية الإيرانية نحو مزيد من التنافر والتوجس، ومع تراكم تلك الحوادث وتفاعلها ازدادت الهوة بين الطرفين اتساعاً. ومن بين تلك العناصر ما هو ديني ثقافي ومنها ما يعود إلى عوامل سياسية أو أمنية، وفيها أيضا ما يعود إلى عوامل سببتها أطراف خارجية.

ومن أبرز مسببات التباعد بين إيران ودول مجلس التعاون:

أ- الخلافات المذهبية بين المذهب السني الذي تعتنقه غالبية شعوب دول مجلس التعاون والمذهب الشيعي الذي تتبناه إيران وبعض الأقليات في دول المجلس.

ب- وجود قوات أميركية في منطقة الخليج العربي منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، وقد ظل ذلك الوجود يزداد وظلت إيران تنظر إليه بخيفة وتوجس.

ج- التشدد الإيراني حيال قضية الجزر الإماراتية إلى درجة رفض التعاون مع اللجنة الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون للوساطة بين طهران وأبوظبي.

د- انتقاد إيران المتكرر للبيانات الختامية التي تصدرها قمم دول مجلس التعاون لاحتواء تلك البيانات على إدانة لها بسبب إصرارها على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث.

هـ- إجراء مناورات إيرانية بحرية ضخمة في بعض الأحيان في الخليج العربي وعند مضيق هرمز وبحر عمان.

٢-مسببات التقارب والائتلاف

شهدت منطقة الخليج العربي مع نهاية القرن الماضي تطوراً ملحوظاً في علاقات دول مجلس التعاون مع إيران. فلم تكرس عوامل التباعد القطيعة بين الطرفين وإنما رأت الدول الأعضاء في مجلس التعاون، وخاصة المملكة العربية السعودية أن تبدأ صفحة من التقارب مع إيران. وقد عززت هذا التقارب مسببات منها:

أ- زيارات متبادلة منذ عام ١٩٩٧م إلى الوقت الراهن بين مسئولين في قمة الهرم السياسي من إيران ومن بعض دول مجلس التعاون.

ب- التوقيع على اتفاقيات تعاون بين إيران ومجلس التعاون تغطي الفترة ما بين ١٩٩٧م و٢٠٠٢م وبلغت ٤٢ اتفاقية في مختلف المجالات التعاونية.

ج- اتفاقية للتعاون العسكري بين إيران وسلطنة عمان في التسعينات.

د-اتفاقية للتعاون الأمني بين إيران والمملكة العربية السعودية وتشمل أوجه التعاون في مجالات مكافحة الجريمة والإرهاب وغسيل الأموال وغيرها.

هـ- وجود ثماني لجان مشتركة بين إيران ودول مجلس التعاون، أبرزها اللجان العليا بين الجانبين.

و- زيادة حجم التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون وخصوصاً مع الإمارات العربية المتحدة.

ز- إعفاء مواطني دول مجلس التعاون من الحصول على تأشيرات دخول إلى إيران.

ومع ما يلاحظ من تغليب مسببات التقـارب ومحاولـة دول مجلـس التعـاون الاقتراب من إيران، فإن الملاحظ خاصة من جانب دول مجلس التعاون أن هناك نوعا من عدم تسريع خطوات التطبيع مع إيران[٢٥٢].

لما كانت العلاقات الأمريكية – الإيرانية تمر بأسـوأ فتراتهـا منـذ منتـصف التسعينات وكانت هناك تهديدات أمريكية وإسرائيلية موجهة ضد إيـران وضـد برنامجها النووي، لم تجد إيران بدأ من مد يدها إلى دول مجلس التعاون آملـة أن تفك طوق العزلة الذي فرضته عليها القوانين الأمريكية، وفي الوقت ذاته عاملـة على إيجاد فجوة بين المواقف الأمريكية والمواقف الخليجية مما سـمي بـالخطر الإيراني. ولعل من أهم الدروس التي استوعبتها إيران في حرب الخليج الثانيـة، هو أن قواتها المسلحة التي ربما كانت قوية إقليمياً، لا تـستطيع أن تتحمـل أيـة مواجهة عسكرية ولو محدودة بينها وبين قوات أجنبية أمريكية بالتحديد. لذلك فقد اختارت إيران سياسة المواربة مع الدول القريبة منها، بدلاً من سياستي المواجهة وتصعيد الخطاب السياسي التي كانت تتبناهما في الماضي. وساد هذا النمط مـن الخطاب السياسي في الصحافة الرسمية، وإن لم يتوار الخطاب الناري الـسابق، وإنما خفت حدته.

لقد نجحت حكومة خاتمي في تخفيف حدة المخاوف الخليجيـة مـن إيـران ، وعقدت إيران اتفاقيات تعاون ثقافي واقتصادي مـع حكومـة المملكـة العربيـة السعودية في أواخر مايو١٩٩٨م، كما وقع وزير داخليتها مذكرة تعاون أمني مـع

---

252 – موقع الجزيرة نت.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3E35035C-B095-4A33-8EDB-55A7E8F64D07.htm

وزير الداخلية الكويتي[253]. ومع أن هذه الدول لا تبدو متحمسة لتطبيع كامل للعلاقات مع إيران ما دامت القوات الإيرانية تحتل الجزر الإماراتية الثلاث، فإن هذه الدول ترى أن تحسين العلاقات التدريجي مع إيران من شأنه أن يدفعها على فتح باب للحوار التفاوضي مع حكومة الإمارات لإيجاد حل عادل لموضوع احتلال الجزر. ومع ذلك فإن الجزر الإماراتية المحتلة – على أهميتها – ليست هي المشكلة الوحيدة التي تؤثر سلبياً في العلاقات بين الجانبين الخليجي والإيراني، فموضوع الإرهاب والأحداث والاحتجاجات التي يقوم بها الحجاج الإيرانيون في موسم الحج كل عام، وكذلك التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية، إضافة إلى إعلان إيران حقها في جزء من حقل الشمال النفطي القطري، رغم توقيع البلدين لاتفاقية تخطيط الحدود بينهما عام ١٩٨٩م، كل هذه الاختلافات بين دول مجلس التعاون وإيران تحتاج إلى إيجاد حلول عملية وميدانية ملموسة تذهب على أبعد من إعلان النوايا الحسنة[254].

ومع حرص دول مجلس التعاون على تحسين العلاقات تدريجياً مع إيران بما يخدم مصالحها الأساسية وبما يسهم في حل المشكلات الجوهرية القائمة بين الطرفين مثل احتلال الجزر الإماراتية، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس، و مكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإن دول المجلس لا يمكنها تطبيع العلاقات مع إيران، وخصوصاً بعد التهديدات السياسية التي لوح بها الرئيس الإيراني الحالي محمود أحمدي نجاد .

إن دول مجلس التعاون تمر اليوم بمرحلة عصيبة لا تختلف عن مراحل الأزمات السياسية الماضية، التي مرّت بها منذ تأسيس المجلس قبل أكثر من ربع قرن، مما يتطلب منها المواجهة الصريحة، بما يتوافق مع مصالحها وأمنها

---

253 – محمد سلمان غانم، في جدل التحولات من منظور الأزمات في الخليج(بيروت: دار الفارابي، ط٢، ٢٠٠٠م) ، ص ٢٤١.

254 – المصدر نفسه. ص ٦٣- ٦٤.

واستقرارها، عبر الإعلان عن موقف جماعي موحد، يمكّنها من مواجهة التهديدات السياسية الإقليمية. وفي المقابل، تواجه إيران ضغطاً دولياً شرساً، لا تزال تعلن أمامه التصلب ورفض وقف نشاطاتها النووية، في حين أن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تناقش الطرق الشرعية لإلزامها بإبداء المرونة في قضيتها النووية. تداعيات الملف النووي الإيراني، والوضع المتأزم في العراق، وتعثر العملية السياسية بسبب الضربات المتزايدة للمقاومة العراقية، والأمن الخليجي وظاهرة الإرهاب، مواضيع ساخنة دائمة النقاش بين الخليجيين، لكن موضوع الملف النووي الإيراني هو أهمها وأخطرها[٢٥٥].

ثالثاً: الملف النووي الإيراني وأمن الخليج العربي

امتلاك إيران لأسلحة نووية سيقود منطقة الخليج العربي إلي حالة من السباق النووي لا مبرر له ويسهم في خلق مناخ من عدم الثقة بين الجانبين الخليجي والإيراني، فالملف النووي الإيراني أصبح يشكل هاجساً في دول مجلس التعاون وللعالم وعلى نحو يمثل تهديداً للمصالح الإستراتيجية للمنطقة وتهديداً للأمن العالمي[٢٥٦].

إن العسكرة التي تعيشها منطقة الخليج اليوم قد تتجاوز في مفاعيلها وتأثيراتها الراهنة والمستقبلية ما حملته سياسات العسكرة السابقة أيام النظام الملكي الإيراني ومغامرات النظام العراقي فيما بعد. ولئن كانت السياسات القديمة لهذين النظامين تمت برعاية الولايات المتحدة وتشجيعها، فإن تجاوز النظام الجمهوري في إيران اليوم محددات القوة التقليدية وإنتقاله إلى فضاء التهديد بالإستمرار في تخصيب

---

255 – موقع ملتقى للحوار الأكاديمي http://www.political-sa.com/vb/showthread.php?t=4772

256 – موقع مجلس الشورى في دولة قطر http://www.nato-qatar.com/arabic/mainnews1.html

اليورانيوم وإحتمالات توصله إلى إنتاج تكنولوجيا عسكرية نووية في المستقبل، يشكل دوافع إستمرار العسكرة وإستخدامها لتحقيق أهداف سياسية قريبة وربما بعيدة أيضاً. وعلى رغم افتراق أهداف كل من النظامين الملكي السابق والجمهوري الحالي في سياساتهما وإستهدافاتهما، في منطقة مصالح إستراتيجية هي الأهم بالنسبة للولايات المتحدة وللغرب عموماً، إلا أن الطموح الإقليمي لإيران كدولة، بغض النظر عمن يحكمها، يبقى المحدد الأول لسياساتها القائمة، فيما إحتكمت وتحتكم إليه في نزوعها الإمبراطوري المستند إلى عصبية اللغة والهوية والدور والطموح، حتى لو تطلب الأمر رفع رايات دينية، يغطي بها نظام يزاوج بين أيديولوجيته الدينية وطموحاته القومية أهدافه المستقبلية، على رغم أن النظام القائم في طهران اليوم ليس منسجماً في تطلعاته، كما أيام الحكم الملكي في إنضباطه إنسجاماً مع دوره التابع لحدود الدور الإقليمي المرسوم له، والذي مارسه عملياً في إطار خدمته للإستراتيجية الأميركية[٢٥٧].

فنظام الجمهورية الإسلامية يفتقد إلى كثير من عوامل التماسك والتماثل في النظرة المحددة، ليس لدوره فحسب، بل وفي مدى ما يمكن أن تتيحه إمكاناته الفعلية في تحقيق ما يصبو إليه. وعلى الرغم من تأكيد إيران أنها في صدد إنتاج تكنولوجيا نووية سلمية لا عسكرية، إلا أن التشكيك الأميركي والغربي عموماً – والإسرائيلي خصوصاً – هو ما يبقي على عوامل التوتر في المنطقة كدوافع رئيسية لعدم الاستقرار، خصوصاً أن الوضع العراقي الناشئ بفعل الاحتلال، دفع بالولايات المتحدة لتكون دولة مجاورة لإيران، إيران الفاعل الرئيس في الوضع العراقي، بما وفرته وتوفره من غطاء لميليشيات وأحزاب وقوى لا تضع كلها في أولوياتها تحرير العراق من الاحتلال الأجنبي، وإنما خوض صراعات دموية

---

257 – موقع ملتقى الحوار الأكاديمي
http://www.political-sa.com/vb/showthread.php?t=4771

للهيمنة عليه أولاً. من هنا لا تنفي السياسات اليومية أو التكتيكية الإيرانية، إزاء تحالفاتها الراهنة، الأهداف البعيدة للأمن القومي الإيراني قدر ما تؤكده. فبالتوازي مع هذه السياسات، يمكن إستقراء الرؤى الإستراتيجية الخاصة بالنظام الإيراني، في التنافس الحاد مع الولايات المتحدة على الهيمنة والنفوذ في محيط البيئة الأمنية الإيرانية، وهو ما استدعى ويستدعي ليس التصادم إزاء البرنامج النووي، بل والتصادم الحاد داخل العراق لتقرير مستقبله كبلد يقع في صميم بيئة الأمن القومي الإيراني، بصرف النظر عن مكوناته الطائفية والمذهبية التي يمكن الاستفادة منها وتوظيف بعضها في خدمة الرؤية الإستراتيجية للنظام، كما تمكن المساومة عليها في أي تسوية محتملة مع الولايات المتحدة في حال الإقرار بطموحاته التي تتعدد في إستهدافاتها من النووي إلى الطموح الإقليمي وصولاً إلى بناء بيئة أمنية معترف بها دولياً، ليس البرنامج النووي سوى وسيلة لتحقيقها، إلى جانب رغبات النزوع الإمبراطوري الأميركي من جهة، والإيراني من جهة أخرى، في الهيمنة على الإقليم النفطي الذي يشكل عصب حياة الصناعات الدولية، وخلق نفوذ للهيمنة على الأسواق الآسيوية عبر مشروعات النفط والغاز والاستثمارات والأسواق التي يمكن أن تنشأ بفعل إستقرار النفوذ لأي منهما مستقبلاً[٢٥٨].

لقد تمسكت دول مجلس التعاون باتفاقياتها الثنائية مع الدول الكبرى نظرا لوجود مخاوف من طموحات إيران الإقليمية خاصة مع وجود الخلل في ميزان القوة في منطقة الخليج العربي بين إيران ودول المجلس. لذلك يجب أن يكون هناك ترتيبات أمنية جماعية إقليمية يساندها دعم دولي يتم من خلال تبادل المعلومات ومناقشة إجراءات بناء الثقة، وبالتالي السعي إلى بناء إرادة أمنية إقليمية مشتركة يمكن معها استيعاب الخلل في توازن القوى في منطقة الخليج العربي وإلا فإن الحالة

---

[258] – موقع ملتقى الحوار الأكاديمي
http://www.political-sa.com/vb/showthread.php?t=4771

وهي ماضية على ماهي عليه تبقى الأمور غير واضحة المعالم ومن هنا لابد من التشاور والحوار المستمر في هذا الأمر.

إن هناك خلاف جوهري بشأن الرؤى الإيرانية لأمن الخليج العربي، ورؤى مجلس التعاون لهذا الأمر. فإيران تريد خليجاً مغلقاً تقود فيه صيغة الأمن، ودول مجلس التعاون تريد خليجاً منفتحاً على العالم ومرتبطاً بالمصالح الإقليمية والدولية. ومن هنا يجيء أيضاً التباين في المواقف بشأن الوجود العسكري الأميركي، فإيران ترفضه من الأساس، ودول مجلس التعاون ترى فيه الضامن المرحلي المباشر والموازن للأمن في الخليج العربي. و في ظل هذا الخلل، في تقدير بعض الباحثين، يقترب الوضع مما كان عليه عند نهاية الحرب العراقية - الإيرانية، عندما أصبح العراق قوة عسكرية كبرى مما أغراه بالمغامرة. ففي إطار الوضع الراهن أصبحت إيران قوة عسكرية كبرى، في وجود عراق مازال يبحث عن معادلته الأمنية، ولم تحسم الآراء بشأن مستوى قوته العسكرية. كل هذه العوامل تحفز التفكير الخلاق للبحث عن إمكان التوصل في المرحلة المقبلة، إلى منظومة أمنية إقليمية شاملة وجديدة في منطقة الخليج العربي، تعزز من فرص ومقومات الأمن والتعاون الإقليمي بين مختلف الأطراف، وقد يعاون دخول حلف الناتو على خط البحث في هذا المجال في التوصل إلى مثل هذه الصيغة، التصور الأولي للتعاون الأمني في الخليج العربي[٢٥٩].

وترى هذه الدراسة أن رغبة دول مجلس التعاون في ضم إيران والعراق إلى ترتيباتها المتعلقة بالأمن الجماعي تمثل تراجعاً من الدول الأعضاء عن مواقفها السابقة في استبعاد دول الجوار وخصوصاً إيران من ترتيباتها الأمنية. لقد شكلت التحديات الأمنية الراهنة في منطقة الخليج العربي تحدياً حقيقياً لدول المجلس مما ضغط عليها فأعادت حساباتها الأمنية ومواقفها السياسية من جديد حتى تتلاءم مع الظروف الراهنة.

---

[259] - موقع مجلس الشورى في دولة قطر
http://www.nato-qatar.com/arabic/mainnews1.html

المبحث الثاني: البعد الدولي

أولاً: المصالح الأمريكية في الخليج العربي

لاشك أن المصالح الأمريكية في الخليج العربي ذات أهمية كبرى بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية والإدارات الأمريكية المتعاقبة، الأمر الذي أدى إلى وضع المصالح الأمريكية سواء السياسية أو الاقتصادية أو الإستراتيجية في منطقة الخليج العربي ضمن الأولويات في سياساتها الخارجية مع التركيز على تلك المصالح وعلى المحافظة عليها من أي اعتداء أو تهديد، ولذلك أصبحت منطقة الخليج العربي تمثل مركز ثقل بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية وبالتالي أصبح أمن الخليج العربي جزء من الأمن الأمريكي ومرتبط به ارتباطاً وثيقاً بسبب الاحتياط النفطي الكبير في هذه المنطقة الحيوية[٢٦٠].

إن اهتمام الولايات المتحدة بأمن منطقة الخليج العربي ليس وليد اليوم، بل يرجع تاريخه إلى فترة نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما سعت لإيجاد مكاناً لها في هذه المنطقة الحيوية التي وصفها الرئيس الأمريكي السابق إيزنهاور" بأنها من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم على الإطلاق". لقد كان النفط هو نقطة الجذب الأمريكي لمنطقة الخليج العربي بالتنسيق مع بريطانيا في مرحلة أولى وبالتنافس معها في مرحلة لاحقة، لكن كانت هناك أيضاً الاعتبارات المتعلقة بالحرب الباردة وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط إجمالاً، وكانت هناك قضية أمن إسرائيل التي نجحت السياسة الأمريكية في تقليص تعارضها مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي. فلم يظهر هذا التعارض بشكل ملموس إلا في حالتين: إحداهما الحظر النفطي في حرب ١٩٧٣م، والأخرى حالة مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الخليج العربية. وربما تبلور هذا الاهتمام واكتملت أبعاده

---

260 – محمد عبد الله الحربي، الإستراتيجية الأمريكية وأمن الخليج(الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية،١٩٩٨م)، ص ٣٥.

مع أواخر الستينيات بالانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي في منطقة يشتد التنافس الدولي عليها ويتزايد الصراع الإقليمي فيها، فمنذ ذلك الوقت أخذ دور الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي يتسع وتطورت استراتيجياتها وفقاً للظروف المتغيرة حتى جاء الغزو العراقي للكويت – حرب الخليج الثانية – والتي ترتبت عليها بداية عهد جديد في دور الولايات المتحدة بمنطقة الخليج، عهد تتمثل أهم ملامحه في قدرتها على ترتيب عملية الأمن الخليجي بدون منافس لها، بعد زوال الاتحاد السوفيتي[٢٦١].

ثانياً: تطور العلاقات الخليجية الأمريكية

تمثل العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية لدول الخليج العربية مع القوى العظمى على الصعيد العملي امتداداً للعلاقات قبل تأسيس مجلس التعاون، حيث تلعب الروابط الاقتصادية والعسكرية والسياسية مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص دوراً مرجحاً لهذه العلاقات. وربما يكون أحد المؤشرات المهمة في ذلك هو حجم التبادل التجاري والعلاقات الدبلوماسية. وعلى الرغم من محاولات دول مجلس التعاون في إبعاد منطقة الخليج العربي عن صراع القوى العظمى ونفوذها، وإتباع سياسة متوازنة إلى حد ما، إلا أن تلك المحاولات كانت- على الأغلب- مقيدة بواقع الإمكانات والقدرات والموقع الجغرافي والاستراتيجي للدول الأعضاء[٢٦٢].

يرتكز موقف الولايات المتحدة على أهمية العلاقات التاريخية والتقليدية والحوار المستمر مع دول مجلس التعاون ثنائياً، كما أنها استفادت من الجسور الثقافية والأكاديمية والاتصالات البشرية بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون وكل من

---

261 – محمد عبد الله الحربي، مصدر سابق، ص ٣٨.

262 – عبد الله يعقوب بشارة، مجلس التعاون: المسيرة والتحديات(الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط٢، ١٩٨٨م)، ص ٢٢٦.

الولايات المتحدة وأوروبا، ولذلك تعاملت الولايات المتحدة مع مجلس التعاون كمنظمة وككيان واحد، تمثل ذلك في الاجتماعات السنوية التي تتم في نيويورك بين وزير الخارجية الأمريكي ووزراء خارجية دول مجلس التعاون والأمين العام، والتي يتم خلالها التعرف على سياسة مجلس التعاون تجاه القضايا العادلة. وبما أن الولايات المتحدة كانت تشعر بأن مصدر الطاقة التي يحتاجها حلفاؤها في أوروبا لا تصان ولا تؤمن إلا بموافقة الأصحاب الشرعيين لهذه المنابع، لذلك كانت ترى أن طروحات مجلس التعاون بالتأكيد على سياسة عدم الانحياز والاعتماد على الذات وبناء القوة الذاتية، لا تصب – بحسب الرؤية الأمريكية – في خدمة دول منطقة الخليج العربي وتحقيق أهدافها فحسب، وإنما لتأمين منابع النفط والحفاظ عليها وإبعاد عناصر التخريب عنها وحمايتها لصالح الاقتصاد العالمي[٢٦٣].

وفي ظل عولمة الاقتصاد بشكل عام، وبحكم العلاقات الاقتصادية الإستراتيجية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون كان من الطبيعي أن تؤدي أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، إلى انعكاسات اقتصادية هائلة على دول مجلس التعاون وبخاصة في مجالات النفط والتجارة والمال والاستثمارات والطيران والسياحة والتأمين. لقد كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر انعكاسات اقتصادية سلبية على اقتصاديات الدول الأعضاء في مجلس التعاون، ويمكن القول أن هذه الأحداث كشفت وأكدت وجود الكثير من السلبيات وأوجه القصور التي تعاني منها اقتصادات الدول الأعضاء، مثل الاعتماد على تصدير النفط كمصدر وحيد للدخل، والتبعية الاقتصادية للخارج وبشكل خاص للولايات المتحدة وأوروبا، وهي سلبيات لم يكن معظمها خافياً على الأوساط الرسمية وأهل الفكر والرأي ورجال الأعمال في هذه الدول[٢٦٤].

---

[263]– عبد الله يعقوب بشارة، مجلس التعاون: المسيرة والتحديات، مصدر سابق، ص ٢٢٨.
[264] – المصدر نفسه. ص٢١٢، ٢٢٨.

ثالثاً: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمي وحيدة، حصل في النظام الدولي حدث هام أدى إلى تشديد قبضة الولايات المتحدة على وسط آسيا والخليج العربي، وهو احتلال العراق للكويت- حرب الخليج الثانية- عام١٩٩١م، التي أدت إلى وضع اليد الأمريكية على الخليج العربي ونفطه.

إن حرب الخليج الثانية التي شنها التحالف الدولي من أجل تحرير الكويت عام ١٩٩١م، كانت في الواقع، ذريعة لوضع اليد الأمريكية على نفط الخليج العربي وتحقيق أول هدف من أهداف السيطرة الأمريكية على نفط العرب، وهي الإستراتيجية التي رسمها بوش الأب بعد سقوط الاتحاد السوفيتي(السابق) وجاء من بعده ابنه الرئيس الأمريكي الحالي جورج دبليو بوش من بعده لينفذ المرحلة التالية منها. لقد سخّر الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب الدول المتحالفة كلها في حرب الخليج الثانية لتحقيق أهدافه الإستراتيجية في الخليج العربي، فقد سيطرت الولايات المتحدة على نقط الخليج، ونهبت خزائنه، وتحكمت بمصيره[٢٦٥].

بعد حرب الخليج الثانية استمر تواجد القوات الأمريكية في دول مجلس التعاون، كما تكثف الوجود العسكري البحري الأمريكي خصوصاً في مياه الخليج العربي. لقد كانت حرب الخليج الثانية نقطة تحول بارزة في الوجود العسكري الأمريكي في هذه المنطقة الحيوية، حيث قررت أن تستقر في الخليج بشكل دائم لعمليات تالية، كما يستشف من إستراتيجيتها التي بدأت تتكشف منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وقد ثبت ذلك في اجتياحها الأخير للعراق.

---

[265] -يا سين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وخيارات، دعوة إلى امن عربي إسلامي في الخليج(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٤م)، ص ١٠٩-١١٠.

وهكذا فإنه، بعد حرب الخليج الثانية، تحول شكل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي، من تسهيلات عسكرية روتينية فحسب، إلى قواعد عسكرية ثابتة بالإضافة إلى تلك التسهيلات. كما أن نطاق التسهيلات العسكرية قد اتسع ليشمل معظم مطارات بلدان الخليج العربي وموانئها ومعسكراتها، وتشمل تلك التسهيلات: خدمات الوقود والتموين والصيانة وتخزين الأسلحة، وحق استخدام المطارات والموانئ والمياه الإقليمية والمجال الجوي للدول ذات العلاقة، بالإضافة إلى الحق في المطالبة بمناورات مشتركة بين وحداتها العسكرية وجيوش تلك الدول. وأما القواعد العسكرية الثابتة في الخليج العربي فقد بلغت خمس قواعد رئيسية تتمتع باستقلالية نسبية، وقدرة عامة على دعم عمليات قتال جوية أو برية أو بحرية، وتتمركز في هذه القواعد، قوات أمريكية، وتدار من قبلها بموجب اتفاقات عسكرية مع الدول المضيفة، والقواعد العسكرية الرئيسة الخمس، في الخليج العربي هي: قاعدة الجفير في البحرين، وقاعدة خور العديد في قطر، وقاعدة علي سالم، ومعسكر أريجان في الكويت، وقاعدة مصيرة في عمان[٢٦٦].

لا شك في أن الثمن الذي تدفعه الدول الأعضاء في مجلس التعاون للقوات الأمريكية المقيمة على أرضها، وفي مياهها، والمستخدمة لأجوائها مادياً ومعنوياً، وطنياً وقومياً وعلى حساب سيادتها، يظل أعلى بكثير من المنفعة المستوفاة من هذه القوات، والخدمات التي تقدمها لأمنها واستقرارها. فبالإضافة إلى وضع اليد على الموارد النفطية لهذه الدول والتحكم بها، يتم نهب خزائن الدول المضيفة سواء عن طريق نفقات الجيوش المتمركزة على أرضها، أو عن طريق بيعها أسلحة لا تحتاجها ولا تستطيع استيعابها، كما جرى مع عدد من هذه الدول بعد حرب الخليج

---

[266] – المصدر نفسه. ص ١١٦– ١١٧.

الثانية. ولا بد من القول أن أي وجود عسكري أمريكي على أرض أي دولة من دول مجلس التعاون ولو كان الهدف منه إنشاء غطاء أمني يقيها من أي عدوان، إقليمي أو دولي عليها، يحد من حريتها وسياستها واستقلالها وقرارها الحر، ويجعل تلك الدول العظمى شريكة فاعلة في تقرير سياسة الدولة المضيفة، داخلياً وخارجياً، بذريعة تحقيق الأمن لقواتها، فلا يحق مثلاً، للدولة المضيفة أن تعقد معاهدة عسكرية خصوصاً مع أيه دولة أخرى، بما يمكن أن يمس أمن الجيوش الأجنبية المقيمة على أرضها، وأهم مثال على ذلك تعثر تنفيذ إعلان دمشق الذي اتفق عليه بين دول مجلس التعاون ومصر وسوريا، ووقع في دمشق في الخامس والسادس من مارس ١٩٩١م، أي بعد الاجتياح العراقي للكويت مباشرة لذا شكل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي عقبة أمام التكامل وخصوصاً في جانبة الأمني بين دول مجلس التعاون[٢٦٧].

رابعاً: الحماية الأمريكية لدول مجلس التعاون

ترى الدول الصغيرة في مجلس التعاون، أن الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية في حفظ أمنها واستقرارها أمر كاف بحد ذاته، دون حاجة إلى قدرة ذاتية مهما كانت صغيرة. ولكن استقراراً يقوم على الاعتماد الكامل على قوة عالمية كبرى، وفي ظل شروط قوة إقليمية معينة، هو استقرار هش مهما طال أمده. فالولايات المتحدة، أو الدولة الحامية هنا، لن يهمها في النهاية إلا تحقيق مصالحها، وعلى رأسها ضمان سريان النفط بأسعار مقبولة، وربما لو ضمنت لها

---

267 - المصدر نفسه.ص ١٢١-١٢٩.

إيران ذلك، فإنها ستترك لها حرية التحكم بشؤون الخليج العربي وفرض شروطها ومطالبها. إن الحل الرئيس لضمان استقرار دائم في منطقة الخليج العربي يكمن في إعادة التوازن الإقليمي في هذه المنطقة، لا عن طريق وجود مباشر كبير لقوة خارجية، حتى وإن بقيت ضرورية لأمد بعيد، ولكن عن طريق إيجاد قوة إقليمية جديدة، تكون الموازن للقوة الإيرانية في منطقة الخليج العربي، وهذه القوة يجب أن تكون مجلس التعاون بعد تفعيله[٢٦٨].

إن للولايات المتحدة علاقات صداقة وتحالف مع دول مجلس التعاون، وبشكل خاص مع المملكة العربية السعودية، وقد ضمنت هذه العلاقات الخاصة، المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها، من خلال الحصول على كميات كافية من النفط وضمان استمرار تدفقه[٢٦٩]. ولذلك فإن الإدارة الأمريكية تولي اهتماماً كبيراً لإستقرار نظم الحكم القائمة فيها، وتتخوف من وصول جماعات متطرفة إلى السلطة، مما يتبع ذلك من تغيير في سياسات هذه الدول الخارجية عموماً وسياستها النفطية خصوصاً. وتركز الولايات المتحدة على مثل هذه الاحتمالات على المملكة العربية السعودية التي تعتبر أكبر منتج ومصدر للنفط. لذا كان الالتزام الأمريكي بالمحافظة على استمرار نظم الحكم في دول مجلس التعاون، بحكم أنها نظم يسهل التعامل معها، وبالتالي تضمن الولايات المتحدة تحقيق مصالحها، وهذا ما يفسر الدعم الأمريكي للمنظومة الخليجية[٢٧٠].

---

268 – موقع جريدة الشرق الأوسط.
http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&issue=10232&article=395012&search=

269 – السيد عبد المنعم المراكبي، مصدر سابق، ص١١٣- ١١٥.

270 – عبد الله سعيد الحارثي، صراع القوى الدولية في منطقة الخليج(الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٨٨م)، ص ١٦-١٨.

خامساً: الدور المحتمل لحلف شمال الأطلسي - الناتو- في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي

إن البيئة الأمنية المتغيرة والتهديدات التي يواجهها العالم اليوم لا تقتصر على دولة بمفردها، بل هي تهديدات مشتركة عبر العالم، ففي عصر العولمة لا توجد دولة في العالم ذات حصانة ضد هذه التهديدات وبمنأى عنها. فمنذ نهاية الحرب الباردة، ظهر المزيد من التهديدات الأمنية بشكل حقيقي في أجزاء من العالم، بدءاً من الإرهاب وإضعافه للدول، مروراً بانتشار أسلحة الدمار الشامل والمتاجرة في البشر والأسلحة والمخدرات. وبما أن حلف الناتو قد توسع في عضويته والتي زادت إلى ستة وعشرين دولة، وارتبط الحلف بمجموعة كبيرة من المهام، من أهمها حفظ الأمن والسلم الدوليين، فإن هناك حوار بين حلف الناتو و دول مجلس التعاون، لإقامة تعاون بينهما في مجالات معينة مثل مكافحة الإرهاب وأمن الحدود[٢٧١].

وعلى الرغم من أن الحوار بين دول مجلس التعاون وحلف الناتو قد بدأ منذ مطلع التسعينيات، إلا أن التطور الحقيقي بهذا الشأن تمت مناقشته في مؤتمرين عقدا بالدوحة بالتعاون مع مؤسسة "راند" الأمريكية:

الأول: "تحولات الناتو والأمن في الخليج"، وقد عُقد في إبريل ٢٠٠٤م، وبحث في طبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه الحلف في أمن الخليج، والمكاسب التي يمكن أن تجنيها دول المجلس من هذا التعاون أو الشراكة المرتقبة والتحديات التي تقف أمام مثل هذا التعاون.

والثاني: "دور الناتو في أمن الخليج"، وعُقد في ديسمبر ٢٠٠٥م، وظهر فيه اتفاق الأطراف المشاركة على ضرورة تفعيل الشراكة الإستراتيجية في مجال الأمن في

---

271 – موقع صحيفة الوقت
http://www.alwaqt.com/art.php?aid=46084

ظل وجود تحديات مشتركة. فمنذ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق ومنطقة الخليج العربي تعيش حالة من عدم الاستقرار الأمني، وحالة من الضبابية حول الخيارات والتصورات المطروحة لترتيبات الأمن في المنطقة وعدم اليقين بخصوص مستقبل هذه الترتيبات. وتنطلق الرؤى الجديدة لإعادة ترتيب المنظومة الأمنية في الخليج من المعطيات الأمنية الجديدة التي أوجدها الاحتلال الأمريكي، سواء لجهة تحــول الولايات المتحدة إلى جار إقليمي، واتجاهها إلى إعادة صياغة علاقاتها مع القوى الإقليمية في المنطقة بناء على نتائج الاحتلال، وميل ميزان القــوى فــي النظــام الإقليمي الخليجي لصالح إيران مقارنة بدول مجلس التعاون والعراق، إضافة إلى حالة الغياب العربي الواضحة عن ترتيبات الأمن في الخليج. ومن الخيارات التي طرحت لترتيبات الأمن الإقليمي في الخليج خيار الشراكة الأمريكية – الأوروبية عبر حلف الناتو[٢٧٢].

يرى أمين عام مجلس التعاون عبد الرحمن العطية، أن تطوير إستراتيجية أكثر تفصيلا للتعاون الأطلسي الخليجي وتنفيذها في السنوات القليلة المقبلــة، يتطلــب إيجاد برنامج للمتابعة للأعوام القادمة، لتحديد أوجه ومدى التعاون بدقة أكبر لتبني إستراتيجية أطلسية خليجية لتعريف الأمن بمعناه الواسع بحيث يــشمل القــضايا الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية حتى يكون للتعاون بــين حلــف لنــاتو ودول مجلس التعاون تأثير أقوى في تطوير الإنسان في منطقــة الخلــيج العربــي، لأن الأبعاد الجديدة للأمن في دول الناتو ودول مجلس التعاون تؤكد العلاقة الوطيــدة بين التنمية والأمن الأمر الذي يحتم تبني اتخاذ إجراءات متوازنة فــي المجــالين السياسي والأمني، وإدراك أن التحديات التي تواجه منطقة الشرق الأوســط مثــل

---

[272] – موقع كلية الملك خالد العسكرية
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=203251

الصراع العربي الإسرائيلي والاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق شديدة الارتباط ببعضها البعض، فأمن الخليج العربي ليس شأناً خليجياً خالصاً[٢٧٣].

ورغم ترحيب دول المجلس بالتعاون الأمني مع الناتو في بعض المجالات، إلا أنها أصرت على أن يكون هذا التعاون في إطار قاعدة الاحترام المتبادل البعيد عن منطق فرض الهيمنة لتحقيق المصالح المتبادلة بين الجانبين، والعمل على تطوير صيغ جديدة للتعاون والتكامل بين القوات العسكرية الخليجية لدعم قدرتها على الدفاع عن أمن المنطقة، والربط بين أمن الخليج والأمن الإقليمي، وهو ما يتطلب التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية وللصراع العربي – الإسرائيلي عموماً واستقرار العراق.

ومع التسليم بأن أهداف الحلف المعلنة تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً ودول الخليج بخاصة تأتي ضمن برامج الحلف للتعاون مع الدول غير الأعضاء، ومنها برنامج الحوار المشترك مع مناطق يعتبرها الحلف إستراتيجية منها: جنوب المتوسط، والشرق الأوسط، ووسط آسيا، والقوقاز حيث تتضمن هذه البرامج حواراً يستهدف تعزيز الثقة والتعاون ويتضمن علاقات لا تنتهي بالعضوية، إلا أن الواقع يشير إلى أن هناك أهدافاً أخرى غير معلنة لهذا التوجه، وهنا يمكن الإشارة إلى ثلاثة أمور:

الأول: تمثل الدول الخليجية الست وبلدان البحر المتوسط الجانب الأكبر لمبادرة الشرق الأوسط الكبير التي دعت إليها الولايات المتحدة وتبنتها قمة الدول الصناعية الثماني في ولاية جورجيا الأمريكية في الثامن من يونيو ٢٠٠٤م، فضلاً عن قمة التحالف الأوروبي – الأمريكي في أيرلندا التي جمعت الرئيس الأمريكي مع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي في السادس والعشرين من يونيو

---

[273] – موقع صحيفة الوقت
http://www.alwaqt.com/art.php?aid=46084

٢٠٠٤م، حيث كان محور قمة الناتو عام ٢٠٠٤م هو ذاته الذي اهتمت به القمتان المشار إليهما، وهي قضية الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير والعراق، بما يعنى أن هناك تطابقاً بين توجهات الحلف والتوجهات الأمريكية والأوروبية بشأن الترتيبات المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط.

الثاني: انتقال الحلف من الدفاع عن أراضي الدول الأعضاء إلى الدفاع عن مصالحها المشتركة خارج نطاق أراضيها من خلال المشاركة في تنفيذ مفهوم الضربات الاستباقية أو الإجهاضية، أي الذهاب إلى مصادر التهديد والتعامل معها دون انتظار وقوعها.

الثالث: يأتي الاهتمام الجديد من جانب الحلف بدول الخليج في إطار ما يطلق عليه: "عولمة الأمن في الخليج وتدويل قضاياه"، حيث يلاحظ أن التوجه الأمريكي بشأن منطقة الشرق الأوسط هو الذي أقنع الحلف بانتهاج هذا التوجه الجديد، والمساهمة في أمن الشرق الأوسط.

وهناك عوامل عديدة تدفع حلف الناتو إلى العمل على تطوير آلية للتعاون والشراكة مع دول مجلس التعاون ومد مظلته الأمنية إلى المنطقة، يأتي في مقدمتها: ما تتمتع به المنطقة من إمكانات اقتصادية ونفطية هائلة تؤثر بشكل أو بأخر على مصالح دوله إذا ما تعرضت للتهديد، كما أن لدول الحلف مصلحة في الوجود العسكري في منطقة الخليج التي تتمتع بأهمية جوهرية من الناحية الجيواستراتيجية، ونلك للإبقاء على الأحداث الجارية في الشرق الأوسط وشمال وشرق أفريقيا ووسط وجنوب آسيا تحت السيطرة[٢٧٤].

---

[274] – موقع كلية الملك خالد العسكرية
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=203251

يأتي دور الناتو في منطقة الخليج في ضوء أمرين مهمين: أولهما: استمرار تردي الأوضاع الأمنية في العراق التي كان لها تداعيات عديدة على دول مجلس التعاون، ابتداءً بتجنيد بعض الشبكات لشباب من تلك الدول للمقاومة في العراق، ومروراً بظهور بعض الممارسات الطائفية نتيجة لصعود الشيعة في العراق، وانتهاء ما يتردد عن إمكانية تقسيم العراق وقيام حرب أهلية. وثانيهما: استمرار التوتر بين إيران والولايات المتحدة بشأن الملف النووي الإيراني وغيره من القضايا الأخرى. إن استقرار الأوضاع في العراق شرط ضروري لخليج آمن، وبالتالي فإن دول مجلس التعاون في سعيها لإيجاد منظومة أمنية تجمعها مع العراق وإيران تحتاج إلى ضمانات دولية، ولا شك أن حلف الناتو في إطار توجهه الجديد يمكن أن يقدم هذا الدعم الدولي، بالإضافة إلى أنه يزيد من فاعلية الدور الأوروبي في مسألة الأمن وهو الأمر الذي لا تعارضه دول مجلس التعاون، حيث أن لها اتفاقيات أمنية ثنائية مع بعض من هذه الدول الأوربية.

إن تعزيز الأمن الذاتي الخليجي يعد مطلباً ضروريا قبيل الدخول في أي صيغة أمنية إقليمية، ومن ثم فإن حوار الناتو مع دول مجلس التعاون من شأنه أن يفضي إلى تعاون بشأن تطوير القدرات الذاتية لدول المجلس، وقد عكس تصريح رئيس مجلس الشورى القطري خلال ندوة الدوحة أهمية البعد الدولي في أمن الخليج، حينما قال: " المتغيرات الدولية جعلت أطرافاً دولية أخرى جزءاً من المعادلة الأمنية في المنطقة بعد أن كانت المسألة الأمنية في بلدان الخليج العربي أصلاً من مسئوليات حكوماتها "[٢٧٥]. فالواقع الأمني والظروف التي تعرضت لها منطقة الخليج مثل حرب الخليج الأولى والثانية والاحتلال الأمريكي للعراق،

---

[275] – موقع إسلام أون لاين
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/12/article04.shtml

دفعت دول مجلس التعاون لاتخاذ بعض القرارات الصعبة، بسبب التهديدات الخارجية لدول المجلس، والتي تنبع من حقيقتين:

الأولى: عدم التوازن الشديد والفجوة الواسعة بين مصادر القوة المادية النسبية المتمثلة في الثروة النفطية لدول مجلس التعاون فرادى أو جماعات، ومستوى قوتها العسكرية وبين مصادر القوة والثروة لدى الدول الإقليمية الأخرى في المنطقة. وهذه الفجوة تجعل دول مجلس التعاون مطمعاً لدول إقليمية- إيران و العراق- الأكثر سكاناً، والأقوى جيوشاً .

والثانية: وهي أن القاعدة الديموغرافية لدول مجلس التعاون محدودة بطبيعتها، وتضع قيداً في هذه المرحلة على بناء قوات مسلحة قوية وفعَّالة في هذه الدول،

إذ يصعب تحقيق توسيع قاعدة القوة البشرية لدول مجلس التعاون من دون كلفة اجتماعية واقتصادية كبيرة. ومن هنا تجد دول المجلس نفسها أمام الخيار الصعب، وهو التعامل مع التهديدات والمخاطر من دول الجوار على مصادر قوة مساندة خارجية، ولم تسمح المتغيرات الإقليمية اللاحقة بتغيير ملموس في مكونات هذه المعادلة الأمنية الراهنة[٢٧٦].

ترى الدراسة أن دول مجلس التعاون ستستفيد من حوارها مع حلف الناتو في ظل الحديث عن رؤى مستقبلية لأمن منطقة الخليج، تلك القضية التي تعد الهاجس الأكبر لدول المجلس، حيث تعاني من خلل في التوازن في ظل وجود قوة إقليمية متفوقة - إيران- وأوضاع غير مستقرة في العراق، ومن ثم فإن إدخال الناتو في الترتيبات الأمنية في الخليج قد يحقق توازن مفقود في المرحلة الراهنة. إن الدور الغربي تجاه أمن الخليج أمراً مهماً، وقد استفادت دول المجلس من هذا الدور منذ الانسحاب البريطاني وحتى الوقت الراهن. إضافة إلى أن التدخل الأوروبي في شئون الخليج قد يدعم وحدة دول مجلس التعاون، من خلال نقل تجربة الوحدة الأوروبية إلى منطقة الخليج العربي.

---

276 – موقع صحيفة الوقت
http://www.alwaqt.com/art.php?aid=46084

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة في مسيرة التكامل والوحدة. فقد ركزت الدراسة على مرحلة ما قبل تأسيس مجلس التعاون، حيث تناولت الاعتبارات الجغرافية والتاريخية بين دول الخليج العربية والتي كان لها أثر كبير في تأسيس مجلس التعاون، كما تطرقت إلى علاقات التعاون و النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتعليمي السائد في دول الخليج العربية والتي تتشابه إلى حد كبير في مواردها الطبيعية وهياكلها الاقتصادية. كذلك تم رصد ردود الفعل الإقليمية والدولية على تأسيس مجلس التعاون، والتطرق للأحكام الأساسية له والمتعلقة بأهدافه، ومقره، واجتماعاته، والعضوية فيه، ثم استعرضت الدراسة الأجهزة الرئيسة لمجلس التعاون، وهي: المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات والهيئة الاستشارية، والمجلس الوزاري والأمانة العامة، وتقييم الهيكل التنظيمي في مجلس التعاون.

كذلك استعرضت هذه الدراسة الأبعاد الداخلية المؤثرة على مسيرة التكامل والوحدة في مجلس التعاون، بدءاً بالبعد السياسي، والذي ركز على متطلبات التعاون والاندماج بين الدول الأعضاء، ومتطلبات السيادة لكل دولة، وعلى دور المشاركة السياسية في دفع عملية التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون. وفي البعد الاجتماعي تم التطرق للبنية الاجتماعية الخليجية والقائمة على أساس العلاقات القبلية ومشكلات العمالة الوافدة وأثرها على الفعل ورد الفعل بين مواطني الدول الأعضاء. أما البعد الاقتصادي فقد تناول مراحل التكامل

الاقتصادي في مجلس التعاون، والصعوبات التي اعترضت طريقه، والتي من أهمها الاعتماد على مصدر وحيد ورئيس للدخل هو النفط والتبعية الاقتصادية للخارج، إضافة إلى سلبيات تنفيذ الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس. وبالنسبة للبعد الأمني، كانت هناك محاولة في قيام تحالف أمني بين دول مجلس التعاون، من خلال إنشاء قوة خليجية ذاتية – قوة درع الجزيرة–، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل، حيث إعترض التكامل الأمني بين دول مجلس التعاون، العديد من العقبات أهمها نقص الكوادر البشرية والفنية في الدول الأعضاء.

كذلك ناقشت هذه الدراسة الأبعاد الخارجية المؤثرة على مسيرة التكامل والوحدة في مجلس التعاون. حيث تناولت بشكل أساسي البعد الإقليمي و دول الجوار– إيران والعراق– وأثرهما الكبير على استقرار وأمن الخليج العربي حيث يمثل العراق وإيران أهم التحديات والمخاطر الخارجية التي تواجه الدول الأعضاء في مجلس التعاون، وبالتالي أثر هذا الخطر الخارجي بشكل سلبي على عملية التكامل والوحدة بين دول المجلس. ثم تناولت الدراسة البعد الدولي، الذي تطرّق للمصالح الأمريكية في الخليج العربي، والعلاقات الخليجية الأمريكية، ودور الولايات المتحدة في حفظ أمن دول مجلس التعاون ودعم أنظمتها الحاكمة. وأخيراً التطرق إلى الدور الجديد المحتمل أن يقوم به حلف الناتو لحفظ الأمن والسلم في منطقة الخليج العربي.

لقد مرّ ستة وعشرون عاماً على تأسيس مجلس التعاون، حقق فيها بعض الإنجازات، وعانى من الإخفاقات أكثر، وهو اليوم يمرّ بمرحلة تستوجب إعادة النظر، في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية المحيطة. لقد كان مجلس التعاون

وليد ظروف إقليمية ودولية حتمت ظهوره إلى حيز الوجود، ومرّ بفترات كادت أن تؤدي إلى حله، ولكنه قاوم الظروف واستطاع البقاء والاستمرار. وكان من المتوقع أن تؤدي حرب الخليج الثانية عام١٩٩١م، إلى تفعيل دور مجلس التعاون، ولكن الحرب انتهت دون أن يكون له أي دور يذكر، بقدر ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً هي الفاعل المباشر في تلك الحرب.

بشكل عام، لم يكن لمجلس التعاون فاعلية طوال الستة وعشرين عاماً الماضية، وذلك قياساً بما كان مأمولاً منه خلال السنوات الأولى لتأسيسه. كان المأمول، بل والمتوقع في فترات معينة، مثل فترة حرب الخليج الثانية أثناء الاحتلال العراقي للكويت، أن يتحول مجلس التعاون إلى دولة واحدة ذات شكل فدرالي، أو حتى كونفدرالي، أو أن يكون ذا سياسة موحدة تجاه الخارج على أقل تقدير، ولكن ذلك لم يحدث، بل كان العكس هو الصحيح، والسبب في ذلك وجود التوجس والحساسية والريبة بين الدول الأعضاء، أو محاولة بعض دول المجلس إثبات ذاتاً عن طريق المبالغة في تأكيد الاستقلالية، أو التمسك المتشدد بمبدأ السيادة الوطنية، رغم أن هذه السيادة مخترقة بشكل أو بآخر من قبل قوى خارج مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهنا تكمن المشكلة.

ورغم أن مجلس التعاون قام على أساس التعاون بين دوله وصولاً، إلا أن التباين في السياسات هو واقع الأمر في العلاقات بين الدول الأعضاء، وفي علاقاتها بالخارج، مما جعل مجلس التعاون تنظيماً هشاً دون فاعلية حقيقية، سواء تعلق الأمر بالجانب السياسي أو الجانب الاقتصادي. إن التباين هو عنوان السياسات الخليجية الخليجية، سياسات خارجية غير متسقة مع بعضها البعض، وسياسات اقتصادية متضاربة، ظهرت بشكل كبير في الاتفاقيات الثنائية خارج

إطار مجلس التعاون، وغير ذلك من أمور قد لا تكون نابعة من مصلحة الدول الأعضاء. بقدر ما هي نابعة من مصالح فردية آنية أو عاجلة، على حساب المصالح الجماعية للمنظومة الخليجية. وبناءً على ما سبق فإن هذه الدراسة تطرح التوصيات التالية:

أولاً: في الجانب السياسي، يتطلب هذا الجانب تطوير خطوات التكامل بين دول مجلس التعاون وضمان استمرار تقدمه ويتطلب من الدول الأعضاء في أي تجمع إقليمي يهدف إلى تحقيق التكامل، أن تتقبل هذه الدول بالتنازل التدريجي لانفرادها التام في اتخاذ القرارات في بعض المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، واستبدال الممارسة الفردية لمظاهر السيادة فيها، أي على مستوى الدولة، بجماعية اتخاذ بعض القرارات وإجراء التشاور لاتخاذ البعض الآخر أي على مستوى المجموعة. كما أنه في ظل تشابك العلاقات والتفاعل المتبادل للأبعاد الخارجية وانعكاساتها على أي تجمع إقليمي، فإن التشاور السياسي المنظم، وتنسيق المواقف السياسية من القضايا الإقليمية والدولية يهيئ بيئة سياسية ملائمة للتكامل بين أعضاء هذا التجمع.

إذا توفرت الإرادة السياسية أصبحت الدول الأعضاء في التجمع الإقليمي أكثر استعداداً وتقبلاً لتقديم التنازلات عن السيادة في سبيل عمل جماعي يضمن مصلحة هذا التجمع، ومصلحة كل عضو من أعضائه وحينئذٍ تصبح مسيرة التكامل ممكنة. فالخطوة التي اتخذتها دول الخليج العربية بتأسيس مجلس التعاون تمثل إطاراً قانونياً لدعم الروابط بينها، غير أن القواعد القانونية لا تكون لها قيمة في حد ذاتها ما لم تكن تعبيراً سليماً عن إرادة سياسية مشتركة تجاه واقع معين.

ثانياً: في الجانب الاجتماعي، تتميز دول مجلس التعاون بوجود أسس تاريخية وتواصل اجتماعي وثقافي وتحديات مشتركة وهي عوامل تهيئ ظروفاً مناسبة للتكامل والوحدة بين دول المجلس، لكنها يمكن أن تبقى في حدود الكلام والعواطف ما لم يزداد إحساس الشعوب الخليجية بأن مصالحها مشتركة ومصيرها واحد، ورفع مستوى وعي الشعوب عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرية ومؤسسات ودور العلم والثقافة، بيان أن دعم حاضرها واستشراف مستقبل أفضل لأجيالها، يتطلب تنسيق إمكانيات الدول الأعضاء بشرياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً في إطار عمل خليجي مشترك.

ومن هنا، فلابد من إبراز دور مؤسسات التعليم في دول مجلس التعاون في هذا المجال بنشر التوعية التكاملية في ثقافة المواطن الخليجي. كذلك يجب دعم الإطار القانوني والمؤسسي لمجلس التعاون بمؤسسات غير رسمية تتمثل في التنظيمات الشعبية الخليجية- مؤسسات المجتمع المدني- والتي يساعد نشاطها في تحقيق الغاية المنشودة في التكامل والوحدة بين الدول الأعضاء.

ثالثاً: في الجانب الاقتصادي، إذا قيمنا تجربة التكامل الاقتصادي الخليجي، وفي ظل الظروف الموضوعية لخصوصيات اقتصاديات دول مجلس التعاون، والتي تتميز باختلال التركيب الاقتصادي، والتبعية المزدوجة للاقتصاديات المتقدمة الخارجية، والنقص في عدد من الموارد الإنتاجية وضيق السوق المحلية الخليجية، فإن هذه الدراسة ترى انه لا بد أن تأخذ دول المجلس بمبدأ تكامل التنمية، إذاً لا معنى للتكامل إذا لم ينجم عنه تنمية سريعة لكل دولة من الدول الأعضاء، ولا دوام للتعاون والتكامل إذ لم يقم على هذا الأساس. وكذلك لابد من تفعيل دور القطاع الخاص في دعم جهود التكامل الخليجي، حيث أن اقتصاد دول مجلس التعاون يرتكز على القطاع النفطي الذي يشكل جزءاً رئيسياً من قطاعها العام،

ونظراً لضخامة هذا القطاع وأهمية دوره في الاقتصاد الوطني في جميع الدول الأعضاء المنتجة للنفط. وعلى الرغم من أن القطاع العام هو السائد بحكم طبيعة تركيب الهيكل الاقتصادي للدول الأعضاء، إلا أن الفلسفة الاقتصادية الخليجية تقوم على أساس مبدأ الحرية الاقتصادية، وتفسح في هذا الإطار مجالاً واسعاً أمام القطاع الخاص ليسهم بدوره في حركة التكامل الخليجي. إن وجود اعتماد اقتصادي متبادل ومصالح اقتصادية متشابكة، تدفع بشكل عملي ومصلحي ملموس في الاتجاه نحو إرساء سياسة أمن ودفاع مشتركة بين الدول الأعضاء، تكون أكثر مقدرة على حماية المصالح المشتركة ومواجهة محاولات تدخل الدول الأجنبية تحت شعار ما تسميه بالفراغ الأمني الخليجي.

رابعاً: في الجانب الأمني، أكدت تطورات أحداث منطقة الخليج العربي أن أفضل دفاع عن دول مجلس التعاون هو إرادتها السياسية في البقاء محايدة ومستقلة، وتصميمها على مواجهة التدخلات الخارجية بمواردها الجماعية الخاصة وفي نطاق اتفاقياتها الدفاعية المشتركة. وفي الواقع فإن تشابه دول مجلس التعاون في ظروفها بشكل عام اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، لابد وأن يعكس تقارباً لنظراتها للقضايا الإقليمية والخارجية، ومن هنا فإن المصلحة المشتركة أن يكون لهذه المجموعة سياسة دفاعية وأمنية تنطلق من نظرة خليجية منسقة، خاصة وأن الإمكانيات البشرية والدفاعية المنفردة لا تسمح بالنهوض بمهامها بشكل كامل.

خامساً: وفي الجانب القانوني والمؤسسي، فإن الإطار القانوني والمؤسسي لمجلس التعاون لا يكفي وحده لدفع مسيرة التكامل والوحدة بين الدول الأعضاء، إلا أنه مع هذا لا يجب أن نقلل من أهمية هذا الإطار. فقد وفر مدخلاً موحداً وآليات التعاون بين الدول الأعضاء. وفي الواقع فإن فقدان النظرة الشاملة، لمسيرة التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون، ناجم عن تعدد الأجهزة الرئيسة في المجلس والمنظمات الخليجية المعنية بشئون دعم علاقات التعاون بين الدول

الخليجية العربية. وتباين نظرتها في مجال العمل المشترك في الجانب السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وافتقارها لمفهوم عام على المستوى الخليجي الشامل ليربط تلك النظرات والجوانب الأخرى وينسق بينها، بحيث يكمل بعضها البعض، ويجنبها التعارض و الازدواجية.

سادساً: ضرورة ربط البعد السياسي بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لدفع عجلة التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون. فإن توافر حد أدنى من التوافق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني بين الدول الأعضاء في المجلس يزيد من إمكانيات نجاح جهود التكامل والوحدة، بعكس التجمع الإقليمي الذي يضم عدداً من الدول المتباينة في درجة نموها الاقتصادي، أو المختلفة اختلافاً جوهرياً في أنظمتها السياسية وفلسفة الحكم فيها، أو التي تتبع سياسات خارجية متعارضة، فإن هذا التباين والتمايز يعرقل مسار عمليات التكامل والوحدة بين الدول الأعضاء في هذا التجمع.

سابعاً: في عالم تزايدت فيه ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتشابكت فيه العلاقات الدولية، فإنه من الصعب الفصل بين الأبعاد الداخلية والخارجية وتأثيرهما المتبادل على تطور أي تجمع إقليمي. فأي نظام إقليمي لا يعيش في فراغ بل يتأثر بالتيارات السياسية الداخلية ومصالح الدول الأعضاء فيه من ناحية، وبالمتغيرات الخارجية من ناحية أخرى. لذلك يجب على دول مجلس التعاون أن تخطو خطوات سريعة نحو التكامل والوحدة فيما بينها إذ لم تعد الكيانات الصغيرة قادرة على أن تشق طريقها بأمان في عصر العولمة، وأن تواجه بمفردها التحديات الكبيرة التي فرضها عالمنا المعاصر والمتغيرات الدولية خاصة في منطقة الخليج العربية التي تتميز بقلة الكثافة السكنية وتزايد الأطماع الأجنبية في ثرواتها النفطية الكبيرة.

المراجع

أولاً/ المراجع العربية:

١- الكتب:

إدريس، محمد السعيد. النظام الإقليمي للخليج العربي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

الأشعل، عبد الله. الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي. (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،١٩٨٣).

آل ثاني، فهد بن عبد الرحمن. دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: تطبيقات على دول مجلس التعاون الخليجي. (عمّان: دار وائل للنشر،٢٠٠١).

باعشن، عبد الرحمن علي. العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي. (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧).

البحارنة، حسين محمد. دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها. (بيروت: شركة التنمية والتطوير،١٩٧٣).

بركات، نظام وآخرون. مبادئ علم السياسة. (عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط٣، ١٩٨٩).

بسيسو، فؤاد حمدي. التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي: المنهاج المقترح والأسس المضمونة والعلمية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢ ،١٩٨٧).

بشارة، عبد الله يعقوب. دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية. (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٥).

--------. مجلس التعاون: المسيرة والتحديات. (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون الدول الخليج العربية، ط٢، ١٩٨٨).

البيطار، نديم. من التجزئة إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨٣).

الحارثي، عبد الله سعيد. صـــراع القـــوى الدولية في منطقة الخليج. (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية،١٩٨٨).

حتى، يوسف ناصيف. النظرية في العلاقات الدولية. (بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٨٥).

الحربي، محمد عبد الله. الإستراتيجية الأمريكية وامن الخليج. (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٩٨).

الحلوة، محمد إبراهيم. العلاقات الدولية: دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار. (الرياض: المؤلف، ١٩٨٧).

الخجا، نعيم حسن. المنظومة الخليجية:الانجازات والتحديات. (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية،١٩٨٧).

خصوصي، بدر الدين عباس. دراسات في تاريخ الخليج العربي. (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط٢،١٩٨٤).

داود، محمود علي. الخليج العربي والعمل العربي المشترك.(البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي،١٩٨٠).

درويش، مديحه احمد. تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين.(جدة: دار الشروق،١٩٨٥).

دورتي، جيمس وروبرت بالستغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ترجمة وليد عبد الحي. (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥).

رجب، يحيى حلمي. مجلس التعاون لدول الخليج العربي رؤية مستقبلية: دراسة قانونية سياسية اقتصادية. (الكويت:مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣).

رضا، محمد جواد. صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٧).

الرميحي، محمد غانم. الخليج ليس نفطاً:دراسة في إشكالية التنمية والوحدة. (الكويت:كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،١٩٨٣).

هنتر، شرين. إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية. (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٣).

ساعاتي، أمين. مجلس التعاون الخليجي ومستقبلة. (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٥).

آل سعود، فهد بن سعود. جغرافية الخليج العربي. (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ٢٠٠٦).

سعيد،عبد المنعم. الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

سويد، يا سين. الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وخيارات، دعوة إلى امن عربي إسلامي في الخليج. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

شكر، زهير. السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر. (بيروت: معهد الإنماء العربي،١٩٨٢).

الشطي، إسماعيل خضر وآخرون. انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي. (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٢).

عبد الوهاب، محمد رفعت. **مبادئ النظم السياسية**. (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٢).

عبد الله، عبد الخالق وآخرون. **قمة أبو ظبي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين**. (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٨ ١٩٩).

عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح. **معجم مصطلحات عصر العولمة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية، إعلامية**. (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٤).

عبد الفضيل، محمود وآخرون. **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط٢، ١٩٨٣).

العقاد، صلاح. **التيارات السياسية في الخليج العربي**. (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٣).

العواد، محمد عبد العزيز. **التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي: النظرية والتطبيق**. (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٩٢).

عبيد، نايف علي. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

غانم، محمد سلمان. **في جدل التحولات من منظور الأزمات في الخليج**. (بيروت: دار الفارابي، ط٢، ٢٠٠٠).

الفيل، محمد رشيد. **التكامل الاجتماعي والسياسة السكانية الموحدة لدول الخليج العربي**. (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٧).

القاسمي، خالد بن محمد. **العمالة الأجنبية وآثارها السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي**. (بيروت: دار الحداثة،١٩٨٧).

القرني، علي حسن. **مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات**. (الرياض: مكتبة

العبيكان، ١٩٩٧).

كتبي، ابتسام سهيل وآخرون. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨).

الكواري، علي خليفة. الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ٢٠٠١).

------- . نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨٦).

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة. الاتفاقية الاقتصادية الموحدة. (الرياض: الأمانة العامة،١٩٨١).

------ . دليل المنظمات والمؤسسات العامة الخليجية. (الرياض: الأمانة العامة، ١٩٨٢).

------- . الذكرى الأولى لمجلس التعاون الخليجي. (الرياض: مطابع الاوفست الأهلية، ١٩٨٢).

------- . النظام الأساسي. (الرياض: الأمانة العامة، ط٢، ١٩٨٧).

------- . مرئيات الهيئة الاستشارية التي تم اعتمادها من قبل المجلس الأعلى خلال الفترة: ١٩٩٩-٢٠٠٥. (الرياض: الأمانة العامة، ٢٠٠٥).

------- . مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكلة التنظيمي وانجازاته. (الرياض: الأمانة العامة، ط٢، ١٩٨٨).

------- . وثائق مجلس التعاون الخليجي. (أبو ظبي: وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٨٤).

مدني، نزار عبيد. التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي: محاضرات الموسم الدبلوماسي. (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية،١٩٨٦).

المراكبي، السيد عبد المنعم. دول مجلس التعاون الخليجي:الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية واثر ذلك على الأمن القومي العربي. (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨).

مرداد، جميل. الخليج في عام ٢٠٠٤. (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥).

المرهون، عبد الجليل زيد. امن الخليج بعد حرب العراق. (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ٢٠٠٥).

مركز الخليج للأبحاث. الخليج في الإعلام. (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤).

مرسي، مصطفى عبد العزيز. مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخصوصية المشتركة والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي. (الدوحة: وزارة الخارجية القطرية، ١٩٨٢).

المطري، السيد خالد. جغرافية الخليج العربي. (جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠١).

معهد الدراسات الدبلوماسية. التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي: محاضرات الموسم الدبلوماسي. (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٨٦).

المعهد العربي للتخطيط. العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي. (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٣).

مقلد، إسماعيل صبري. أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات. (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤).

------- . **الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط:الأبعاد الإقليمية والدولية**. (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٦).

النجار، مصطفى عبد القادر. **أضواء على أطماع روسيا القيصرية والاتحاد السوفيتي في الخليج العربي والجزيرة العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين: دراسة في التاريخ الدولي**. (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).

٢- الدوريات:

أفندي، عطية حسن. "مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولي". **مجلة التعاون**. (عدد:١٣، مارس١٩٨٩): ٢٢-٢٣.

التميمي، عبد الملك. " تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربية". **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**. (عدد:٢٠، ١٩٩٤): ٧٤-٧٧.

رسلان، هاني. " التجمع الخليجي وإشكالية الأمن الذاتي". **مجلة السياسة الدولية**. (عدد:١٠٢، أكتوبر١٩٩٠): ٥٠-٥٢.

الصباح، أمل يوسف." ندوة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي: الممكن والمأمول". **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**. (عدد: ١٣، ٢٠٠٥): ١٩- ٢٢.

العوهلي، عبد الرحمن. " تطورات العمل الاقتصادي في إطار مجلس التعاون". **مجلة التعاون**. (عدد:١، يناير١٩٨٦): ٢٣١- ٢٣٥.

النفيسي، عبدالله فهد. "مجلس التعاون الخليجي:الإطار السياسي والاستراتيجي". **الخليج العربي**. (عدد١، ١٩٨٣): ١٨- ١٩.

خلدون حسن النقيب. "حول التعليم العالي والتنمية في البلدان النامية ". **مجلة الباحث**. (عدد:١٤،١٩٨٠): ١١- ١٣.

القويز، عبد الله. " التبادل التجاري لدول مجلس التعاون في ظل التنفيذ التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة ". **مجلة التعاون**. (عدد:١٤، يونيو١٩٨٩):١٥٠-١٥٣.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة. " النشرة الاقتصادية". **الأمانة العامة**. (عدد:٤، ١٩٨٩): ٢١-٢٦.

المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية. " الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع وآفاق المستقبل". **المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية**. (عدد:٢٤، ٢٠٠٥): ٢٢ – ٢٤.

مركز الخليج للدراسات العربية. " العمالة الأجنبية في الخليج: الأبعاد الأمنية والسياسية". **مركز الخليج للدراسات العربية**. (عدد:٩، ابريل١٩٨١): ١٥-١٩.

مسعود، عادل. " المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي". **مجلة شؤون خليجية**.(عدد:٤٢، ٢٠٠٥): ٢٢- ٢٨.

مرسي، مصطفى عبد العزيز. " تنسيق السياسات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي: المفهوم والآلية ". **مجلة الدراسات الدبلوماسية**. (عدد:١٨، ٢٠٠٣): ٥٥- ٧٨.

ميتكس، هدى. "مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة: الواقع والتحديات والأفق". **مجلة المستقبل العربي**. (عدد:١٦٨، فبراير١٩٩٣):١١- ١٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Morgenthau, Hans J. **Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace**. (New York: Alfred A. Knopf,1978).

ثالثاً: مواقع الانترنت

إسلام أون لاين
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/12/article04.shtml

صحيفة الوقت

http://www.alwaqt.com/art.php?aid=46084

البينة
http://www.albainah.net/index.aspx?function=item&id=1471&lang

جريدة الشرق الأوسط

http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&issue=10232&article=395012&searc=h

الجزيرة نت

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3E35035C-B095-4A33-8EDB-55A7E8F64D07.htm

العربية نت

http://www.alarabiya.net/Articles/2005/12/25/19777.htm

كلية الملك خالد العسكرية

http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=203251

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

http://www.gcc-sg.org/Achiev/chapt8.html

مجلس الشورى في دولة قطر

http://www.nato-qatar.com/arabic/mainnews1.html

ملتقى الحوار الأكاديمي

http://www.political-sa.com/vb/showthread.php?t=4772

ملتقى الحوار الأكاديمي

http://www.political-sa.com/vb/showthread.php?t=4771

منظمة العمل العربية

http://www.institut-arabe.org/add/articles2.php?showit=36

البنك الدولي

http://wwwwds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/IW3P/IB/2002/03/22/000094946_02031010384556/additional/107507322_20041117161517.pdf.

مؤتمر قطر

–http://www.qatar-conferences.org/newdemocracy/pdf2/DDF006_Paper_Paola_Subacchi.pdf.

موقع Iadb

http://www.iadb.org/INT/Trade/1_english/2_WhatWeDo/Documents/c_OtherPubs/WorkingPapers/c_molle97.pdf.